

تَرْجِمَانُكَ لِتَرْجِمَتِنَا

(سَيِّدُ أَبْوَابِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)

لِلإمام الرقابة السنيّة
أبي عبد الله محمد بن عمر بن سعيد السبكي الفهرستي
المتوفى ٧٢١ هـ

هذا الكتاب يُرفع لأول مرة
صدقت جازيت على (١٠٠)
عبد محمود كمال
ورفعت

حسن البناي المصري



جميع وثائقه ونسخه
التي كان لها أثر في حياة القادرين
أستاذة معلومة في جامعة القاهرة
فنية نقابة، بنماكة - مصر



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

Title: Tarjamān al-tarājīm
'alā abwāb Ṣaḥīḥ al-Buḥārī
classification: Sciences of Hadith
Author : Imām Ibn Ruṣayd al-Sabbti
Editor : Dr. Muḥammad ben Zayn-al-'Ābidīn Rustum
Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Pages : 128
Year : 2008
Printed in : Lebanon
Edition : 1 "

الكتاب: ترجمان التراجم
على أبواب صحيح البخاري
التصنيف: علوم حديث
المؤلف: الإمام ابن رشيد السبتي
المحقق: د. محمد بن زين العابدين رستم
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
عدد الصفحات: 128
سنة الطباعة: 2008
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى

10 13

جميع الحقوق محفوظة
 2008

ISBN 2-7451-6027-3

ISBN 978 2 7451 6027 0



9 782745 160270

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستعديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، بلغ الرسالة ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد: فلقد زَيْن الإمام البخاري "الجامع الصحيح"، بتراجم ضمنها من دقائق الفقه، ومحاسن الاستنباط، ولطيف المعاني شيئا كثيرا، ذلك أنه رحمه الله، قد أخلص نيته في التأليف، وحسَّن مراده من التصنيف، فكان يُبَيِّضُ تراجم أبواب صحيحه بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم، ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين⁽¹⁾.

وما زال العلماء من جميع فنون العلم الشرعي يعجبون بهذه التراجم، ويظهرون الحيرة والدهشة من هذا التفنن فيها، ومن تلك القدرة العجيبة على براعة صياغتها، وحسن رصفها، قال القسطلاني: "... وبالجملَة فتراجُمُه حَيَّرَتِ الأفكار، وأدهَشَتِ العقولَ والأبصار، ولقد أجاد القائل:

أعيا فحول العلم، خلُّ رموز ما
أبداه في الأبوابِ مِنْ أسرار⁽²⁾

(1) إرشاد الساري(64/1).

(2) إرشاد الساري(24/1).

واشتهر قول العلماء: "فقه البخاري في تراجمه".

ونھض جمعٌ غفیر من علماء المشرق والمغرب، لاستخراج أسرار هذه التراجم، والكشف عن دقائق العلم المخبوء تحتها، وتتبع عجیب الصنعة فيها، فأفردوا في ذلك مؤلفات سيرد الإلماح إليها، والتنويه بذكرها.

وكان ممن ضرب - في المائة الثامنة - في ذلك بسهم وافر، وأبلى فيه بلاء مشكوراً حسناً، الحافظ الإمام المحدث الرحالة الجوال أبو عبد الله محمد بن عمر الفهری المعروف بابن رُشید السبتي، فأُلّف في هذا المعنى كتابه الحافل الموسوم بـ: "ترجمان التراجم".

ولقد لبث أهل العلم بالحديث في هذا العصر، لا يقدرّون على الوقوف على كلام ابن رشيد السبتي بخصوص التراجم، إلا من خلال نُقول بعض الشُّراح المتأخرين للجامع الصحيح كالحافظ ابن حجر في فتح الباري والبدر العيني في عمدة القاري، و القسطلاني في إرشاد الساري، الذين اعتنوا بالإفادة من ابن رشيد في هذا المجال.

ولقد شاع عند بعض من ليس له تحقيق ولا تدقيق في أهل العصر، أن ترجمان التراجم مطبوع بالهند، وأنه توجد له نسخة خطية بالإسكوريال، وهذا وهمٌ سیردُ بيانُ الحجة فيه، والدليل عليه ⁽¹⁾.

ولما صحَّ عندي أن ترجمان التراجم كتاب مفقود، وقع في نفسي التِّقاطُ مادته من كتب الثلاث الشُّراح المشاهير الذين قد خلَّوْا في الذِّكر.

وكان من منهجي في الجمع والالتقاط ما يلي:

1 - استيعاب الشُّروح السالفة الذِّكر قراءةً، والثاني في ذلك، إذ الخطب جليل، والأمر خطير، والقارئ أمام شروح قد كثرت أجزاءها، وبُسِطت مناحي الشرح والتفسير على صحائفها، على أني استعنت مع ذلك بوسائل البحث الحديثة ومنها الحاسوب الذي يَكشِفُ المخبوء، ويُبرِزُ المَسْتور.

(1) سيرد بيان غلط هذا الرأي، فانتظرو.

2- نظرتُ في المُستخرَج الملتقط من الشُروح الثلاثة الماضية، فظهر أن فيه نصوصاً قد تكون من ترجمان التراجم، ونصوصاً أخرى قد لا تكون منه، فميّزتُ بين النوعين، وفُرِّقْتُ بين الطائفتين، فجمعت النوع الأول دون الثاني، والتقطتُ الطائفة الأولى دون الثانية.

3- ترفقتُ في انتزاع كلام ابن رشيد السبتي من سياق من ينقل عنه، إذ قد يهون الخطب فيما لو قال الناقل في مبتدأ النقل: " قال ابن رشيد... "، وقال في آخره: " انتهى "، لكنه قد يعظمُ، إذا لم ينضُ على بداية النقل ولا على نهايته.

4- رُبِّتُ المادة العلمية المستخرجة، على كتب وأبواب الجامع الصحيح، ورقمتُ هذه الكتب والأبواب، تبعاً للطبعة المعروفة المشهورة من فتح الباري.

5- ذكرتُ الحديث أو أحاديث الباب الذي ورد فيه كلام ابن رشيد، وجعلت ذلك في صدر الباب، وسُقتُ ذلك . أحياناً بالصيغة الأتم، وقد أقتطعُ من الحديث قطعة تكون محلَّ الشاهد، وموضعَ كلام ابن رشيد، ولربما طويْتُ ذكر الحديث، فلم أسقُه، مكتفياً بذكره في الإحالات والتعليقات في الحاشية.

6- سُقتُ كلام ابن رشيد السبتي، مبتدئاً بقولي: "قال ابن رشيد"، مُرِّمًا ذلك بأرقام متسلسلة.

7- ليس يتيهأ . أحياناً انتزاعُ كلام ابن رشيد من مورد النقل على النحو المتقدم، لأن مصدر النقل قد يورده متصرفاً فيه على جهة التلخيص له، أو الإشارة إليه، ولذلك قد ألجأ في هذا المقام إلى إيراد كلام ابن رشيد مصدراً له بقولي: "قال ابن حجر"، ثم أنقل من كلامه، حتى يأتي ذكر ابن رشيد، وأجعل كلام ابن حجر بين معقوفتين.

8- اخترتُ صيغة ابن حجر التي ورد فيها كلام ابن رشيد السبتي، لأنها الأتمُّ الأكملُ، ولأنه يُظنُّ أن البدر العيني، والشهاب القسطلاني لم يقفا على كلام ابن رشيد بخصوص التراجم، ونقلاه من ابن حجر، وهو رحمه الله - كما سوف يأتي - قد وقف على ترجمان التراجم، ورآه رؤية عيني، وبأشَرَّ عليه النقلُ

والإستفادة.

9- حذفتُ من كلام ابن حجر قوله: "قال" التي كان يجعلها وسط قول ابن رشيد إذا طال، وذلك مشعر بأنه كان . أحياناً. يختصر كلامه، ونصّضتُ على الحذف في هامش التعليق.

10- علّقتُ على المادة العلمية المستخرجة، من تخريج آية، أو حديث، أو ترجمة لمغمور، وغير ذلك.

وبعد، فإن الأسف لَيْسَتْهُ، والأسى لَيْعَظُمَ لَفَقْدَانِ هذا الأثر النفيس، والعلقُ الثمين، الذي انقطع الخبر عنه منذ القرن العاشر الهجري، كما سوف تأتي الإشارة إلى ذلك، ولعل في هذا الجمع لما بقي متناثراً منه في بعض شروح الجامع الصحيح، ما يهون الخطب، ويقر العين، ويجبر بعض الكسر، على أن الجامع لا يزعم أن ما جمع هو ترجمان التراجم، كما وضعه ابن رشيد السبتي، بل هو أثارة منه، وقبس من نور مشكاته، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلّم على نبينا ورسولنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وكتبه: أ. د/ محمد بن زين العابدين رستم

بعد عشاء يوم الخميس الأول من محرم الحرام من العام الهجري الجديد

1429هـ

في بني ملال، في المغرب الأقصى.

abouyassir. rostom@gmail.com

القسم الأول: الدراسة

1- عناية أهل العلم بالتأليف في تراجم صحيح الإمام البخاري:

من أنعم النظر في تراجم⁽¹⁾ أبواب الجامع الصحيح، وجد الإمام البخاري قد أحكم نظامها، وأتقن وضعها، وأحسن ترتيبها، وجوّد سياقها، وأودع فيها من دقائق الفقه، وشريف المعاني، وبلغ الإشارات، ولطيف النكات قدرا عظيما، وقسطا كبيرا.

ولقد اعتنى بعض أهل العلم باستخراج أسرار هذه التراجم، وحل رموزها، وتتبع عجيب الصنعة فيها، وتأمل مواطن الإتيان في جملها وألفاظها، فأفردوا في ذلك مؤلفات معلومة، وكتبوا عند أهل الشأن معروفة.

فممن اعتنى بالتأليف في ذلك:

1- أبو العباس أحمد بن رшиق الكاتب الأندلسي (توفي بعد سنة 440هـ)، قال الحميدي أثناء الترجمة له: " وله كلام مدون على تراجم كتاب الصحيح لأبي عبد الله البخاري، ومعاني ما أشكل من ذلك"⁽²⁾.

2- ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن المنير خطيب الإسكندرية (توفي سنة 683هـ)، له " المتواري على أبواب تراجم البخاري"، وهو مطبوع بتحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، نشر مكتبة العلا بالكويت، سنة 1407هـ، وأيضا بتحقيق علي حسن علي عبد الحميد، نشر المكتب الإسلامي، ودار عمار، بعنوان: "المتواري على أبواب البخاري".

3- زين الدين أبو الحسن علي بن محمد بن منصور بن المنير (توفي سنة

(1) الترجمة: وضع عنوان يبين معنى الحديث الوارد في الباب، أو يؤجّه معناه، وقد تُسمى الترجمة بابا.

(2) جذوة المقتبس (ص 196).

695هـ) له شرح على تراجم البخاري، ولقد نوهت بهذا الشرح، وأثبت بالدليل العلمي تأليف الزين ابن المنير له، في دراستي المنشورة عنه في مجلة الأحمدية، بدبي العدد الثامن جمادى الأولى 1422هـ، بعنوان: "بيان مناسبات تراجم صحيح البخاري بين الزين ابن المنير وابن رشيد السبتي".

4- بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة الحموي (توفي سنة 733هـ)، له مناسبات تراجم البخاري، وهو مطبوع بتحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم السلفي، ونشر بالدار السلفية في الهند سنة 1404هـ.

5- أبو حفص سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني المصري الشافعي (توفي سنة 805هـ)، له تأليف في مناسبات تراجم أبواب البخاري⁽¹⁾.

6- أبو عبد الله بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (توفي سنة 882هـ)، له "تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح"⁽²⁾.

7- محمد بن أحمد بن عبد الله اليمني الشافعي الحضرمي الشهير بابن علي بافضل السعدي⁽³⁾ (توفي سنة 903هـ)، قال ابن العماد الحنبلي: "... وشرح تراجم البخاري"⁽⁴⁾.

8- أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمادة السجلماسي المغربي (لم أقف على تاريخ وفاته)، له "فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة"⁽⁵⁾، قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري، أثناء الكلام على التأليف في

(1) لخض الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص 470 - 473) هذا المؤلف، واستفاد منه في الفتح - انظر مثلاً (542/3).

(2) ذكره له الشاه عبد العزيز الدهلوي في بستان المحدثين كما في لامع الدراري (286/1)، نقلاً عن مقدمة تحقيق المتواري (ص 13).

(3) قال في النور السافر (ص 24) في ترجمته: "المتفق على جلالة قدره علماً وعملاً وورعاً".

(4) شذرات الذهب (19/4 - 20).

(5) في كشف الظنون (541/1) والجواهر والدرر (711/2)، ورد عنوان هذا الكتاب هكذا: "حل أغراض البخاري المهمة - وفي كشف الظنون: المبهمة - في الجمع بين الحديث والترجمة"، وفي الجواهر بعد قوله: "والترجمة"، زيادة: "وهو ترجمة"، وبمراجعة نسخة الجواهر والدرر

تراجم البخاري: " وتكلم على ذلك أيضا بعض المغاربة، وهو محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي، ولم يكثر من ذلك، بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة"⁽¹⁾.

قلت: وكلام ابن حجر على هذا الكتاب مشعرٌ بأنه وقف عليه، بيد أنه من خلال الاستقراء ظهر أنه لم يَغزُ إليه في الفتح.

9- الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (توفي سنة 1176هـ)، وقد طُبعت هذه الرسالة في دائرة المعارف في حيدرآباد سنة 1949م، ثم طُبعت بمصر في مطبعة العاصمة.

10- عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الصمدي اليماني الزيدي البهكلي المؤرخ (توفي سنة 1248هـ)، له: "الافايق بتراجم البخاري والتعاليق"⁽²⁾.

11- محمد بن عثمان بن محمد النجار التونسي المالكي⁽³⁾ (توفي سنة 1331هـ) له أمالي على أبواب صحيح البخاري، بمناسبة أختامه الرمضانية بمسجدي الشيخ أحمد بن عروس والحرمل، قال محمد بن محمد مخلوف في بيان مقدار هذه الأمالي: "ولو جُمع لكان مؤلفا مفيدا"⁽⁴⁾..

المحفوظة في الخزانة الحسينية برقم 1500 (لوحه 281) تبين أن ما في الجواهر والدرر المطبوعة، قد سقط منه قوله: "وهو مائة ترجمة".

(1) هدي الساري (ص 14).

(2) الأعلام (298/3) وإتحاف القاري (ص 142).

(3) تزجُمه محمد بن محمد مخلوف في شجرة النور الزكية (421- 422) ترجمة حافلة.

(4) شجرة النور الزكية (ص 422)، هذا وقد ذكر محمد عصام عرار الحسيني في إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري (ص 93) لابن ورد الأندلسي المالكي (ت 540هـ) "المتواري على تراجم البخاري"، وأحال في الهامش على مصادر مختلفة، وراجعتها كلها فلم أجد فيها ذكرا للمتواري !!! ، كما ذكر لابن ناصر الدين الدمشقي محمد بن عبد الله (ت 843هـ): "المتواري على تراجم البخاري"، وأحال في الهامش على جملة من المصادر التي تبين بعد البحث فيها، أنها لم تذكر لابن ناصر الدين الدمشقي هذا الكتاب، فتعجب !!.

12- عبد الحق بن عبد الواحد بن محمد أبو محمد بن الهاشم) كان موجودا في عهد الملك عبد العزيز، له نصر الباري في شرح تراجم البخاري⁽¹⁾. واعتنى شُراح الجامع للإمام البخاري بالكلام على تراجم الصحيح، وإبداء مناسباتها لما تحتها من أحاديث، ومن هؤلاء:

1- الإمام الخطابي حمد بن محمد السبتي (توفي سنة 388هـ)، في شرحه الموسوم بـ "أعلام الحديث"، في تحقيق الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، والموسوم بـ "أعلام السنن" في تحقيق: د/ يوسف الكتاني.

2- الداودي أبو جعفر أحمد بن نصر (توفي سنة 402هـ) في شرحه المفقود، الموسوم بـ "النصيحة في شرح البخاري"، وقد نوهتُ بذلك في دراسة عن الشارح، بعنوان: "أول شرح مغربي لصحيح الإمام البخاري"، منشورة في مجلة دعوة الحق المغربية، العدد 313 جمادى الأولى والثانية 1416هـ، (ص 95).

3- المهلب بن أبي صفرة الأندلسي (توفي سنة 435هـ) في شرحه للبخاري، وقد أوضحت ذلك في دراسة عن الشارح بعنوان: "شرح أندلسي قديم لصحيح الإمام البخاري"، منشورة في مجلة دعوة الحق المغربية، العدد 317 شوال 1416هـ (ص 133).

4- علي بن خلف بن بطال الأندلسي أبو الحسن (ت 449هـ) في شرح صحيح البخاري، وقد نوهتُ بذلك في دراسة عن الشارح بعنوان: "شارح مالكي لصحيح الإمام البخاري في الغرب الإسلامي"، ضمن مجلة الإحياء التي تصدر عن رابطة علماء المغرب، العدد العاشر، ربيع الأول 1418هـ (ص 107).

5- محمد بن عبد الواحد بن التين الصفاقسي (توفي سنة 611هـ) في شرحه للبخاري، المسمى: "المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح".

6- شمس الدين محمد بن يوسف الكرمانى (توفي سنة 786هـ) في شرحه المطبوع: "الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري".

(1) الأعلام للزركلي (281/3).

7- الحافظ أحمد بن علي بن حجر(توفي سنة 852هـ) في شرحه النافع الماتع: "فتح الباري شرح صحيح البخاري".

8 - شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني(توفي سنة 932هـ) في شرحه المسمى: "إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري".
ولبعض أهل العلم في هذا العصر بحوث ودراسات، تتعلق بتراجم صحيح الإمام البخاري، منها:

1- "الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح"، للدكتور نور الدين عتر، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد الرابع، ربيع الأول 1406هـ، (ص74).

2- آراء الإمام البخاري الأصولية من خلال تراجم صحيحه، للدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 25/المحرم 1412هـ(ص143).

3- فقه الإمام البخاري في الوضوء والغسل مقارنا بفقه أشهر المحدثين، للباحث نور حسن عبد الحليم قاروت، رسالة دكتوراه لسنة 1411هـ، غير مطبوعة.

4- تراجم أحاديث الأبواب، دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري، للدكتور/ الزين علي عبد الله، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 5/المحرم 1412هـ.

5- الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في تراجم الأبواب، ولم يصرح بكونها أحاديث ليست على شرطه، صالح محمد الشهري، ماجستير، من جامعة أم القرى لسنة 1418هـ⁽¹⁾.

6- فقه الإمام البخاري في الأطعمة والعقيقة والذبائح والصيد والأضاحي، للباحث عابد زليب القثامي، ماجستير من جامعة أم القرى لسنة 1419هـ⁽²⁾.

(1) دليل الرسائل العلمية في علم الحديث(1/16).

(2) دليل الرسائل العلمية في علم الحديث(1/63).

وكان من بين من اعتنى بالتراجم في المائة الثامنة الهجرية، ابن رشيد السبتي الذي سنخسه ههنا بتعريف مختصر وجيز.

2- التعريف بابن رشيد السبتي⁽¹⁾؛

هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر الفهري ابن رشيد - بضم

(1) ترجمة ابن رشيد السبتي في مصادر كثيرة منها: الإحاطة في أخبار غرناطة (135/3) والدرر الكامنة (111/4) وغاية النهاية (219/2) والوافي بالوفيات (285/4) و الديباج المذهب (400) وذيل أبي المحاسن الحسيني على تذكرة الحفاظ (ص97) و بغية الوعاة (200/1) و طبقات الحفاظ (ص225) والبدر الطالع (234/2) وأزهار الرياض (347/2) وجذوة الإقباس (289/1) والإعلام بمن حل مراكز وأعمات من الأعلام (342/4)، وكان ابن رشيد السبتي موضوع رسائل وبحوث علمية في المشرق والمغرب، فمن ذلك:

* الحافظ ابن رشيد السبتي وجهوده في خدمة السنة النبوية للدكتور عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، مجلد ضخيم في 1050 صفحة، دار البشائر الإسلامية، والدراسة عبارة عن رسالة علمية مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

* رحلة ابن رشيد السبتي، بحث للأستاذ أحمد الحدادي، تناول فيه بالدراسة والتحليل ما جمعه ابن رشيد في رحلته المشهورة من الفوائد العلمية في التفسير والتاريخ والحديث والفقه والأصول والتصوف والتراجم والأدب واللغة والنحو والطب، والكتاب من إصدارات وزارة الأوقاف بالمغرب، سنة 1424هـ.

* رحلة ابن رشيد السبتي، دراسة وتحليل، وهي رسالة علمية، دكتوراه، للباحث نجاح صلاح القابسي.

* مع الرحالة المغاربة في البلد الأمين: مع ابن رشيد السبتي، للدكتور/ حسن عبد الكريم الواركلي، نشر هذا البحث في مجلة البلد الأمين السعودية، في العدد الصادر في رجب، رمضان 1417هـ، والعدد الصادر في شوال، وذو الحجة 1417هـ.

* منهج ابن رشيد السبتي في الدراسات الحديثية من خلال رحلته، للدكتور إدريس الخرشافي، وهو عبارة عن دراسة نشرت في قسمين في مجلة دعوة الحق المغربية، العدد 112 والعدد 115 / 1416هـ.

* بيان مناسبات تراجم صحيح البخاري بين الزين ابن المنير وابن رشيد السبتي، للدكتور محمد بن زين العابدين رستم، وهو عبارة عن دراسة مقارنة نشرت في مجلة الأحمدية بذي، العدد الثامن 1422هـ، ص 87- 152.

* كلام ابن رشيد السبتي على تراجم البخاري، للدكتور محمد بن زين العابدين رستم، وهو عبارة عن بحث منشور في مجلة دار الحديث الحسنية/ الرباط، العدد الخامس عشر، 1418هـ (ص 34- 11).

الراء كأنه تصغير رُشد - محب الدين السبتي⁽¹⁾، ولد في جمادى الأولى سنة 657هـ⁽²⁾، وقرأ ببلده سبته على أبي الحسين ابن أبي الربيع، فأخذ عنه كتاب سيويو والقراءات⁽³⁾، ثم ارتحل فسمع بإفريقية من أبي محمد عبد الله بن هارون⁽⁴⁾، وبمصر والشام والحرمين من جماعة منهم: أبو اليمن ابن عساكر، وشرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، وعلي بن أحمد المقدسي، وقطب الدين محمد بن أحمد القسطلاني⁽⁵⁾، وغيرهم ممن ضمنهم رحلته المشهورة التي سماها: "ملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة، في الوجهة الوجهية إلى مكة وطية". ولما رجع ابن رشيد السبتي من رحلته إلى بلده، تولى الإمامة والخطابة في جامع غرناطة⁽⁶⁾، كما عقد هناك "مجالس للخاص والعام يُقَرَأُ بها فنونا من العلم"⁽⁷⁾.

ولقد أثنى جمع من أهل العلم على ابن رشيد السبتي، فهذا لسان الدين ابن الخطيب يقول عنه: " كان متضلعا بالعربية واللغة والعروض، فريد دهره عدالة وجلالة، وحفظا وأدبا وسمتا وهديا كثير السماع، عالي الإسناد، صحيح النقل، تأم العناية بصناعة الحديث، قَيَّمَا عليها بصيرا بها، محققا فيها، ذاكرا للرجال، فقيها أصيل النظر ذاكرا للتفسير، رِيَّانٌ من الأدب، حافظا للأخبار والتواريخ مشاركا في الأصلين، عارفا بالقراءات، عظيم الوقار والسكينة بارع الخط، حسن الخلق، كثير التواضع، رقيق الوجه، مبذول الجاه، كهفا لأصناف الطلبة"⁽⁸⁾.

وحلَّاهُ أبو المحاسن الحسيني بقوله: "الإمام العلامة الحافظ أبو عبد الله

(1) ذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسن الحسيني (ص 97).

(2) الدرر الكامنة (111/4) والبدر الطالع (234/2).

(3) الدرر الكامنة (111/4) والديباج المذهب (ص 400).

(4) الديباج المذهب (ص 400).

(5) الدرر الكامنة (111/4) والديباج المذهب (ص 400 - 401) وبغية الوعاة (200/1) والبدر الطالع

(231/2).

(6) الوافي بالوفيات (285/4) والدرر الكامنة (112/4) وطبقات الحفاظ (ص 225).

(7) الديباج المذهب (ص 401).

(8) الإحاطة (135/3 - 136).

عالم المغرب"⁽¹⁾.

ووصفه ابن فرحون بقوله: " الخطيب المحدث، المتبحر في علوم الرواية والإسناد."⁽²⁾

وقال ابن القاضي المكناسي في ابن رشيد: "... وكان له تحقق بعلوم الحديث وضبط أسانيده، وتمييز رجاله، ومعرفة انقطاعه واتصاله، إماما مشارا إليه.... وكان من أهل المعرفة بعلم القراءات وصناعة العربية وعلم البيان والعروض والقافية، كان أدبيا خطيبا بليغا".⁽³⁾

وأقبل ابن رشيد السبتي على التأليف، فحصل له من ذلك ما يلي:

1- السنن الأبين والمورد الأيمن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن.⁽⁴⁾

2- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح.⁽⁵⁾

3- إيضاح المذاهب في تعيين من ينطلق عليه اسم الصاحب.⁽⁶⁾

4- الصراط السوي في اتصال سماع جامع الترمذي.⁽⁷⁾

(1) ذيل أبي المحاسن الحسيني على تذكرة الحفاظ (ص97).

(2) الديباج المذهب (ص400).

(3) جذوة الإقتباس (289/1).

(4) المراد بالإمامين البخاري ومسلم، وقد طبع الكتاب في تونس، ونشرته الدار التونسية للنشر بتحقيق د/ محمد الحبيب بلخوجة، وطبع أيضا في مكتبة الغرباء الأثرية في المدينة المنورة سنة 1417هـ، بتحقيق صلاح بن سلام المصراطي.

(5) سماه الصلاح الصفدي في الوافي بالوفيات (285/4): "إفادة النصيح في رواية الصحيح"، وسماه الشيخ محمد مخلوف في شجرة النور الزكية (ص217): "إفادة النصيح في شرح الصحيح"، وكأنه ظن أن الكتاب في شرح البخاري، ولقد طبع الكتاب بهذا العنوان: "إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح"، بتحقيق د/ محمد الحبيب بلخوجة، في الدار التونسية للنشر سنة 1395هـ.

(6) الوافي بالوفيات (285/4) والدرر الكامنة (112/4).

(7) الوافي بالوفيات (285/4).

- 5- فهرست مشايخه⁽¹⁾.
- 6- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيعة إلى الحرمين مكة وطيبة⁽²⁾.
- 7- المقدمة المُعرِّفة في علو المسافة والصفة⁽³⁾.
- 8- جزء فيه حكم رؤية هلال شوال ورمضان⁽⁴⁾.
- 9- تلخيص كتاب القوانين في النحو⁽⁵⁾.
- 10- شرح جزء التجنيس لحازم بن حازم الإشبيلي⁽⁶⁾.
- 11- حكم الاستعارة⁽⁷⁾.
- 12- وصل القوادم بالخوافي، في ذكر أمثلة القوافي، وهو شرح لكتاب القوافي لأبي الحسن حازم القرطاجني⁽⁸⁾.
- 13- لابن رُشيد في الحديث تخريجه وتتميمه لكتاب ابن المواق أبي عبد الله محمد بن أبي يحيى أبي بكر بن خلف (ت سنة 642هـ) في تعقيبه على شيخه ابن القطان الفاسي(ت سنة 628هـ)⁽⁹⁾.

(1) المصدر السابق.

(2) الوافي بالوفيات(4/285)، والديباج المذهب(ص401)، تقع الرحلة في سبعة أجزاء: الأول والرابع منها مفقودان، والباقي هو الجزء الثاني، وموضوعه تونس عند الورد، والجزء الثالث، وموضوعه الإسكندرية ومصر عند الورد، والجزء الخامس، وموضوعه الحرمان الشريفان، ومصر عند الصدور، والجزء السادس وموضوعه تونس عند الصدور، والجزء السابع وموضوعه تونس وسبته، ولقد طبعت الرحلة بتحقيق/ محمد الحبيب بلخوجة بتونس، وحقت منها في تحقيق بلخوجة الأجزاء الآتية: الثالث والخامس.

(3) الوافي بالوفيات(4/285).

(4) المصدر السابق.

(5) بغية الوعاة(1/200).

(6) الوافي بالوفيات(4/285) وبغية الوعاة (1/200).

(7) الوافي بالوفيات(4/285) وبغية الوعاة(1/200).

(8) جذوة الإقتباس(1/290).

(9) انظر دراسة د/ محمد الخرشاني لكتاب بغية النقاد النقلة فيما أُخِلَ به كتاب البيان وأغفله أو

ولابن رشيد السبتي خطب وقصائد نبوية، ومقطعات بديعة.⁽¹⁾
 لبث ابن رشيد السبتي يفتي ويدرس ويفيد، حتى توفاه الله إليه حميدا بفاس،
 في أواخر المحرم، سنة إحدى وعشرين وسبعمائة للهجرة النبوية⁽²⁾، ودفن خارج
 باب الفتوح بالروضة المعروفة بمطرح الجلة⁽³⁾.

3- ترجمان التراجم لابن رشيد السبتي:

جرى ابن رشيد السبتي على عادة أهل المغرب والأندلس، في العناية برواية
 الجامع الصحيح للإمام البخاري، وضبط أحاديثه وسماع ذلك من الرواة الحفاظ
 الناقلين له بالأسانيد المتصلة إلى جامعهم.

وقد وقع لابن رشيد الجامع الصحيح، من طريقين صحيحين، وكان بينه
 وبين البخاري سبعة رجال في الطريق الأول، كما كان بينه وبين البخاري خمسة
 رجال في الطريق الثاني⁽⁴⁾.

وأفاد ابن رشيد في رحلته، أنه وقف على أصل عتيق لصحيح البخاري
 بخط أصبغ بن راشد اللخمي⁽⁵⁾، كتبه بمكة المكرمة، وسمع فيه على أبي ذر
 الهروي، فروى منه، وقال: "وقد كان هذا الأصل صار للإمام المقرئ العالم أبي
 الحسن علي بن عبد الله بن النعمة⁽⁶⁾ رحمه الله، واعتنى به عناية جيدة، وقد صار

الم به فما تممه ولا كُتله (ص90).

(1) الوافي بالوفيات (285/4) والدرر الكامنة (112/4).

(2) الديباج المذهب (ص401) والدرر الكامنة (113/4) وبغية الوعاة (200/1) وطبقات الحفاظ (ص525).

(3) معجم المؤلفين (93/11).

(4) مدرسة الإمام البخاري في المغرب (291/1 - 292).

(5) من أهل إشبيلية، رحل إلى القيروان، كان فقيها محدثا، توفي قريبا من 440 هـ. ترجمته في الصلة (181/1).

(6) أبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف الأنصاري الأندلسي المرعي البلسني، روى عن أبي

هذا الأصل إلي في أصله والحمد لله^(١).

ولما رجع ابن رشيد من رحلته المشرقية، استقر في جامع غرناطة يشرح صحيح البخاري، قال الحافظ ابن حجر مشيراً إلى ذلك: "واستمر ابن رشيد في الجامع، يشرح من البخاري حديثين، يتكلم على سندهما ومتنهما أتن كلام"^(٢). وعندما تصدّى ابن رشيد السبتي للتأليف، صرف قسماً من عنايته إلى الجامع الصحيح، فوضع عليه مؤلفات سبق ذكر بعضها في مسرد تأليفه، وبقي منها الحديث عن ترجمان التراجم.

وواضح من عنوان هذا الكتاب، أنه مفرد في بيان مناسبات تراجم صحيح البخاري، وقد أشار غير واحد ممن ترجم لابن رشيد إلى هذا الكتاب على أنحاء مختلفة:

فالحافظ ابن حجر قال مشيراً إليه: "... وكتاب ترجمان التراجم على أبواب البخاري"^(٣).

ونقل السيوطي عبارة ابن حجر^(٤)، وتابعهما على ذلك الشوكاني، و حاجي خليفة، وصاحب هدية العارفين، والزركلي، وعمر كحالة^(٥).

وأشار شهاب الدين المقري إلى كتاب ابن رشيد بقوله: "ترجمان التراجم

علي بن سكرة، وتصدر بيلنسية لإقراء القراءات والفقه والحديث والنحو، ألف شرحاً كبيراً لسنن النسائي، توفي سنة 567هـ معجم أصحاب أبي علي الصدفى لابن الأبار(ص292) وشذرات الذهب(223/2) والعبر(198/4).

(1) انظر "صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله" للعلامة الفقيه محمد المنوني رحمه الله، فصلة من مجلة مجمع اللغة العربية، بدمشق لسنة 1393هـ، الجزء الثالث، المجلد 49/ (ص10).

(2) الدرر الكامنة (112/4).

(3) الدرر الكامنة(112/4) وانظر أيضاً هدي الساري(ص14).

(4) ذيل السيوطي على تذكرة الحفاظ(ص356) وطبقات الحفاظ(ص528).

(5) البدر الطالع(234/2) و كشف الظنون(396/1) وهدية العارفين(22/2) والأعلام(314/6) ومعجم المؤلفين(93/11).

في إبداء وجه مناسبات تراجم صحيح البخاري، لما تُرجمت عليه⁽¹⁾.

وأوماً ابن القاضي المكناسي إلى الكتاب بقوله: "ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبة تراجم صحيح البخاري"⁽²⁾، وأشار التعارجي إلى الكتاب بنفس عبارة ابن القاضي⁽³⁾.

واقصر عبد الحي الكتاني - عند ذكره للكتاب - على قوله: "ترجمان التراجم"⁽⁴⁾.

ونميلُ - بعد النظر في هذه الصيغ التي ورد عليها عنوان هذا الكتاب عند هؤلاء الأعلام، إلى اختيار وَشِبِهِ بِـ "تَرْجُمَان" ⁽⁵⁾ التراجم"، ومُراد مَنْ زاد: "في إبداء (وجه) مناسبة (مناسبات) تراجم صحيح البخاري، لما تحتها من الأحاديث مما تُرجمت عليه"، بيان موضوع الكتاب، ومقصد صاحبه فيه، كما أن مراد مَنْ أضاف: "على أبواب البخاري"، بيان خُطَّة ابن رشيد في الكتاب إذ جعله وفق أبواب صاحب الصحيح.

ويفهم من كلام ابن حجر، أن ابن رشيد أطال التَّقَسُّ في هذا الكتاب، لكنه لم يُتِمَّهُ، قال الحافظ: "ووقفْتُ على مجلَّد من كتاب اسمه: "ترجمان التراجم لأبي عبد الله بن رشيد السبتي، يشتمل على هذا المقصد، وصل فيه إلى كتاب الصيام"⁽⁶⁾.

(1) أزهار الرياض في أخبار عياض (350/2).

(2) جذوة الإقتباس (290/1).

(3) الإعلام بمن حلَّ مراکش وأغمات من الأعلام (345/4).

(4) فهرس الفهارس (444/1).

(5) في الصحاح في اللغة (1928/5) مادة رجم: "قد ترجم كلامه: إذا فسره بلسان آخر، ومنه الترجمان، والجمع التراجم"، وفي لسان العرب (229/2): "والترجمان المفسر، وقد ترجمه، وترجم عنه"، ووردت هذه الكلمة - ترجمان - في حديث عدي بن حاتم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما منكم من أحد، إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان. . ."، أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن، حديث رقم 185، والذي يلوح من استعمال ابن رشيد لهذه الكلمة، أنه أراد معنى الإيضاح والتفسير لما اشتملت عليه تراجم أبواب صحيح البخاري، من أسرار المعاني، ولطيف الإشارات، ودقائق الفقه.

(6) قد يُشَوِّش على هذا أنني وجدتُ ابن حجر، نقلَ عن ابن رشيد في كتاب الهبة وفضلها

ولو تمّ لكان في غاية الإفادة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه⁽¹⁾.

ومن الواقفين على ترجمان التراجم من أهل العلم بالمشرق الإمام السخاوي (توفي سنة 902هـ)، الذي كان يمتلك نسخةً منه، يقول في ذلك: "... وكذا لأبي عبد الله بن رشيد ترجمان التراجم عندي مجلد ضخّم منه إلى الصيام⁽²⁾".

ويُستفاد من وصف ابن حجر والسخاوي لترجمان التراجم، أن الكتاب كبير الحجم، مع أن مؤلفه لم يُتمّه، وعِظُم حجم الكتاب أمرٌ صحيحٌ، لأن كتاب الصيام يقع في الجامع الصحيح، بعد تسعة وعشرين كتاباً وهي: كتاب بدء الوحي، وكتاب الإيمان، وكتاب العلم، وكتاب الوضوء، وكتاب الغسل، وكتاب الحيض، وكتاب التيمم، وكتاب الصلاة، وكتاب مواقيت الصلاة، وكتاب الأذان، وكتاب الجمعة، وكتاب صلاة الخوف، وكتاب العيدين، وكتاب الوتر، وكتاب الاستسقاء، وكتاب الكسوف، وكتاب سجود القرآن، وكتاب تقصير الصلاة، وكتاب التهجد، وكتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، وكتاب العمل في الصلاة، وكتاب السهو، وكتاب الجنائز، وكتاب الزكاة، وكتاب الحج وكتاب العمرة، وكتاب المحصر، وكتاب جزاء الصيد، وكتاب فضائل المدينة.

ولقد غُلِطَ غُلطاً فاحشاً بعضُ أهل العلم في هذا العصر، في اعتقاد أن ترجمان التراجم، قد طبع في الهند قديماً، وأن منه نسخة خطية في مكتبة الإسكوريال برقم 1732-1785⁽³⁾، ولقد فحصتُ عن هذا الأمر، وسألتُ عنه كثيراً

والتحريض عليها، عند شرح حديث أبي هريرة: "يأمناء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة"، فإنه قال في الفتح (198/5): "قال ابن رشيد: توجيهه أنه خاطب نساء بأعيانهن فأقبل بندائه عليهن، فصحت الإضافة على معنى المدح لهن، فالمعنى ياخيرات المؤمنات كما يقال رجال القوم" قلت: قد يكون الحافظ إنما نقل عن ابن رشيد في معنى حديث البخاري، من غير ترجمان التراجم.

(1) هدي الساري (ص14).

(2) الجواهر والدرر (711/2).

(3) انظر الشروح المغربية لصحيح البخاري، مجلة دار الحديث الحسنية، الرباط، العدد الثاني

من أهل العلم بالكتب، وثرأت ابن رشيد السبتي، ومن بينهم شيخنا العلامة المحقق محمد بن الأمين بوخبزة الحسني التطواني فأفادني - فيما كتب إلي - بأن ابن رشيد شهير، وترجمان التراجم مفقود، وكتب إلي يقول أيضا: " ومكتبة الإسكوريال نفضها المغاربة والمشاركة نفضا، ولم يتركوا فيها ورقة إلا صؤروها، ولو وجدوا فيها ترجمان التراجم، لطاروا به كل مطار".

وما زال بي حب الوقوف على ترجمان التراجم، حتى حملني ذلك على التقاط مادته من كتب ثلاثة من مشاهير سُراخ الجامع الصحيح، وهم: الحافظ ابن حجر في شرحه الحافل الممتع: " فتح الباري"، والبدر العيني في شرحه الجامع النافع: " عمدة القاري"، والشَّهاب القسطلاني، في شرحه: "إرشاد الساري".

ولقد كان الحافظُ ابن حجر، أكثر الثلاثة نقلاً لكلام ابن رُشيد على التراجم، وأوفرهم به عناية، إذ نقل عنه بخصوص التَّراجم في 135 موضعاً، ونقل عنه البدر العيني في ستة مواضع، بينما نقل عنه القسطلاني في سبعة مواضع⁽¹⁾.

1401هـ (ص 145)، ومدرسة الإمام البخاري في المغرب (573/2)، ولقد كتبتُ إلى الدكتور يوسف الكتاني مرات أستبثته في الذي ذكره، فلم أتلق منه جواباً شافياً، ثم سألتُ الدكتور عبد اللطيف بن محمد الجليلاني - وهو من المتخصصين المؤلفين في ابن رشيد السبتي - عن حقيقة وجود ترجمان التراجم في الإسكوريال مخطوطاً، أو مطبوعاً في الهند، فأخبرني بما أقرعيني، أن لا وجود للكتاب في مكتبة الإسكوريال وكان قد زارها، وأن رقم المخطوط الذي أحال عليه الكتاني، هو لجزء من رحلة ابن رشيد، وأن ما ذكر من طباعة ترجمان التراجم بالهند لا أصل له، وكذلك أخبرني جمَع من أهل العلم ممن لهم اشتغال بالدراسات الحديثة في الغرب الإسلامي، كالدكتور خالد الصمدي وغيره.

(1) لقد ثبت عندي بعد التمعن في نقول أصحاب هذه الشروح أن الأصل في النقول عن ابن رشيد، هو الحافظ ابن حجر، الذي صرح أنه وقف على ترجمان التراجم، والبدر العيني والقسطلاني إنما استفادا النقل عن ابن رشيد من ابن حجر، ولقد ثبت بالدليل العلمي أن العيني قد نقل أشياء كثيرة من الفتح، وإن لم يعزها إليه، وهو أمر أكده ابن حجر في انتقاص الإعتراض، وأفردته في دراستي الموسومة بـ"اعتراضات البدر العيني على الحافظ ابن حجر، وجواب ابن حجر عنها"، مجلة دعوة الحق المغربية، العدد 309 - 310، 1415هـ (ص 37).

ولعل الحامل للحافظ ابن حجر على الإكثار من النقل عن ابن رشيد أمران:
 *الأول: وقوفه على قطعة من ترجمان التراجم، واستفادته منه، وفي ذلك يقول - كما نقلناه عنه آنفاً -: "ووقفتُ على مجلد من كتاب اسمه ترجمان التراجم...⁽¹⁾".

*الثاني: إعجابه بِكُتُبِ ابن رشيد السبتي عامة، ونقله من فوائدها في كتبه، وانتخابه لدررها في تأليفه، وفي ذلك يقول مُتَحَدِّثًا عَنْ رحلة ابن رشيد: "... وصنف الرحلة المشرقية في ست مجلدات، وفيه من الفوائد شيء كثير، ووقفتُ عليه وانتخبتُ منه"⁽²⁾.

4- مصادر ابن رشيد السبتي في ترجمان التراجم:

يتضح من خلال المادة العلمية المتوفرة من ترجمان التراجم، أن ابن رشيد السبتي قد رجع في تأليف كتابه، إلى مصادر متعلقة بالجامع الصحيح، فمن هذه

(1) هدي الساري(ص14).

(2) الدرر الكامنة(4/111)، ومن المواضع التي نقل ابن حجر فيها عن ابن رشيد من الرحلة في فتح الباري، هذا الموضع(8/365)، وفيه يقول الحافظ: "... وقد تكلف لها أبو الإصبع عيسى بن سهل في شرحه فيما نقلته من رحلة أبي عبد الله بن رشيد عنه ما ملخصه: ترجم البخاري"باب قوله وراودته التي هو في بيتها عن نفسه، وأدخل حديث ابن مسعود أن قريشا لما أبطؤوا" الحديث، وأورد قبل ذلك في الترجمة عن ابن مسعود"بل عجت ويسخرون"قال فانتهى إلى موضع الفائدة ولم يذكرها، وهو قوله"وإذا ذكروا لا يذكرون، وإذا رأوا آية يستسخرون"، قال ويؤخذ من ذلك مناسبة التوبيخ المذكورة، ووجهه أنه شبه ما عرض ليوسف عليه السلام، مع إخوته ومع امرأة العزيز بما عرض لمحمد صلى الله عليه وسلم، مع قومه حين أخرجه من وطنه كما أخرج يوسف إخوته وباعوه لمن استعبده فلم يعنف النبي صلى الله عليه وسلم، قومه لما فتح مكة كما لم يعنف يوسف إخوته حين قالوا له: تالله لقد آثرك الله علينا. . . ."، وموضع آخر في (13/324)، قال فيه الحافظ: "قوله حدثنا حماد بن حميد، هو خراساني فيما ذكر أبو عبد الله ابن منده في رجال البخاري، وذكر ابن رشيد في فوائده رحلته، والمزي في التهذيب، أن في بعض النسخ القديمة من البخاري: حدثنا حماد بن صاحب لنا. . .".

المصادر التي أوقفنا عليها المادة المتوفرة:

1- شرح أبي محمد عبد الواحد بن التين الصفاقسي التونسي (ت سنة 611 هـ) للجامع الصحيح، المسمى في بعض المصادر "المُحِبُّ الفصيح"، في شرح البخاري الصحيح⁽¹⁾، ولقد وردت الإشارة إلى هذا المصدر في ترجمان التراجم⁽²⁾، وصرَّح المقرئ⁽³⁾ (ت سنة 1041 هـ) في ترجمة ابن رشيد بأنه اعتمد هذا المصدر في شرحه لكلام البخاري في التراجم، وذلك هو قوله: "وكان - يعني ابن رشيد - في شرح كلام البخاري على "المحبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح" لأبي عمرو⁽⁴⁾ الصفاقسي، المعروف بابن التين، لأجل حضور البربر في مجلسه، ومعتمدهم المدونة، وأبو عمرو في هذا الكتاب ينقل المدونة وكلام شراحها عليها".⁽⁴⁾

2- شرح أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال الأندلسي (ت 449 هـ) للجامع الصحيح.⁽⁵⁾

3- المتواري على تراجم أبواب البخاري، لناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن المنير (ت 683 هـ)⁽⁶⁾، ولقد صرَّح ابن رشيد بتعقبه لابن المنير ناصر الدين في المتواري، عندما قال: "وقد استدرکنا على الإمام ناصر الدين تراجم عديدة أغفلها، أو استشكلها فتركها، ونازعناه في بعض مطابقاته التي أبدى وأبدينا ما يُسَلِّمُه المُنْصِف، ولا ينكره إلا المتعسف، والحمد لله على نعمه"⁽⁷⁾.

(1) انظر نص رقم 69 ورقم 91 من قسم التحقيق.

(2) يستفاد من هذا أن المقرئ وقف على ترجمان التراجم، فيكون ضياع الكتاب قد وقع في زمن متأخر.

(3) كذا، والذي في نيل الإبتهاج (ص 188)، وكفاية المحتاج (229/1) وشجرة النور الزكية (ص 168): "أبو محمد".

(4) أزهار الرياض (2/350).

(5) انظر نص رقم 10 والتعليق عليه من قسم التحقيق.

(6) انظر نص رقم 12، و48 و115. من قسم التحقيق.

(7) رحلة ابن رشيد (ملء العيبة) (3/369).

وعلى هذا يكون ترجمان التراجم، قد وقع الفراغ من تأليفه قبل الرحلة المشرقية إلى الديار الحجازية.

4- شرح محمد بن خلف بن سعيد الأندلسي المري المعروف بابن المرباط (ت458هـ) على صحيح الإمام البخاري⁽¹⁾.

5- شرح أحمد بن محمد بن عمر أبي القاسم بن ورد المري الأندلسي (ت540هـ) على الجامع الصحيح⁽²⁾.

6- أصل ابن ورد المتقدم من الجامع الصحيح⁽³⁾.

7- أصل حاتم بن محمد القرطبي المعروف الطرابلسي (ت469هـ)، من الجامع الصحيح⁽⁴⁾.

8- سنن الترمذي⁽⁵⁾.

9- مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني⁽⁶⁾.

10- سنن أبي داود⁽⁷⁾.

والذي يغلب على الظن، أن ابن رشيد السبتي قد رجع إلى مصادر أخرى غير ما تقدم، يكون موضوعها، في نفس موضوع الجامع الصحيح، كمصادر الحديث النبوي الشريف، و كتب اللغة والغريب المعروفة في زمانه.

5- منهج ابن رشيد السبتي في بيان مناسبات تراجم الجامع الصحيح:

أدرك ابن رشيد السبتي جلالة الترتيب الذي سار عليه الإمام البخاري في تراجم كتابه، فشحذ فكره لاستخراج بدائع هذا الترتيب، ونفائس تلك الأبواب،

(1) انظر نص رقم 89 و 92 من قسم التحقيق.

(2) انظر نص رقم 117 من قسم التحقيق.

(3) انظر نص رقم 91 من قسم التحقيق.

(4) انظر نص رقم 91 من قسم التحقيق.

(5) انظر نص رقم 132 من قسم التحقيق.

(6) انظر نص رقم 102 من قسم التحقيق.

(7) انظر نص رقم 110 من قسم التحقيق.

ومحاسن تلك التراجم، ولقد كان رحمه الله، معجبا بدقة استنباط البخاري للمعاني وبراعة تفننه في رصف تلك المباني، استمع إليه يقول بعد بيان مناسبة ترجمة لحديث الباب: "... وهذا كله يدل على براعة المصنف، ودقة فهمه، وسعة علمه⁽¹⁾".

ويقول عند قول البخاري: "باب من رفع صوته بالعلم": "في هذا التوبيخ رمزٌ من المصنف إلى أنه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب، بأن يستفرغ وسعته في حُسن ترتيبه، وكذلك فعلَ رحمه الله تعالى"⁽²⁾.

ولقد كان نظر ابن رشيد إلى التراجم من جهات ثلاث:

* الجهة الأولى: الترجمة في ذاتها، وذلك من خلال الآتي:

1 - صياغة الترجمة: تتبع ابن رشيد طريقة البخاري في صياغة تراجم أبوابه، فوجد لذلك مقاصد وغايات ليس يقف عندها إلا المدقق المتأني، ومما أطال رحمه الله الوقوف عنده في هذا الباب:

أ- إطلاق البخاري للفظ وارد في الترجمة: ومن هذا الضرب أمثلة نختار منها واحدا من كتاب تقصير الصلاة، حيث قال البخاري: "باب صلاة القاعد"، قال ابن رشيد: "أطلق الترجمة، فيحتمل أن يريد صلاة القاعد للعذر، إماما كان أو مأموما، أو منفردا، ويؤيده أن أحاديث الباب دالة على التقييد بالعذر، ويحتمل أن يريد مطلقا لعذر ولغير عذر، ليبين أن ذلك جائز إلا ما دل الإجماع على منعه، وهو صلاة الفريضة للصحيح قاعدا"⁽³⁾.

ب - عطف البخاري لقدر من الترجمة على ما قبله: من ذلك أن البخاري ترجم في الأذان بقوله: "باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، وما يعجر فيها وما يخافت"، قال ابن رشيد: "قوله: "وما يعجر"

(1) فتح الباري (192/3)، وانظر النص بكماله برقم 96 في قسم التحقيق.

(2) فتح الباري (143/1 - 144)، وانظر نص رقم 3 من قسم التحقيق.

(3) فتح الباري (584/2)، وانظر نص رقم 64 من قسم التحقيق.

معطوف على قوله: "في الصلوات"، لا على القراءة، والمعنى وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت، أي أن الوجوب لا يختص بالسرية دون الجهرية، خلافاً لمن فرق في المأموم⁽¹⁾.

2- ما يقع في الترجمة من المعنى المشكل: ذلك أن البخاري قد يترجم بلفظ يستغلق فهمه، ويستشكل معناه، فينبغي ابن رشيد إلى إزالة الإشكال، وإيضاح المعنى، ومن هذا الباب قول البخاري: "باب حد المريض أن يشهد الجماعة"، قال ابن رشيد: "إنما المعنى ما يحد للمريض أن يشهد معه الجماعة، فإذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهودها، ومناسبة ذلك من الحديث، خروجه صلى الله عليه وسلم متوكئاً على غيره، من شدة الضعف، فكأنه يشير إلى أنه من بلغ إلى تلك الحال، لا يستحب له تكلف الخروج للجماعة، إلا إذا وجد من يتوكأ عليه، وأن قوله في الحديث الماضي "لأتوها ولو حبوا"، وقع على طريق المبالغة، ويمكن أن يقال معناه، باب الحد الذي للمريض أن يأخذ فيه بالعزيمة في شهود الجماعة".⁽²⁾

3- ما يقع في بعض الروايات من الزيادة في التراجع: من ذلك أن الحافظ ابن حجر قال: "قوله: باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع"، وقع في شرح ابن بطال هنا: "باب القراءة في الركوع والسجود، وما يقول الإمام، ومن خلفه إلى آخره... قال ابن رشيد: "هذه الزيادة لم تقع فيما روينا من نسخ البخاري".⁽³⁾

وقد يسلك ابن رشيد مسلك الترجيح بين الروايات المختلفة في الترجمة الواحدة، من ذلك أن الحافظ ابن حجر قال عند قول البخاري: "باب الرجل ينمى إلى أهل الميت بنفسه" كذا في أكثر الروايات ووقع للكشميهني، بحذف الموحدة، وفي رواية الأصيلي، بحذف: "أهل"... وأما رواية الأصيلي، فقال ابن رشيد:

(1) فتح الباري(237/2) وانظر نص رقم 33 من التحقيق.

(2) فتح الباري(152/2) وانظر نص رقم 23 من التحقيق.

(3) فتح الباري(282/2) وانظر نص رقم 39 من التحقيق.

إنها فاسدة"⁽¹⁾.

4- استنباط ما يقع في الترجمة من الفقه: لقد استفرغ ابن رشيد السبتي وسعه في الغوص على دقائق فقه البخاري في تراجمه، ومما وقف عنده من ذلك: قول البخاري في كتاب الجنائز: "باب الدخول على الميت بعد الموت، إذا أدرج في أكفانه"، قال ابن رشيد: "موقع هذه الترجمة من الفقه، أن الموت لما كان سبب تغيير محاسن الحي التي عهد عليها، ولذلك أمر بتغميضه وتغطيته، كان ذلك مظنة للمنع من كشفه حتى قال النخعي: ينبغي أن لا يطلع عليه إلا الغاسل له، ومن يليه، فترجم البخاري على جواز ذلك"⁽²⁾.

وقد يقف ابن رشيد عند خفي إشارات البخاري في تراجمه، مما ليس فيه فقه، فمن هذا الضرب: أن البخاري قال: باب قول المحدث: "حدثنا" أو "أخبرنا"، و"أنبأنا"، وقال لنا الحميدي: كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحدا، وقال ابن مسعود: "حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الصادق المصدوق... فقال ابن رشيد موضحا غرض البخاري من هذه الترجمة: "أشار بهذه الترجمة إلى أنه بنى كتابه على المسندات المرويات عن النبي صلى الله عليه وسلم"⁽³⁾.

الجهة الثانية: الترجمة وما اشتملت عليه من أحاديث: وذلك من خلال

الآتي:

أولا: بيان مناسبة الترجمة للحديث: والأمثلة على ذلك كثيرة منها: أن البخاري أخرج حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام للتهجد من الليل، يثوِّض فاه بالسواك، في "باب طول القيام في صلاة الليل"، فاستشكل دخوله في هذا الباب، ووقع السؤال عن مناسبة الحديث للترجمة، فأجاب ابن رشيد عن

(1) فتح الباري (116/3) وانظر نص رقم 88 من التحقيق.

(2) فتح الباري (114/3) وانظر نص رقم 86 من قسم التحقيق.

(3) الفتح (144/1) وانظر نص رقم 4 من قسم التحقيق.

ذلك بقوله: "الذي عندي، أن البخاري إنما أدخله لقوله: "إذا قام للتهجد" أي إذا قام لعادته، وقد تبينت عاداته في الحديث الآخر، ولفظ التهجد مع ذلك مشعر بالسهر، ولا شك أن في التسوك عوناً على رفع النوم، فهو مشعر بالاستعداد للإطالة"⁽¹⁾.

وقد تكون المناسبة أظهر في بعض أحاديث الباب من بعض، فيبادر ابن رشيد إلى التنبيه على ذلك، فقد أخرج البخاري حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أحب الصلاة إلى الله صلاة داود عليه السلام، وأحب الصيام إلى الله صيام داود، وكان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه - في باب من نام عند السحر - فكان ابن رشيد يستشعر أن مطابقة الحديث للترجمة غير ظاهرة تمام الظهور فقال: "الظاهر من سياق حديث عبد الله بن عمرو مطابقة ما ترجم له، إلا أنه ليس نصاً فيه، فيئنه بالحديث الثالث، وهو قول عائشة: "ما ألقاه السحر عندي إلا نائماً"⁽²⁾.

ثانياً: بيان سر اقتصار البخاري على سياق سند الحديث دون متنه: من ذلك أن البخاري ساق بسنده عن قزعة قال: "سمعت أبا سعيد رضي الله عنه أربعا، قال: "سمعتُ من النبي صلى الله عليه وسلم، وكان غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة"، ثم لم يذكر البخاري من المتن شيئاً، وساق بعد ذلك حديث أبي هريرة: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومسجد الأقصى"، قال ابن رشيد مبيناً سر اقتصار البخاري على سياق سند حديث أبي سعيد دون متنه: "لما كان أحد الأربع هو قوله: "لا تشد الرحال"، ذكر صدر الحديث إلى الموضع الذي يتلاقى فيه افتتاح أبي هريرة لحديث أبي سعيد، فاقطف الحديث، وكأنه قصد بذلك الإغماض، لينبه غير الحافظ على فائدة الحفظ، على أنه ما أخلاه عن الإيضاح عن قرب، فإنه ساقه بتمامه

(1) الفتح(20/3) وانظر نص رقم 70 من قسم التحقيق.

(2) الفتح(17/3) وانظر نص رقم 68 من التحقيق.

خامس ترجمة".⁽¹⁾

ثالثاً: بيان سر تخريج حديث إلى جنب حديث آخر: نظر ابن رشيد إلى ترتيب البخاري للأحاديث التي يُخرِجها في الترجمة، فوجدوا لذلك أسراراً ونكات توضح مقصده في الترجمة وتُجَلِّيه، ومن هذا الضرب: أن البخاري ساق حديث أنس، قال: "كنا نصلي العصر، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف، فيجدهم يصلون العصر"، ثم ساق عقبه بحديثين حديث مالك عن ابن شهاب عن أنس أيضاً، قال: "كنا نصلي العصر ثم يذهب الذهاب منا إلى قباء، فيأتيهم والشمس مرتفعة"، قال ابن رشيد: "قضى البخاري بالصواب لمالك بأحسن إشارة، وأوجز عبارة، لأنه قدّم أولاً المجل، ثم أتبعه بحديث مالك المفسر المعين"⁽²⁾.

الجهة الثالثة: الترجمة بالنسبة إلى تراجم قبلها أو بعدها: وذلك من خلال

ما يأتي:

1- نفي تكرار معنى في الترجمة: ذلك لأن البخاري قد أحكم نظام

تراجمه، وأجاد سبكها، فكيف يقال إنه حاد عن الصواب في تكرارها، و زَلَّ إذ أعادها؟!

ومن المواضع التي وقع للبخاري فيها شيء من ذلك هذا الموضع، من كتاب الاستسقاء، إذ قال: "باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء"، ثم قال بعده: "باب رفع الإمام يده في الاستسقاء"، فأوهم صنيعة هذا التكرار، فانبرى ابن رشيد لبيان الوجه في ذلك قائلاً: "مقصوده بتكرير رفع الإمام يده - وإن كانت الترجمة التي قبلها تضمنته - تنفيذ فائدة زائدة، وهي أنه لم يكن يفعل ذلك إلا في الاستسقاء، ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول، على رفع الإمام يده، كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول على رفع الناس، وإن اندرج معه الإمام، ويجوز أن يكون قصد بهذه كيفية رفع الإمام يده لقوله "حتى يرى

(1) الفتح(64/3 و63/3) وانظر نص رقم 78 من قسم التحقيق.

(2) الفتح(29/2) وانظر نص رقم 19 من قسم التحقيق.

بياض إبطيه".⁽¹⁾

2- تعلق الباب الثاني بالأول: ذلك أن البخاري قد يترجم بقوله: "باب"، ويُبَيِّض للترجمة، فلا يذكر فيها شيئا، فَيَلْوُح لابن رشيد نظر في صنيع البخاري فيقول: "إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان كالفصل من الباب"⁽²⁾، يعني الذي قبله.

3- مناسبة الترجمة لما قبلها: اعتنى ابن رشيد السبتي بالتنبيه على تعلق الترجمة التي يسوقها البخاري بما قبلها من تراجم في المعنى، وإظهار مناسبة ذلك، ومن الأمثلة التي وقف عندها ابن رشيد في هذا الباب: ما قد ترجم به البخاري "باب من استوى قاعدا في وتر من صلاته، ثم نهض"، وقوله بعد ذلك: "باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة"، قال ابن رشيد: "أفاد في الترجمة التي قبل هذه إثبات الجلوس في الأولى والثالثة، وفي هذه أن ذلك الجلوس جلوس اعتماد على الأرض بتمكن، بدليل الإتيان بحرف: "ثم" الدال على المهلة وأنه ليس جلوس استيفاز، فأفاد في الأولى مشروعية الحكم، وفي الثانية صفته".⁽³⁾

6- القيمة العلمية لترجمان التراجم والاعتراضات عليه: إن المتأمل لبعض الشروح المتأخرة للجامع الصحيح، يجد فيها نقولا كثيرة عن ابن رشيد السبتي⁽⁴⁾، وتنقسم هذه النقول إلى قسمين: قسم استفاد منه أصحاب هذه الشروح، وهذا الضرب يكتفي فيه صاحب الشرح بالنقل والحكاية، ثم الموافقة عليه، وقسم أدخله أصحاب هذه الشروح كتبهم، للاعتراض عليه وانتقاده، ولا شك أن بالقسمين معا تظهر القيمة العلمية لترجمان التراجم.

ومن تعقبات شراح الجامع الصحيح لابن رشيد في ترجمان التراجم - التي سنخرج عليها ههنا، تعقبات ابن حجر في فتح الباري والعيني في عمدة القاري

(1) الفتح(517/2) وانظر نص رقم 57 من قسم التحقيق.

(2) الفتح(558/1) وانظر نص رقم 16 من التحقيق.

(3) الفتح(303/2) وانظر نص رقم 41 من قسم التحقيق.

(4) تقدم بيان نقول بعض شراح الجامع الصحيح عن ابن رشيد السبتي، في الحديث عن وهم بعض المعاصرين في ظنهم أن ترجمان التراجم مخطوط أو مطبوع.

ونسوقها على هذا النحو:

*أولاً: تعقبات الحافظ ابن حجر:

أ- بيان غفلة ابن رشيد السبتي عن الصيغة المطولة للحديث: ففي شرح قول البخاري: باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة، قال ابن رشيد: "أراد إلحاق التسبيح بالحمد، بجامع الذكر، لأن الذي في الحديث الذي ساقه، ذكر التحميد دون التسبيح"، قال ابن حجر بعد أن أورد قول ابن رشيد: "قلت: بل الحديث مشتمل عليهما، لكنه ساقه هنا مختصراً، وقد تقدم في باب من دخل ليؤم الناس، من أبواب الإمامة، من طريق مالك عن أبي حازم، وفيه: "فرغ أبو بكر يديه فحمد الله تعالى"⁽¹⁾، وفي آخره: من نابه شيء في صلاته فليسبح"⁽²⁾.

ب - بيان خطأ ابن رشيد في نسبة قول إلى البخاري: فمن ذلك أن البخاري قال: باب استعانة اليد في الصلاة، إذا كان من أمر الصلاة، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: "يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء، ووضع أبو إسحاق قلنسوته في الصلاة ورفعها، ووضع علي رضي الله عنه كفه على رصغه الأيسر، إلا أن يحك جلداً أو يصلح ثوباً"، قال الحافظ: "هذا الاستثناء من بقية أثر علي ما سأوضحه، وظن قوم أنه من تنمة الترجمة، فقال ابن رشيد: "قوله: إلا أن يحك جلداً أو يصلح ثوباً" هو مستثنى من قوله: إذا كان من أمر الصلاة"، فاستثنى من ذلك جواز ما تدعو الضرورة إليه من حال المرء، مع ما في ذلك من دفع التشويش عن النفس، قال: "والأولى في هذا الاستثناء أن يكون مقدماً قبل قوله: وقال ابن عباس" انتهى، وسبقه إلى دعواه أن الاستثناء من الترجمة الإسماعيلي في مستخرجه... وصرح بكونه من كلام البخاري لا من كلام علي، العلامة علاء الدين مغلطاي في شرحه، وتبعه من أخذ ذلك عنه ممن أدركناه، وهو وهم، وذلك أن

(1) هو حديث سهل برقم 1201، وفيه: "فرغ أبو بكر يديه، فحمد الله، ثم رجع القهقري وراءه، وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم، فصلى".

(2) الفتح (76 و 75/3) وانظر النص رقم 80 من التحقيق.

الاستثناء بقية أثر علي، كذلك رواه مسلم بن إبراهيم أحد مشايخ البخاري عن عبد السلام بن أبي حازم، عن غزوان بن جرير الضبي عن أبيه، - وكان شديد اللزوم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه - قال: "كان علي إذا قام إلى الصلاة، فكبر، ضرب بيده اليمنى على راسه الأيسر، فلا يزال كذلك حتى يركع إلا أن يحك جلداً أو يصلح ثوباً".⁽¹⁾

ت - إبعاد ابن رُشيد التُّجعة في توجيه وقوع ترجمة في مكان معين: من ذلك أن البخاري ترجم في أبواب الصفوف وإقامتها، بقوله: "باب صلاة الليل"، فأشكل وقوع هذا الباب ضمن هذه الأبواب، قال الحافظ ابن حجر: "... فأما صلاة الليل بخصوصها فلها كتاب مفرد، سيأتي في أواخر الصلاة، وكان النسخة وقع فيها تكرير لفظ صلاة الليل، وهي الجملة التي في آخر الحديث الذي قبله، فظن الراوي أنها ترجمة مستقلة، فصَدَّرها بلفظ: باب، وقد تكلف ابن رشيد توجيهها بما حاصله أن من صلى بالليل مأموماً في الظلمة، كانت فيه مشابهة بمن صلى وراء حائل".⁽²⁾

ج - الاعتراض على ابن رشيد في إبداء مطابقة الحديث للترجمة: ومن ذلك أن البخاري قال: "باب صلاة القاعد بالإيماء"، ثم ساق فيه حديث: "من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد"، فقال ابن رشيد في بيان وجه مناسبة الحديث للترجمة: "مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من صلى على جنب، فقد احتجج إلى الإيماء"، قال ابن حجر متعقباً هذا القول: "وليس ذلك بلازم، نعم يمكن أن يكون البخاري يختار جواز

(1) الفتح (72/3)، ولقد اعترض العيني على قول ابن حجر، إن مغلطاي صرح في شرحه بأن قوله: "إلا أن يحك" إلى آخره، من كلام البخاري، لا من كلام علي، وقال: "هذا القائل هو الذي وهم، فإن مغلطاي ما قال ذلك من عنده، وإنما نقله عن الإسماعيلي، فانظر في شرحه تراه قال: "قاله الإسماعيلي"، وانظر العمدة (266/7)، ورد ابن حجر هذا الاعتراض، بأن مغلطاي حكى ذلك عن الإسماعيلي، ولم يتعقبه، قال: "فافتضى ذلك أنه ارتضاه، ولو تفتن لوهمه لما أقره"، وانظر: انتفاض الاعتراض (345/1).

(2) الفتح (215/2).

ذلك، ومستنده ترك التفصيل فيه من الشارع...^(١).

ح- الاعتراض على ابن رشيد في تفسير بعض تصرفات البخاري في الترجمة: ومن الأمثلة فيه: أن البخاري ساق في ترجمته الطويلة، قول قتادة فيمن يقرأ سورة واحدة في ركعتين أو يردد سورة واحدة في ركعتين قال: "كل كتاب الله"، قال الحافظ ابن حجر: "... وأما قول قتادة في ترويض السورة، فلم يذكره المصنف في الترجمة، فقال ابن رشيد: لعله لا يقول به، لما روي فيه من الكراهة عن بعض العلماء، قلت: وفيه نظر، لأنه لا يراعي هذا القدر إذا صح له الدليل"^(٢).

د- بيان ما في اعتراض ابن رشيد على من يتعقبه من ضعف، ومن ذلك: أن البخاري قال: "باب إثم من لم يتم الصفوف"، ثم ساق فيه حديث أنس: "ما أنكرت شيئا، إلا أنكم لا تقيمون الصفوف"، فقال ابن رشيد: "أورد فيه حديث أنس: "... ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف"، وتعقب بأن الإنكار قد يقع على ترك السنة، فلا يدل على حصول الإثم، وأجيب بأنه لعله حمل الأمر في قوله تعالى: "فليحذر الذين يخالفون عن أمره"، على أن المراد بالأمر الشأن والحال، لا مجرد الصيغة، فيلزم منه أن من خالف شيئا من الحال التي كان عليها صلى الله عليه وسلم أن يأثم، لما يدل عليه الوعيد المذكور في الآية، وإنكار أنس ظاهر، في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم من إقامة الصفوف، فعلى هذا تستلزم المخالفة التأثيم"^(٣).

وانبرى ابن حجر متعقبا كلام ابن رشيد، بعد أن حكاه ملخصا، فقال: "وهو ضعيف، لأنه يفضي إلى أن لا يبقى شيء مسنون، لأن التأثيم إنما يحصل عن ترك واجب"^(٤).

(1) الفتح (586/2).

(2) الفتح (257/2).

(3) الفتح (210/2).

(4) المصدر السابق.

والمأمل في اعتراضات الحافظ ابن حجر على ابن رشيد، يجده قد ترقق في إبدائها، وتلطف في بيانها، وغاية ما يقع له عند إيرادها أن يقول: "... وفيه نظر"⁽¹⁾، أو " وفيه شيء"⁽²⁾، أو يقول: " ولا يخفى ما فيه"⁽³⁾، ونحو ذلك.

ولئن كان الحافظ ابن حجر قد اعترض على ابن رشيد، كما سبق أنفا، فلقد انتصر له في مواضع كثيرة وقدم قوله، وصوب رأيه، فكان عندما يحكي الأقوال في توجيه معنى ترجمة، أو بيان مطابقتها للحديث، يقول: " ولا يخفى أن بحث ابن رشيد أقوى"⁽⁴⁾، أو يقول: "... ، أقربها توجيه ابن رشيد"⁽⁵⁾، أو يقول: " ولم أر أحدا من الشراح نبه على مناسبة حديث أبي الدرداء للترجمة إلا الزين ابن المنير... وذكر ابن رشيد نحوه وزاده"⁽⁶⁾.

ثانيا: تعقبات البدر العيني:

أ- الاعتراض على ابن رشيد في بيان مراد البخاري من الترجمة: ففي كتاب الحيض قال البخاري: "باب الصلاة على النفساء وستتها"، ثم أخرج فيه حديث سمرة بن جندب أن امرأة ماتت في بطن، فصلى عليها النبي صلى الله عليه وسلم، فقام وسطها"، فاختلف في مراد البخاري من هذه الترجمة، فقال ابن رشيد: "أراد البخاري أن يستدل بلازم من لوازم الصلاة، لأن الصلاة اقتضت أن المستقبل فيها ينبغي أن يكون محكوما بطهارته، فلما صلى عليها أي إليها لزم من ذلك القول بطهارة عينها"، قال العيني معترضا: "كل هذا لا يجدي، والحق أحق أن يتبع، والصواب من القول في هذا أن هذا الباب لا دخل له في كتاب الحيض، ومورده

(1) الفتح(257/2).

(2) الفتح(303/2).

(3) الفتح(138/2).

(4) الفتح(192/3).

(5) الفتح(331/2).

(6) الفتح(138/2).

في كتاب الجنائز... وقول ابن رشيد أبعد من الكل⁽¹⁾، لأنه ارتكب أمورا غير موجهة، الأول: أنه شرط أن يكون المستقبل في الصلاة طاهرا، فهذا فرض أو واجب، أو سنة أو مستحب؟ والثاني: ارتكب مجازا من غير داع إلى ذلك، والثالث: ادعى الملازمة، وهي غير صحيحة على ما لا يخفى على المتأمل".⁽²⁾

ب- الاعتراض على ابن رشيد في إبداء مطابقة الحديث للترجمة: فقد قال البخاري: "باب جهر المأموم بالتأمين"، ثم ذكر فيه حديث: "إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم والضالين، فقولوا آمين..."، قال ابن رشيد في بيان مطابقة الحديث للترجمة: "تؤخذ المناسبة من جهة أنه قال: "إذا قال الإمام فقولوا"، فقابل القول بالقول والإمام إنما قال ذلك جهرا، فكان الظاهر الاتفاق في الصفة"، فتعقبه البدر العيني قائلا: "هذا أبعد من الأول⁽³⁾، وأكثر تعسفا، لأن ظاهر الكلام أن لا يقولها الإمام كما روي عن مالك، لأنه قَسَمَ، والقسمه تنافي الشركة، وقوله: "إنما قال ذلك جهرا"، لا يدل عليه معنى الحديث أصلا، فكيف يقول: "فكان الظاهر الاتفاق في الصفة؟" والحديث لا يدل على ذات التأمين من الإمام، فكيف يطلب الاتفاق في الصفة، وهي مبنية على الذات؟".⁽⁴⁾

ت- الاعتراض على ابن رشيد في دعوى تكرار البخاري لمعنى ترجمة: فقد قال البخاري: "باب يكبر، وهو ينهض من السجدين"، قال ابن رشيد: "في هذه الترجمة إشكال، لأنه ترجم فيما مضى: "باب التكبير، إذا قام من السجود"، وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة، وفيهما التنصيص على أنه يكبر في حالة النهوض، وهو الذي اقتضته هذه الترجمة، فكان ظاهرها التكرار"، فاعترضه العيني فقال: "لا نسلم أن في هذه الترجمة إشكالا ولا يلزم مما ذكره التكرار، فقوله في

(1) يعني قول ابن بطال وابن المنير ناصر الدين، ولقد طويئت ذكرهما اختصارا.

(2) العمدة (315/3).

(3) يعني من قول الزين ابن المنير.

(4) العمدة (52/6).

باب التكبير إذا قام من السجود"، أعم من أن يكون من سجود الركعة الأولى، أو الثانية، أو الثالثة، وهذه الترجمة في التكبير عند القيام إلى الركعة الثالثة من بعد التشهد خاصة، وأما فائدة ذكر هذا بعد شمول الأعم إياه، فلأجل إيراد هـنا حديثي أبي سعيد وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما⁽¹⁾.

ج- الاعتراض على ابن رشيد في بيان اختيار البخاري التعبير في الترجمة بلفظ دون لفظ: ففي كتاب تقصير الصلاة، ترجم البخاري بقوله: "باب صلاة التطوع على الدواب، وحيثما توجهت به"، ثم ساق فيه حديث جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة، قال البدر العيني: "فإن قلت: في حديثي الباب، وهما حديث عامر بن ربيعة، وحديث عبد الله بن عمر، لفظ "الراحلة"، وفي الترجمة لفظ "الدابة"، قلت: لفظ الدابة أعم من لفظ الراحلة، وفي الباب حديث جابر أيضا، ولفظه: "وهو راكب في غير القبلة"، وهذا اللفظ يتناول الدابة والراحلة، فاختر في الترجمة لفظا أعم، ليتناول اللفظين المذكورين وهذا أوجه من الذي قاله ابن رشيد: "أورد فيه الصلاة على الراحلة، لتكون ترجمته بأعم ليلحق الحكم بالقياس"⁽²⁾.

(1) العمدة(100/6).

(2) العمدة(137/7).

القسم الثاني / التحقيق

1 - كتاب بدء الوحي.

1- باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فيه حديث عمر: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى...." (1)

1- قال ابن رشيد في بيان وجه إدخال حديث عمر بن الخطاب: "إنما الأعمال بالنيات..."، في هذا الباب:- "لم يقصد البخاري بإيراده سوى بيان حسن نيته فيه في هذا التأليف، وقد تكلّفت مناسبتة للترجمة، فقال كلُّ بحسب ما ظهر له" (2).

2- كتاب الإيمان.

40- باب أداء الخمس من الإيمان.

فيه حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس، ووفادتهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم (3).

2- أجاب ابن رشيد بأن المطابقة تحصل من جهة أخرى، وهي أنهم سألوا عن الأعمال التي يدخلون بها الجنة، وأجيبوا بأشياء منها أداء الخمس، والأعمال التي تدخل الجنة هي أعمال الإيمان، فيكون أداء الخمس من الإيمان بهذا التقرير" (4).

3- كتاب العلم.

3- باب من رفع صوته بالعلم.

3- قال ابن رشيد: "في هذا التبويب رمزٌ من المصنف إلى أنه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب، بأن يستفرغ وسعه في حسن ترتيبه، وكذلك فعل رحمه الله" (5).

(1) حديث رقم 1.

(2) الفتح (10/1).

(3) حديث رقم 53.

(4) الفتح (133/1).

(5) الفتح (143/1 - 144).

4- باب قول المحدث "حدثنا"، أو "أخبرنا"، و"أنبأنا"، وقال لنا الحميدي: كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، وسمعت واحدا، وقال ابن مسعود: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الصادق المصدوق، وقال شقيق عن عبيد الله: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم كلمة، وقال حذيفة حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديثين، وقال أبو العالية: عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيما يرويه عن ربه، وقال أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربه عز وجل، وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربكم عز وجل.

4- قال ابن رشيد: "أشار بهذه الترجمة إلى أنه بنى كتابه على المسندات المرويات عن النبي صلى الله عليه وسلم"⁽¹⁾.

16- باب ما ذكر في ذهاب موسى صلى الله عليه وسلم في البحر إلى الخضر، وقول الله تعالى "هل اتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً".

فيه حديث ابن عباس في قصة موسى مع الخضر.⁽²⁾

5- قال ابن رشيد: "يحتمل أن يكون ثبت عند البخاري أن موسى توجه في البحر لما طلب الخضر".⁽³⁾

18- باب متى يصح سماع الصغير؟

5- قال ابن رشيد: "الظاهر أنهم أرادوا بتحديد الخمس"⁽⁴⁾، أنها مظنة لذلك، لا أن بلوغها شرط لا بد من تحققه، والله أعلم"⁽⁵⁾.

(1) الفتح (144/1).

(2) حديث رقم 74.

(3) الفتح (168/1). وانظر عمدة القاري (59/2) فقد ساق القاري كلام ابن رشيد أيضا.

(4) المشار إليها في حديث محمود بن الربيع، الذي أخرجه البخاري في هذا الباب، قال: "عقلْتُ من النبي صلى الله عليه وسلم مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين، من دلو".

(5) الفتح (172/1).

53- باب من أجاب السائل بأكثر مما سأله⁽¹⁾.

6- قال ابن رشيد: "ختم البخاري كتاب العلم بباب من أجاب السائل بأكثر مما سأل عنه، إشارة منه إلى أنه بلغ الغاية في الجواب عملاً بالنصيحة، واعتماداً على النية الصحيحة، وأشار قبل ذلك بقليل بترجمة من ترك بعض الاختيار مخافة أن يُغَضَّرَ فهم بعض الناس عنه⁽²⁾ إلى أنه ربما صنع ذلك، فأتبع الطيب بالطيب بأبرع سياق وأبدع اتساق، رحمه الله تعالى".⁽³⁾

4- كتاب الوضوء.

67- باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء⁽⁴⁾.

7- استشكل إيراد البخاري لهذا الحديث في هذا الباب، فقال ابن رشيد: "مراده أن انتقال الدم إلى الرائحة الطيبة هو الذي نقله من حالة الدم إلى حالة المدح، فحصل من هذا تغليب وصف واحد وهو الرائحة على وصفين وهما الطعم واللون، فيستنبط منه أنه متى تغير أحد الأوصاف الثلاثة بصلاح أو فساد تبعه الوصفان الباقيان، وكأنه أشار بذلك إلى رد ما نقل عن ربيعة⁽⁵⁾ وغيره أن تغير

(1) أخرج البخاري هنا حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، أن رجلاً سأله: ما يلبس المحرم؟ فقال: "لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوباً مسه الورس أو الزعفران، فإن لم يجد الثعلين فليلبس الخفين، وليقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين" حديث رقم 134.

(2) ترجمة رقم 48 من كتاب العلم، وتامها: "فيقعدوا في أشد منه"، وأخرج البخاري تحتها حديث عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم: يا عائشة لولا أن قومك حديث عهدهم بكَفَرٍ لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين باب يدخل الناس، وباب يخرجون". حديث رقم 126.

(3) الفتح (232/1).

(4) أخرج البخاري في هذا الباب حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "كل كَلَمٍ يُكَلِّمُهُ المسلم في سبيل الله تكون يوم القيامة كهيئتها إذ طُعنت تفجَّرَ دماً، اللون لون الدم، والغُرفُ غُرف المسك" حديث رقم 237.

(5) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي مولا هم أبو عثمان المدني، المعروف بـ "ربيعة الرأي" صاحب الفتوى بالمدينة، أخرج له السنة، توفي سنة 243هـ، ترجمته في السير (89/6) وتقريب التهذيب (207/1).

الوصف الواحد لا يؤثر حتى يجتمع وصفان، ويمكن أن يُستدل به على أن الماء إذا تغير ريحُه بشيء طيب لا يسلبه اسم الماء، كما أن الدم لم ينتقل عن اسم الدم مع تغير رائحته إلى رائحة المسك، لأنه قد سماه دما مع تغير الريح، فما دام الاسم واقعا على المسمى فالحكم تابع له⁽¹⁾.

6- كتاب الحيض

4- باب من سمي النفاس حيضا

8- قال ابن رشيد: " مراد البخاري أن يثبت أن النفاس هو الأصل في تسمية الدم الخارج، والتعبير به تعبير بالمعنى الأعم، والتعبير عنه بالحيض تعبير بالمعنى الأخص، فعبر النبي صلى الله عليه وسلم بالأول وعبرت أم سلمة بالثاني⁽²⁾، فالترجمة على هذا مطابقة لما عبرت به أم سلمة"⁽³⁾.

6- باب ترك الحائض الصوم

9- قال ابن رشيد: " جرى البخاري على عادته في إيضاح المشكل دون الجلي، وذلك أن تركها الصلاة واضح من أجل أن الطهارة مشترطة في صحة الصلاة، وهي غير طاهر، وأما الصوم فلا يشترط له الطهارة فكان تركها له تعبدا محضا فاحتاج إلى التنصيص عليه بخلاف الصلاة"⁽⁴⁾.

(1) الفتح (345/1) وقال الحافظ تعليقا على قول ابن رشيد: "ويرد على الأول أنه يلزم منه أن الماء إذا كانت أوصافه الثلاثة فاسدة ثم تغيرت صفة واحدة منها إلى صلاح أنه يحكم بصلاحه كله، وهو ظاهر الفساد، وعلى الثاني أنه لا يلزم من كونه لم يسلب اسم الماء أن لا يكون موصوفا بصفة تمنع من استعماله مع بقاء اسم الماء عليه".

(2) يعني في الحديث الذي أخرجه البخاري في هذا الباب، عن أبي سلمة أن ابنة أم سلمة حدثته أن أم سلمة حدثتها قالت: بينا أنا مع النبي صلى الله عليه وسلم مضطجعة في خميصة إذ حضت، فانسللت فأخذت ثياب حيضتي، قال، أنفست؟ قلت: نعم، فدعاني فاضطجعت معه في الخميصة". حديث رقم 298.

(3) الفتح (402/1).

(4) الفتح (405/1).

7- باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت... وقال ابن عباس

أخبرني أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم، فقرأ فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة الآية....

10- قال ابن رشيد: "إن مراده⁽¹⁾ الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجنب بحديث عائشة رضي الله عنها⁽²⁾، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف، وإنما استثناء لكونه صلاة مخصوصة، وأعمال الحج مشتملة على ذكر وتلبية ودعاء، ولم تُمنع الحائض من شيء من ذلك، فكذا الجنب لأن حدثها أغلظ من حدثه"⁽³⁾.

11- قال ابن رشيد تعليقا على صنع البخاري في إيراد حديث أبي سفيان في قصة هرقل، في ترجمة هذا الباب: "وجه الدلالة منه أن النبي صلى الله عليه وسلم، كتب إلى الروم وهم كفار، والكفار جنب، كأنه يقول إذا جاز مس الكتاب للجنب مع كونه مشتملا على آيتين فكذا يجوز له قراءته"⁽⁴⁾.

29- باب الصلاة على النخساء وسنتها⁽⁵⁾.

12- قال ابن رشيد: "... وإنما أراد البخاري أن يستدل بلازم من لوازم

(1) يعني البخاري.

(2) الذي أخرجه عنها البخاري في هذا الباب برقم 305، قالت: "أخرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم، لا نذكر إلا الحج، فلما جئنا سرف طمئ، فدخل علي النبي صلى الله عليه وسلم، وأنا أبكي، فقال: ما يبكيك؟ قلت لوددت أني لم أحج العام، قال: لعلك تُفسد؟ قلت: نعم، قال، فإن ذلك شيء كتبه الله على بنات آدم، فافعلي ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري".

(3) الفتح(407/1)، وأشار ابن حجر إلى أن ابن رشيد تابع ابن بطال في هذا الذي قرره، بيد أن كلام ابن بطال على ذلك لا يوجد في شرحه المطبوع على البخاري، وانظر عمدة القاري(3/315)، فقد ساق القاري كلام ابن رشيد السبتي.

(4) الفتح(408/1)، وختم ابن حجر قول ابن رشيد، بقوله: "كذا قاله ابن رشيد".

(5) أخرج البخاري في هذا الباب حديث سمرة بن جندب برقم 332 أن امرأة ماتت في بطن فصلى عليها النبي صلى الله عليه وسلم، فقام وسطها.

الصلاة لأن الصلاة اقتضت أن المستقبل فيها ينبغي أن يكون محكوما بطهارته، فلما صلى عليها- أي إليها- لزم من ذلك القولُ بطهارة عينها، وحكم النفساء والحائض واحد... ويدل على أن هذا مقصوده إدخال حديث ميمونة⁽¹⁾ في الباب كما في رواية الأصيلي⁽²⁾ وغيره، ووقع في رواية أبي ذر⁽³⁾ قبل حديث ميمونة⁽⁴⁾.

7- كتاب التيمم.

2- باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً⁽⁵⁾.

13- قال ابن رشيد: "كَأَنَّ المصنّف نَزَلَ فَقَدَّ شرعية التيمم منزلة فقد التراب

(1) أخرجه البخاري برقم 333 عن عبد الله بن شداد قال سمعت خالتي ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، أنها كانت تكون حائضاً لا تصلي وهي مفترشة، بحذاء مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يصلي على خمرته إذا سجد أصابني بعض ثوبه".

(2) هو عبد الله بن إبراهيم أبو محمد الأصيلي، من أصيلا من المغرب الأقصى، تفقه بقرطبة وسمع بها، ثم رحل إلى المشرق، فسمع بتونس ومصر، ثم الحجاز، ولقي بمكة أبا زيد المروزي فسمع عليه صحيح البخاري، ثم رجع إلى الأندلس فسمع عليه الجامع الصحيح، توفي سنة 392هـ، ترجمته في تاريخ ابن الفريسي (ص 206)، وترتيب المدارك (242/2)، والديباج المذهب (ص 224).

(3) هو الإمام العلامة الحافظ عبد بن أحمد بن محمد أبو ذر الهروي الأنصاري المالكي، سمع أبو ذر صحيح البخاري على أبي إسحاق المستملي ببلخ سنة 374 هـ، وروايته من اتقن الروايات للجامع الصحيح، توفي سنة 435 هـ، انظر تذكرة الحفاظ (3/ 1106 - 1108) وسير أعلام النبلاء (554/17 - 562).

(4) الفتح (430/1) والعمدة (315/3) وهذا القول من ابن رشيد في أصله تعقّب على ناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن المنير الإسكندراني (ت 683هـ)، الذي انتقد ابن بطال الشارح للبخاري، عندما قال: "ظن الشارح أن مقصود الترجمة، التنبيه على أن النفساء طاهرة العین، لا نجسة، لأنه صلى الله عليه وسلم صلى عليها وأوجب لها بصلاته حكم الطهارة، فينقاس المؤمن الطاهر مطلقاً عليها في أنه لا ينجس، وذلك كله أجنيب عن مقصوده والله أعلم، وإنما قصد أنها وإن ورد أنها من الشهداء، فهي ممن يصلى عليها كغير الشهداء". وانظر: شرح ابن بطال للبخاري (461/1 - 462) والمتواري على تراجم أبواب البخاري (ص 82).

(5) أخرج البخاري فيه حديث عائشة برقم 336 أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت، فبعث رسول الله رجلاً فوجدها، فأدرکتهم الصلاة وليس معهم ماء، فصلوا، فشكوا ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأنزل الله آية التيمم...

بعد شرعية التيمم، فكأنه يقول: حكمهم في عدم المطهر - الذي هو الماء خاصة - كحكمنا في عدم المطهرين الماء والتراب⁽¹⁾.

8- كتاب الصلاة.

29- باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق....

14- استشكل قول البخاري: "والمشرق"، ووجه ضبطه، فقيل هو بضم آخره، وقيل هو بالخفض، قال ابن حجر: "وأجاب ابن رشيد بأن المراد بيان حكم القبلة من حيث هو سواء توافقت البلاد أم اختلفت".⁽²⁾

32- باب ما جاء في القبلة، ومن لا يرى إلا عادة على من سها فصلى

إلى غير القبلة...⁽³⁾

15- قال ابن رشيد: "الذي يظهر لي أن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع الاجتهاد في القبلة، لأن عمر اجتهد في أن اختار أن يكون المصلى إلى مقام إبراهيم الذي هو في وجه الكعبة فاختر إحدى جهات القبلة بالاجتهاد، وحصلت موافقته على ذلك فذل على تصويب اجتهاد المجتهد إذا بذل وسعه".⁽⁴⁾

79- باب.

16- قال ابن رشيد: "إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان كالفصل من

(1) الفتح(440/1)، وقال ابن حجر عقب هذا: "وبهذا تظهر مناسبة الحديث للترجمة، لأن الحديث ليس فيه أنهم فقدوا التراب، وإنما فيه أنهم فقدوا الماء فقط، ففيه دليل على وجوب الصلاة لفاقد الطهورين".

(2) الفتح(498/1).

(3) أخرج البخاري في هذا الباب حديث عمر برقم 402: "وافقت ربي في ثلاث، فقلت يا رسول الله لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت" واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى.....

(4) الفتح(505/1)، ويعلق ابن حجر على قول ابن رشيد بعد نقله قائلا: "ولا يخفى ما فيه".

الباب".⁽¹⁾**91- باب قدر كم ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة؟**

17- قال ابن رشيد: "إن البخاري أشار بهذه الترجمة إلى حديث سهل بن سعد⁽²⁾ الذي تقدم في باب الصلاة على المنبر والخشب، فإن فيه أنه صلى الله عليه وسلم قام على المنبر حين عُملَ فصلى عليه فاقتضى ذلك أن ذُكِرَ المنبر يؤخذ منه موضع قيام المصلي"⁽³⁾.

102- باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي، وكره

عثمان أن يستقبل الرجل وهو يصلي، وإنما هذا إذا اشتغل به، فأما إذا لم

يشتغل فقد قال زيد بن ثابت: ما باليت، إن الرجل لا

يقطع صلاة الرجل"⁽⁴⁾.

18- قال ابن رشيد: " قصد البخاري أن شغل المصلي بالمرأة، إذا كانت في قبلته على أي حالة كانت أشد من شغله بالرجل، ومع ذلك فلم تضر صلاته صلى الله عليه وسلم، لأنه غير مشغول بها، فكذلك لا تضر صلاة من لم يشتغل بها، والرجل من باب الأولى"⁽⁵⁾.

(1) الفتح(558/1)، ويعلق ابن حجر على قول ابن رشيد، بأنه حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة، بخلاف مثل هذا الموضع...

(2) أخرجه البخاري برقم 377 في باب الصلاة على السطوح والمنبر والخشب.

(3) الفتح(575/1).

(4) أخرج فيه البخاري حديث عائشة برقم 511: "لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي، وإني لبينه وبين القبلة، وأنا مضطجعة على السرير، فتكون لي الحاجة فأكره أن أستقبله فأنسل إنسلالاً".

(5) الفتح(587/1).

9- كتاب مواقيت الصلاة.

13- باب وقت العصر⁽¹⁾...

19- قال ابن رشيد: " قضى البخاري بالصواب لمالك بأحسن إشارة وأوجز عبارة، لأنه قدّم أولاً المُجمل ثم أتبعه بحديث مالك المفبّر المعين⁽²⁾."

15- باب من ترك العصر⁽³⁾.

20- قال ابن رشيد: "أجاد البخاري حيث اقتصر على صدر الحديث فأبقى فيه محلاً للتأويل"⁽⁴⁾.

17- باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب.

21- قال ابن رشيد: "إن حديث ابن عمر⁽⁵⁾ ذكر مثلاً لأهل الأعذار لقوله "فعمزوا"، فأشار إلى أن مَنْ عجز عن استيفاء العمل من غير أن يكون له صنيع في ذلك، أن الأجر يحصل له تاماً فضلاً من الله.. وذكر حديث أبي موسى⁽⁶⁾ مثلاً

(1) أخرج البخاري في هذا الباب حديث شعيب عن الزهري قال حدثني أنس بن مالك، قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، يصلي العصر والشمس مرتفعة حية، فيذهب الذاهب إلى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة..."، ثم أخرج عقبه حديث مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك قال: "كنا نصلي العصر، ثم يذهب الذاهب منا إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة."

(2) الفتح(29/2).

(3) أخرج البخاري فيه حديث أبي المليلح برقم 553، قال: "كنا مع بريدة في غزوة في يوم ذي غيم، فقال بكروا بصلاة العصر، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله".

(4) الفتح(31/2).

(5) أخرجه البخاري برقم 557، وفيه: "إنما بقاؤكم فيما سلف فيلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس، أوتي أهل التوراة التوراة، فعملوا حتى إذا انتصف النهار عجزوا، فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتي أهل الإنجيل الإنجيل، فعملوا إلى صلاة العصر ثم عجزوا، فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس، فأعطينا قيراطين قيراطين..."

(6) أخرجه البخاري برقم 558، وفيه: "مثل المسلمين واليهود والنصارى، كمثل رجل استأجر قوما يعملون له عملاً إلى الليل، فعملوا إلى نصف النهار، فقالوا: لا حاجة لنا إلى أجرك، فاستأجر

لمن آخر بغير عذر، وإلى ذلك الإشارة بقوله عنهم "لا حاجة لنا إلى أجرك"، فأشار بذلك إلى أن من آخر عامدا لا يحصل له ما حصل لأهل الأعذار".⁽¹⁾

10 - كتاب الأذان.

3- باب فضل صلاة الفجر في جماعة.

22- [قال ابن حجر: " ولم أر أحدا من الشراح نثه على مناسبة حديث أبي الدرداء⁽²⁾ للترجمة إلا الزين ابن المنير⁽³⁾، فإنه قال: "تدخل صلاة الفجر في قوله "يصلون جميعا" وهي أخص بذلك من باقي الصلوات، وذكر ابن رشيد نحوه، وزاد] أن استشهد أبي هريرة في الحديث الأول⁽⁴⁾ بقوله تعالى "إن قرآن الفجر كان مشهودا"، يشير إلى أن الإهتمام بها أكد"⁽⁵⁾.

آخرين، فقال: أكملوا بقية يومكم ولكم الذي شرطت، فعملوا حتى إذا كان حين صلاة العصر قالوا: لك ما عملنا، فاستأجر قوما فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس، واستكملوا أجر الفريقين".

(1) الفتح(40/2)، وساق القسطلاني في إرشاد الساري(133/4) كلام ابن رشيد السبتي في كتاب الإجارة في باب الإجارة من العصر.

(2) أخرجه البخاري ههنا برقم650، وفيه أن أم الدرداء قالت: "دخل علي أبو الدرداء وهو مغضب، فقلت: ما أغضبك؟ فقال: والله ما أعرف من أمة محمد صلى الله عليه وسلم إلا أنهم يصلون جميعا".

(3) هو زين الدين أبو الحسن علي بن محمد بن منصور بن المنير بضم الميم وفتح النون، وياؤه مشاة من تحت مكسورة هكذا في ضبطه ابن فرحون في الديباج - المالكي، ولد سنة629هـ، وقرأ على علماء عصره منهم: ابن الحاجب، وأفتى ودرس وصنف، وصفه العبدري الحياحي المغربي في رحلته بالمشيخة والجلالة والعلم، توفي سنة695هـ، وألف شرحا للبخاري، ترجمته في رحلة العبدري(ص108 107)، والوافي بالوفيات(142/22) والديباج المذهب(ص307).

(4) أخرجه البخاري في هذا الباب برقم648، قال: "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: تفضل صلاة الجمع، صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءا....." ثم قال أبو هريرة: فافرقوا إن شئتم: "إن قرآن الفجر كان مشهودا".

(5) الفتح(138/2).

23- قال ابن رشيد: "إنما المعنى ما يحد للمريض أن يشهد معه الجماعة فإذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهودها، ومناسبة ذلك من الحديث خروجه صلى الله عليه وسلم، متوكئا على غيره من شدة الضعف⁽¹⁾ فكانه يشير إلى أنه من بلغ إلى تلك الحال لا يستحب له تكلف الخروج للجماعة إلا إذا وجد من يتوكأ عليه، وأن قوله في الحديث الماضي "لأتوهما ولو حبوا"⁽²⁾، وقع على طريق المبالغة... ويمكن أن يقال معناه باب الحد الذي للمريض أن يأخذ فيه بالعزيمة في شهود الجماعة"⁽³⁾.

95- باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلي.

24- قال ابن رشيد: "الظاهر أن المراد "خرج" إلى منزله فصلي فيه، وهو ظاهر قوله في الحديث: "فانصرف الرجل"⁽⁴⁾... وكان سبب ذلك قوله صلى الله عليه وسلم للذي رآه يصلي: "أصلاتان معا"، كما تقدم"⁽⁵⁾.

61- باب تخفيف الإمام في القيام، وإتمام الركوع والسجود.

25- [قال ابن حجر: "قال ابن المنير وتبعه ابنُ رُشيد وغيره: "خص التخفيف في الترجمة بالقيام مع أن لفظ الحديث أعم حيث قال: "فليتجوز"⁽¹⁾ لأن

(1) هو الحديث المذكور في أول هذا الباب، برقم 664.

(2) أخرجه البخاري في الأذان، باب فضل العشاء في الجماعة، برقم 657 من حديث أبي هريرة، وفيه: "ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا..."

(3) الفتح (152/2) وانظر عمدة القاري (186/5) فقد نقل القاري كلام ابن رشيد.

(4) هذا من لفظ حديث جابر الذي أخرجه البخاري هنا برقم 701، قال: "كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم، ثم يرجع فيؤم قومه، فصلّى العشاء فقرأ بالبقرة، فانصرف الرجل فكان معاذًا تناول منه، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: فتان، فتان، فتان..."

(5) الفتح (193/2) وانتقد ابن حجر قول ابن رشيد.

(6) هذا من لفظ حديث أبي مسعود، الذي أخرجه البخاري في هذا الباب برقم 702، وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن منكم منفرين، فأيكُم ما صلى بالناس فليتجوز، فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة".

الذي يَطُول في الغالب إنما هو القيام، وما عداه لا يشق إتمامه على أحد، وكأنه حمل حديث الباب على قصة معاذ، فإن الأمر بالتخفيف فيها بالقراءة". [1]

74- باب إقامة الصف من تمام الصلاة.

26- قال ابن رشيد: "إنما قال البخاري في الترجمة" من تمام الصلاة"، ولفظ الحديث⁽²⁾ "من حسن الصلاة"، لأنه أراد أن يبين أنه المراد بالحسن هنا، وأنه لا يعني به الظاهر المرئي من الترتيب، بل المقصود منه الحُسْن الحُكْمِي، بدليل حديث أنس⁽³⁾، وهو الثاني من حديثي الباب حيث عبر بقوله من إقامة الصلاة⁽⁴⁾.

75- باب إثم من لم يتم الصفوف

27- قال ابن رشيد: "أورد فيه حديث أنس" ما أنكرتُ شيئاً إلا أنكم لا تقيمون الصفوف"⁽⁵⁾، وَتُعَقَّبُ بأن الإنكار قد يقع على ترك السنة فلا يدل ذلك على حصول الإثم، وأجيب بأنه لعله حَمَلَ الأمر في قوله تعالى ﴿فَلْيَخْذِرِ الَّذِينَ يَخْلُقُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾⁽⁶⁾، على أن المراد بالأمر الشأن والحال لا مجرد الصيغة، فيلزم منه أن من خالف شيئاً من الحال التي كان عليها صلى الله عليه وسلم، أن يأثم لما يدل عليه الوعيد المذكور في الآية، وإنكار أنس ظاهر في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم، من إقامة الصفوف، فعلى هذا تستلزم المخالفة التأثيم⁽⁷⁾.

(1) الفتح (198/2) وانظر المتواري على تراجم أبواب البخاري (ص 98).

(2) يعني حديث الباب برقم 722، وفيه: "...فإن إقامة الصف من حسن الصلاة".

(3) يعني حديث الباب أيضاً برقم 723 وفيه: "سوا صفوفكم، فإن تسوية الصفوف من إقامة الصلاة".

(4) الفتح (209/2).

(5) الحديث برقم 724، وفيه عن أنس أنه قدم المدينة، فقبل له: ما أنكرت منا يوم عهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم، الحديث....

(6) الآية رقم 63 من سورة النور، وتمتها: "أن تصيبهم فتنه أو يصيبهم عذاب أليم".

(7) الفتح (210/2)، وأفاد ابن حجر أنه نقل كلام ابن رشيد السبتي، ملخصاً، ثم تعقبه بقوله: "وهو

78- باب المرأة تكون وحدها صائاً

28- قال ابن رشيد: "الأقرب أن البخاري قَصَدَ أن يُبين أن هذا مستثنى من عموم الحديث الذي فيه: "لا صلاة لمنفرد خلف الصف"⁽¹⁾، يعني أنه مختص بالرجال".

81- باب صلاة الليل⁽²⁾

29- قال ابن رشيد: "إن مَنْ صلى بالليل مأمونا في الظلمة، كانت فيه مشابهة بمن صلى وراء حائل"⁽³⁾."

82- باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة

30- [قال ابن حجر: "ثم أورد المصنف حديث أنس" إنما جعل الإمام ليؤتم به"⁽⁴⁾، من وجهين ثم حديث أبي

ضعيف، لأنه يفضي إلى أن لا يبقى شيء مسنون، لأن التأنيم إنما يحصل عن ترك واجب".
(1) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه برقم 1569 (30/3) من حديث علي بن شيبان، وفيه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجل الذي صلى خلف الصف وحده: "استقبل صلاتك، فلا صلاة لفرد خلف الصف". وعزاه ابن حجر في الفتح (213/2) إلى ابن حبان في صحيحه، وقال: "في صحته نظر"، بينما عزاه في موضع آخر من الفتح (268/2) لابن خزيمة في صحيحه.

(2) أخرج البخاري ههنا حديث عائشة برقم 730، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حصير يسطه بالنهار ويحتجره بالليل..، وحديث زيد بن ثابت برقم 731، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذ حجرة من حصير في رمضان فصلى فيها ليالي..".

(3) الفتح (215/2)، واستشكل فهم مناسبة هذه الترجمة لما تحتها من حديث، عند أغلب شراح البخاري والمتكلمين على تراجمه خاصة، قال ابن حجر: "قوله باب صلاة الليل، كذا وقع في رواية المستملي وحده، ولم يعرج عليه أكثر الشراح ولا ذكره الإسماعيلي وهو وجه السياق، لأن التراجم متعلقة بأبواب الصفوف وإقامتها، ولما كانت الصلاة بالحائل قد يتخيل أنها مانعة من إقامة الصف ترجم لها وأورد ما عنده فيها، فأما صلاة الليل بخصوصها فلها كتاب مفرد سيأتي في أواخر الصلاة...". ثم ذكر ابن حجر كلام ابن رُشيد الذي نقلناه هنا، وصدّره بقوله: "وقد تكلف ابنُ رُشيد توجيهها بما حاصله...".

(4) أخرجه البخاري برقم 732، وبرقم 733 من طريق الزهري.

هريرة⁽¹⁾ في ذلك، واعترضه الإسماعيلي فقال: ليس في الطريق الأول ذكر التكبير ولا في الثاني والثالث، بيان إيجاب التكبير، وإنما فيه الأمر بتأخير تكبير المأموم عن الإمام، قال: ولو كان ذلك إيجاباً للتكبير لكان قوله: فقولوا ربنا ولك الحمد "إيجاباً لذلك على المأموم، وأجيب عن الأول بأن مراد المصنف أن يبين أن حديث أنس من الطريقين واحد اختصره شعيب وأتمه الليث، وإنما احتاج إلى ذكر الطريق المختصرة لتصريح الزهري فيها بإخبار أنس له، وعن الثاني بأنه صلى الله عليه وسلم فعَل ذلك، وفعله بيان لمجمل الصلاة، وبيان الواجب واجب، كذا وجهه ابن رشيد⁽²⁾].

89- باب ما يقول بعد التكبير

فيه حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما، كانوا يستفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين.⁽³⁾

وفيه حديث أبي هريرة في دعاء الافتتاح في الصلاة⁽⁴⁾.

31- قال ابن رشيد: "دعاء الافتتاح يتضمن مناجاة الرب والإقبال عليه بالسؤال، وقراءة الفاتحة تتضمن هذا المعنى، فظهرت المناسبة بين الحديثين"⁽⁵⁾.

90- باب

فيه حديث أسماء بنت أبي بكر في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الكسوف، وقوله: "قد دنت مني الجنة حتى لو اجترأت عليها لجئتكم بقطاف من قطافها، ودنت مني النار، حتى قلت: أي رب وأنا معهم"⁽⁶⁾.

32- قال ابن رشيد: "يحتمل أن تكون المناسبة في قوله: "حتى قلت أي

(1) أخرجه البخاري برقم 734، من طريق الأعرج، وفيه: "... فإذا كبر فكبروا...".

(2) الفتح (217/2).

(3) أخرجه البخاري برقم 743.

(4) حديث رقم 744.

(5) الفتح (227/2)، ونقل القسطلاني في إرشاد الساري (78/2) كلام ابن رشيد السبتي.

(6) حديث رقم 745.

رب أو أنا معهم"، لأنه وإن لم يكن فيه دعاء ففيه مناجاة واستعطاف، فيجمعه مع الذي قبله ⁽¹⁾ جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه خضوع". ⁽²⁾

95- باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر

والسفر، وما يُجهر فيها وما يُخافت.

فيه حديث جابر بن عبد الله في شكوى أهل الكوفة إلى عمر سعدا، من أجل صلاته بهم ⁽³⁾.

وفيه الحديث نفسه، لكن فيه قول عمر لسعد: "ذلك الظن بك". ⁽⁴⁾

33- قال ابن رشيد: "قوله: "وما يُجهر" معطوف على قوله "في الصلوات"، لا على القراءة، والمعنى وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت، أي أن الوجوب لا يختص بالسرية دون الجهرية، خلافاً لمن فُرّق في المأموم" ⁽⁵⁾.

34- قال ابن رشيد: "ولهذا أتبع البخاري في الباب الذي بعده" ⁽⁶⁾ حديث سعد بحديث أبي قتادة ⁽⁷⁾ كالمفسّر له ⁽⁸⁾.

(1) يعني ما مضى في الباب السابق، من الحديثين في مسألة الافتتاح في الصلاة.

(2) الفتح (2/331).

(3) حديث رقم 755.

(4) حديث رقم 758.

(5) الفتح (2/237)، وختم ابن حجر النقل عن ابن رشيد بقوله: "انتهى".

(6) في باب القراءة في الظهر.

(7) حديث رقم 759، وفيه: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين، يطول في الأولى، ويقصر في الثانية، ويسمع الآية أحياناً، وكان يقرأ بفاتحة الكتاب وسورتين، وكان يطول في الركعة الأولى من الصبح ويقصر في الثانية".

(8) الفتح (2/239)، والكلام هنا عن وجه إدخال البخاري لحديث سعد في هذا الباب، ولقد أجاب ابن بطال كما نقل عبارته ابن حجر في الفتح (2/239)، عندما قال: "وجه دخول حديث سعد في هذا الباب أنه لما قال "أركد وأخف" علم أنه لا يترك القراءة في شيء من صلاته". وانظر شرح ابن بطال (2/373).

105- باب الجهر بقراءة صلاة الفجر، وقالت أم سلمة: طُفْتُ وراء الناس

والنبيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي ويقرأ بالطور

فيه حديث ابن عباس قال: "قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فيما أمر، وسكت فيما أمر...." (1).

35- قال ابن رشيد: "ليس في حديث أم سلمة نَصٌّ على ما تَزَجَمَ له من الجهر بالقراءة، إلا أنه يؤخذ بالاستنباط من حيث أن قولها "طُفْتُ وراء الناس"، يستلزم الجهر بالقراءة لأنه لا يمكن سماعها للطائف من ورائهم إلا إن كانت جهرية.. ويستفاد منه جواز إطلاق "قرأ"، وإرادة جَهَرَ، والله أعلم." (2).

36- [قال ابن حجر: "... ثم ذكر حديث ابن عباس أيضا قال: "قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فيما أمر، وسكت فيما أمر، وما كان ربك نسيا، لقد كان لكم في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة، ووجه المناسبة منه ما تقدم من إطلاق قَرَأَ على جَهَرَ، لكن كان يبقى خصوص تناول ذلك لصلاة الصبح، فيستفاد ذلك من الذي قبله (3)، فكانه يقول: هذا الإجمال هنا مفسرٌ بالبيان في الذي قبله، لأن المحذَر (4) بهما واحد"]. (5)

106- باب الجمع بين السورتين في الركعة.... وقال قتادة فيمن يقرأ سورة

واحدة في ركعتين، أو يرده سورة في ركعتين: "كل كتاب الله".

37- [قال ابن حجر: "... وأما قول قتادة في ترديد السورة، فلم يذكره المصنف في الترجمة (6)، فقال ابن رشيد: لعله لا يقول به، لما رُوي فيه من الكراهة

(1) حديث رقم 774.

(2) الفتح (254/2).

(3) الإشارة إلى حديث ابن عباس برقم 773، في قصة سماع الجن للقرآن الكريم وفيه: "... وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر".

(4) هو ابن عباس راوي حديثي هذا الباب.

(5) الفتح (254/2) وقال ابن حجر عقب كلام ابن رشيد: "أشار إلى ذلك ابن رشيد".

(6) يبدو أن ابن رشيد وابن حجر، ليس في روايتهما للبخاري قول قتادة في الترجمة، في ترديد

عن بعض العلماء^(١) .

113 - باب جهر الإمام بالتأمين

فيه عن أبي هريرة: "إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقولوا آمين...".^(٢)

38- قال ابن رشيد: "تؤخذ المناسبة منه من جهات: منها أنه قال: "إذا قال الإمام فقولوا"، فقابل القول بالقول، والإمام إنما قال ذلك جهرًا فكان الظاهر الاتفاق في الصفة، ومنها أنه قال: "فقولوا"، ولم يقيد بجهر ولا غيره، وهو مطلق في سياق الإثبات، وقد عمل به في الجهر بدليل ما تقدم^(٣)، والمطلق إذا عمل به في صورة لم يكن حجة في غيرها باتفاق، ومنها أنه تقدم أن المأموم مأمور بالاعتداء بالإمام^(٤)، وقد تقدم أن الإمام يجهر فلزم جهره بجهره".^(٥)

124 - باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع

فيه حديث أبي هريرة قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد...".^(٦)

39- [قال ابن حجر وقع في شرح ابن بطلال^(٧) هنا: "باب القراءة في الركوع

السورة.

(١) الفتح (257/2) وقال ابن حجر معلقاً: "قلت وفيه نظر، لأنه لا يراعي هذا القدر إذا صح له الدليل".

(2) حديث رقم 782.

(3) في الأصل، بعدها: "يعني في مسألة الإمام"، وأرجح أن تكون من كلام ابن حجر، والمسألة المشار إليها تزجّم لها البخاري بقوله: "باب جهر الإمام بالتأمين...". الفتح (262/2).

(4) في قوله صلى الله عليه وسلم: "إنما جعل الإمام ليؤتم به.."، وقد تقدم مخرجاً عند البخاري.

(5) الفتح (267/2)، ونصّ ابن حجر عقب تمام النقل عن ابن رشيد على نهايته، فقال: "انتهى"، ثم زاد قائلاً: "وهذا الأخير، سبق إليه ابن بطلال" وانظر شرح ابن بطلال للبخاري (399/2)، ونقل

القاري في عمدة القارئ (52/6 - 53) كلام ابن رشيد السبتي.

(6) حديث رقم 795.

(7) هو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال القرطبي البكري المالكي، يعرف بابن

والسجود وما يقول الإمام ومن خلفه الخ، وتعبه بأن قال: لم يدخل فيه حديثا لجواز القراءة ولا منعها⁽¹⁾، | قال ابن رشيد: "هذه الزيادة لم تقع فيما روينا من نُسَخ البخاري..⁽²⁾ | يحتمل أن يكون ترجم بالحديث مشيرا إليه ولم يخرج، لأنه ليس على شرطه لأن في إسناده اضطرابا، وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس في أثناء حديث، وفي آخره "ألا وإني نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا، | قال ابن حجر: ثم تعقبه على نفسه بأن | ظاهر الترجمة الجواز، وظاهر الحديث المنع فيحتمل أن يكون معنى الترجمة باب حكم القراءة، وهو أعم من الجواز أو المنع، وقد اختلف السلف في ذلك جوازا ومنعا فلعله كان يرى الجواز لأن حديث النهي لم يصح عنده"⁽³⁾.

40- | قال ابن حجر: فإن قيل ليس في حديث الباب ذكر ما يقوله المأموم، أجاب ابن رشيد بأنه أشار إلى التذكير بالمقدمات لتكون الأحاديث عند الاستنباط نصب عيني المُستنبِط، فقد تقدم حديث: "إنما جعل الإمام ليؤتم به"، وحديث "صلوا كما رأيتموني أصلي".. ويمكن أن يكون قاس المأموم على الإمام لكن فيه ضعف"⁽⁴⁾.

اللجام، أخذ العلم عن جماعة من أهل الأندلس كأبي عمر الظلمنكي والمهلب بن أبي صفرة، وكان نيلا جليلا، حسن الضبط، أحد من عني بالحديث العناية التامة، توفي على الأرجح سنة 449هـ، ترجمته في ترتيب المدارك (160/8) والصلة (394/2) وسير أعلام النبلاء (47/18).

(1) انظر شرح ابن بطلال للبخاري (415/2).

(2) الفتح (282/2) وقال ابن حجر عقب النقل عن ابن رشيد: "وكذلك أقول".

(3) الفتح (282/2).

(4) الفتح (282/2) وقال ابن حجر عقبه: "قلت: وقد ورد في ذلك حديث عن أبي هريرة أيضا أخرجه الدارقطني بلفظ: "كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سمع الله لمن حمده، قال من وراء سمع الله لمن حمده"، ولكن قال الدارقطني: المحفوظ في هذا "فليقل من وراء ربنا ولك الحمد".

143 - باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة؟

فيه حديث أبي قلابة قال: "جاءنا مالك بن الحويرث فصلى بنا في مسجدنا هذا فقال: إني لأصلي بكم وما أريد الصلاة، ولكن أريد أن أريكم كيف رأيث النبي صلى الله عليه وسلم يصلي، قال أيوب، فقلت لأبي قلابة: وكيف كانت صلاته؟ قال: مثل صلاة شيخنا هذا- يعني عمرو بن سلمة- قال أيوب: وكان ذلك الشيخ يتم التكبير، وإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتمد على الأرض، ثم قام⁽¹⁾."

41- قال ابن رشيد: "أفاد في الترجمة التي قبل هذه إثبات الجلوس في الأولى والثالثة⁽²⁾، وفي هذه أن ذلك الجلوس جلوس اعتماد على الأرض بتمكن، بدليل الإتيان بحرف "ثم" الدال على المهلة، وأنه ليس جلوس استيفاز⁽³⁾، فأفاد في الأولى مشروعية الحكم وفي الثانية صفته⁽⁴⁾."

144 - باب يكبر وهو ينهض من السجدين....

42- قال ابن رشيد: " في هذه الترجمة إشكال، لأنه ترجم فيما مضى "باب التكبير إذا قام من السجود"⁽⁵⁾، " وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة⁽⁶⁾، وفيهما التنصيص على أنه يكبر في حالة النهوض، وهو الذي اقتضته هذه الترجمة، فكان ظاهرها التكرار، ويحمل قوله: "من السجدين" على أنه أراد من الركعتين، لأن

(1) حديث رقم 824.

(2) وذلك في قوله: "باب من استوى قاعدا في وتر من صلاته ثم نهض".

(3) يقال استوفز في قعدته : انتصب فيها غير مطمئن، أو وضع ركبتيه ورفع اليته، أو استقل على رجله، ولما يستو قائما، وقد تهيأ للوثوب، وانظر القاموس المحيط، مادة وفز(ص679-680).

(4) الفتح(2/303) وقال الحافظ عقب النقل عن ابن رشيد: "انتهى ملخصا"، ثم قال : " وفيه شيء إذ لو كان ذلك المراد لقال كيف يجلس مثلاً".

(5) ترجمة رقم 272.

(6) انظر حديث رقم 788 و789 من الجامع الصحيح.

الركعة تُسمى سجدة مجازاً.....⁽¹⁾ [و] ⁽²⁾ المراد بهذه الترجمة بيان محل التكبير حين ينهض من السجدة الثانية بأنه إذا قعد على الوتر يكون تكبيره في الرفع إلى القعود ولا يؤخره إلى ما بعد القعود، ويتوجه ذلك بأن الترجمتين اللتين قبله فيهما بيان الجلوس⁽³⁾، ثم بيان الاعتماد، فيبين في هذه الثالثة محل التكبير⁽⁴⁾.

146 - باب من لم ير التشهد الأول واجبا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قام

من الركعتين ولم يرجع

فيه حديث عبد الله بن بحنة: " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر، فقام في الركعتين الأوليين لم يجلس...⁽⁵⁾."

43- قال ابن رشيد: "إذا أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقييد فالمراد به جلوس التشهد، وبهذا يظهر وجه مناسبة الحديث للترجمة"⁽⁶⁾.

148 - باب التشهد في الآخرة

فيه حديث عبد الله بن مسعود: "كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا: السلام على جبريل وميكائيل، السلام على فلان وفلان، فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال إن الله هو السلام، فإذا صلى أحدكم فليقل:

(1) في هذا الموضع ، قال ابن حجر، مبينا صنيع ابن رشيد: "ثم استبعده، ثم رجع أن المراد..." وسيرجح ابن حجر بعد حين هذا الذي استبعده ابن رشيد، ويقول: "ولا بعد فيه، فقد تقدم أن خلاف مالك إنما هو في النهوض من الركعتين بعد التشهد الأول".

(2) زيادة لا بد منها ليتسق الكلام بعضه ببعض.

(3) انظر الترجمة السابقة، والتي قبلها، وفيها قول البخاري: "باب من استوى قاعدا في وتر من صلاته ثم نهض".

(4) (الفتح/2/304) وقال ابن حجر بعد نقل نص كلام ابن رشيد: "انتهى ملخصا"، ونقل القاري في العمدة (100/6) كلام ابن رشيد السبتي.

(5) حديث رقم 829.

(6) (الفتح/2/310).

التحيات لله والصلوات والطيبات...⁽¹⁾

44- قال ابن رشيد: "ليس في حديث الباب تعيين محل القول لكن يؤخذ ذلك من قوله "فإذا صلى أحدكم فليقل" فإن ظاهر قوله "إذا صلى" أي إذا أتم صلاته، لكن تعذر الحمل على الحقيقة لأن التشهد لا يكون بعد السلام، فلما عين المجاز كان حمله على آخر جزء من الصلاة أولى لأنه هو الأقرب إلى الحقيقة"⁽²⁾.

150- باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، وليس بواجب

فيه حديث ابن مسعود الذي سبق في الباب الماضي، وفيه: "... ثم يتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو".

45- قال ابن رشيد: "ليس التخيير في آحاد الشيء بدال على عدم وجوبه، فقد يكون أصل الشيء واجبا ويقع التخيير في وصفه"⁽³⁾.

161- باب وضوء الصبيان، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور؟ وحضورهم

الجماعة والعبدان والجناز وصفوفهم.

فيه حديث عائشة في تأخير العشاء حتى قال عمر: "قد نام النساء والصبيان"⁽⁴⁾.

46- قال ابن رشيد: "فهم منه البخاري أن النساء والصبيان الذين ناموا كانوا حضورا في المسجد، وليس الحديث صريحا في ذلك، إذ يحتمل أنهم ناموا في البيوت، لكن الصبيان جمع محلى باللام فيغثم من كان منهم مع أمه أو غيرها في

(1) حديث رقم 831.

(2) الفتح (311/2) وقال ابن حجر بعد تمام النقل عن ابن رشيد: "وهذا التقرير على مذهب الجمهور في أن السلام جزء من الصلاة، لا أنه للتحلل منها فقط، والأشبه بتصرف البخاري أنه أشار بذلك إلى ما ورد في بعض طرقه من تعيين محل القول"، ونقل القاري في العمدة (109/6) كلام ابن رشيد السبتي.

(3) الفتح (321/2)، ونقل القسطلاني في إرشاد الساري (133/2) كلام ابن رشيد السبتي.

(4) حديث رقم 862.

البيوت ومن كان مع أمه في المسجد، وقد أورد المصنف في الباب الذي يليه حديث أبي قتادة رَفَعَهُ "إني لأقوم إلى الصلاة" الحديث، وفيه "فأسمع بكاء الصبي فأتجوز في صلاتي كراهية أن أشق على أمه"⁽¹⁾، وقد قدمنا في شرحه في أبواب الجماعة أن الظاهر أن الصبي كان مع أمه في المسجد، وأن احتمال أنها كانت تركته نائما في بيتها وحضرت الصلاة فاستيقظ في غيبتها فبكى بعيداً، لكن الظاهر الذي فهمه أن القضاء بالمرثي أولى من القضاء بالمُقَدَّر"⁽²⁾.

11 - كتاب الجمعة

8- باب السواك يوم الجمعة، وقال أبو سعيد عن

النبي صلى الله عليه وسلم: يستن

فيه حديث أبي هريرة: "لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة"⁽³⁾.

وفيه حديث أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أكثرُ عليكم في السواك"⁽⁴⁾.

47- قال ابن رشيد: "مناسبتة للذي قبله من جهة أن سبب منعه من إيجاب السواك واحتياجه إلى الاعتذار عن إكثاره عليهم فيه مشقة، ولا مشقة في فعل ذلك في يوم واحد وهو يوم الجمعة"⁽⁵⁾.

48- [قال ابن حجر: تنبيه: ذكره ابن المنير بلفظ: "عليكم بالسواك"⁽⁶⁾، ولم يقع ذلك في شيء من الروايات في صحيح البخاري، وقد تعقبه ابن رشيد⁽⁷⁾.

(1) أخرجه البخاري في باب انتظار الناس قيام الإمام العالم، برقم 868.

(2) الفتح (346/2).

(3) حديث رقم 887.

(4) حديث رقم 888.

(5) الفتح (375/2).

(6) انظر المتواري على تراجم أبواب البخاري (ص 108).

(7) الفتح (276/2).

18- باب المشي إلى الجمعة، وقول الله جل ذكره: "فاسعوا إلى ذكر الله"...

فيه حديث أبي هريرة: "إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها تمشون عليكم السكينة..."⁽¹⁾.

وفيه حديث أبي قتادة: "لا تقوموا حتى تروني، وعليكم السكينة"⁽²⁾.

49- قال ابن رشيد: "والنكته في النهي عن ذلك⁽³⁾ لئلا يكون مقامهم سببا لإسراعه في الدخول إلى الصلاة فينافي مقصوده من هيئة الوقار... وكان البخاري استشعر إيراد الفرق بين الساعي إلى الجمعة وغيرها بأن السعي إلى الصلاة غير الجمعة منهى عنه لأجل ما يلحق الساعي من التعب وضيق النفس، فيدخل في الصلاة وهو منبهز فينافي ذلك خشوعه، وهذا بخلاف الساعي إلى الجمعة فإنه في العادة يحضر قبل إقامة الصلاة فلا تقام حتى يستريح مما يلحقه من الانبهار وغيره، وكأنه استشعر هذا الفرق فأخذ يستدل على أن كل ما آل إلى إذهاب الوقار مُنْع منه، فاشتרכת الجمعة مع غيرها في ذلك"⁽⁴⁾.

12- كتاب الخوف

4- باب الصلاة عند مناهضة الحصون ولقاء العدو، وقال الأوزاعي: إن كان تهياً للفتح ولم يقدروا على الصلاة، صلوا إيماء كل امرئ لنفسه، فإن لم يقدروا على الإيماء أخوا الصلاة حتى ينكشف القتال، أو يأمنوا فيصلوا ركعتين، فإن لم يقدروا صلوا ركعة وسجدة لا يجزئهم التكبير، ويؤخروها حتى يأمنوا...

50- قال ابن رشيد: "مَنْ باشر الحرب واشتغَلَ القلب والجوارح إذا اشتغلت، عَرَفَ كيف يتعذر الإيماء"⁽⁵⁾.

(1) حديث رقم 908.

(2) حديث رقم 909.

(3) يعني النهي عن القيام قبل رؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم داخل المسجد مريدا الصلاة.

(4) الفتح (392/2).

(5) الفتح (434/2).

51- | قال ابن حجر: "ذكر ابن رشيد أن سياق البخاري لكلام الأوزاعي مُشوش، وذلك أنه جعل الإيماء مشروطاً بتعذر القدرة، والتأخير مشروطاً بتعذر الإيماء، وجعل غاية التأخير انكشاف القتال، ثم قال: "أو يأمنوا فيصلوا ركعتين" فجعل الأمن قسيم الانكشاف يحصل الأمن فكيف يكون قسيمه".⁽¹⁾

13 - كتاب العيدين

8- باب الخطبة بعد العيد

52- قال ابن رشيد: "أعاد هذه الترجمة لأنه أراد أن يخص هذا الحكم بترجمة اعتناء به لكونه وقع في التي قبلها بطريق التبع"⁽²⁾.

25- باب إذا فاته العيد يصلي ركعتين، وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقرى، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "هذا عيدنا أهل الإسلام"...
وقال عطاء: إذا فاته العيد صلى ركعتين

فيه حديث عائشة في قصة الجاريتين اللتين غتا في يوم العيد، وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر: "دعهما يا أبا بكر، فإنها أيام عيد"⁽³⁾.

53- قال ابن رشيد: "وتتمته أن يقال إنها أيام عيد أي لأهل الإسلام بدليل قوله في الحديث الآخر: "عيدنا أهل الإسلام"، ولهذا ذكره البخاري في صدر الباب، وأهل الإسلام شامل لجميعهم أفراداً وجمعا، وهذا يستفاد منه الحكم الثاني، لا مشروعية القضاء⁽⁴⁾.. والذي يظهر لي أنه أخذ مشروعية القضاء من قوله "فإنها أيام عيد" أي أيام منى، فلما سمّاها أيام

(1) الفتح (435/2)، أفاد الحافظ أن الكرمانى في شرحه قد أجاب عن هذا الإشكال.

(2) الفتح (454/2) والإشارة في قول ابن رشيد إلى الترجمة السابقة عن هذا الباب، وفيها قال البخاري: "باب المشي والركوب إلى العيد، والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة".

(3) حديث رقم 987.

(4) يعني قضاء صلاة العيد.

عيد كانت محلاً لأداء هذه الصلاة، لأنها شرعت ليوم العيد فيستفاد من ذلك أنها تقع أداء وأن لوقت الأداء آخرًا وهو آخر أيام منى.. ووجدت بخط أبي القاسم ابن الوردي⁽¹⁾: لما سوغ صلى الله عليه وسلم للنساء راحة⁽²⁾ العيد المباحة كان أكد أن يندبهن إلى صلاته في بيوتهن قوله في الترجمة "وكذلك النساء"، مع قوله في الحديث: "دعهما فإنها أيام عيد"⁽³⁾.

15 - كتاب الاستسقاء

3- باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا

فيه حديث عبد الله بن دينار: سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه

ثمال اليتامى عصمة للأرامل⁽⁴⁾

وفيه حديث سالم عن أبيه: ربما ذكرت قول الشاعر وأنا أنظر إلى وجه

النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى، فما ينزل حتى يجيش كل ميزاب

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه

ثمال اليتامى عصمة للأرامل⁽⁵⁾

(1) هو أحمد بن محمد بن عمر أبو القاسم التميمي ابن ورد، ولد سنة 465هـ، أخذ عن ابن المرباط، واختلف إليه قديما، ورحل إلى سجلماسة بالمغرب، فسمع بها صحيح البخاري من ابن الغرديس، كما روى في بلده عن أبي علي الجبائي والصدفي، يقول ابن الأبار في وصفه ذاكرة المرية: "...فكان عالمها المنظور إليه، وحيزها المجمع عليه مع التحقيق، ودقة النظر، ولطف الاستنباط، وتوقد الذهن"، من تأليفه: "الجوابات الحسان عن السؤالات ذوات الألفان"، انظر ترجمته في: المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (ص 31 34) والصلة (1/ 137) والإحاطة (1/ 169 171) والديباج المذهب (ص 104 105).

(2) لعله يريد استراحة العيد، أو لعلها محرفة عن: "صلاة العيد".

(3) الفتح (2/ 475).

(4) حديث رقم 1008.

(5) حديث رقم 1009.

وفيه حديث أنس أن عمر استسقى بالعباس بن عبد المطلب⁽¹⁾..

54- قال ابن رشيد: "لو أدخل تحت هذه الترجمة حديث ابن مسعود الذي

قبله⁽²⁾ لكان أوضح مما ذكر"⁽³⁾.

55- قال ابن رشيد: "يحتمل أن يكون أراد بالترجمة الاستدلال⁽⁴⁾ بطريق

الأولى لأنهم إذا كانوا يسألون الله به فيسقيهم فأحرى أن يقدموه للسؤال"⁽⁵⁾.

6- باب انتقام الرب جل وعز من خلقه بالقطط إذا انتهكت محارم الله⁽⁶⁾

56- قال ابن رشيد: "كأنها كانت في رقعة مفردة فأهملها⁽⁷⁾ الباؤون،

وكانه وضعها ليدخل تحتها حديثا، وألحق شيء بها حديث عبد الله بن مسعود⁽⁸⁾،

وأخر ذلك ليقع له التغيير في بعض سنده كما جرت عادته غالبا فعاقه عن ذلك

عائق"⁽⁹⁾.

22- باب رفع الإمام يده في الاستسقاء

فيه حديث أنس: "كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من

(1) حديث رقم 1010.

(2) هو حديث عبد الله بن مسعود، أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى من الناس إدبارا قال:

اللهم سبع كسيع يوسف، فأخذتهم سنة حطت كل شيء، حتى أكلوا الجلود والميتة... فأتاه

أبو سفيان فقال يا محمد إنك تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم، وإن قومك قد هلكوا، فادع الله

لهم.. الحديث برقم 1007.

(3) الفتح (495/2).

(4) يعني الاستدلال على سؤال الناس للإمام أن يستسقي لهم.

(5) الفتح (495/2) ويعلق ابن حجر على قول ابن رشيد قائلا: "وهو حسن".

(6) لم يسق البخاري في هذه الترجمة حديثا.

(7) يعني الترجمة، والمقصود بالباين رواة الجامع الصحيح، إلا الحموي كما في الفتح (501/2).

(8) قال الحافظ مفسرا هذا القدر من كلام ابن رشيد: "يعني المذكور في ثاني باب من

الاستسقاء". قلت: في باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: "اجعلها عليهم سنين كسني

يوسف" حديث رقم 1007.

(9) الفتح (501/2).

دعائه إلا في الاستسقاء، وإنه يرفع حتى يرى بياض إبطيه"⁽¹⁾.

57- قال ابن رشيد: "مقصوده بتكرير رفع الإمام يده - وإن كانت الترجمة⁽²⁾ التي قبلها تضمنته - لتفيد فائدة زائدة وهي أنه لم يكن يفعل ذلك إلا في الاستسقاء.. ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول على رفع الإمام يده كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول على رفع الناس، وإن اندرج معه رفع الإمام... ويجوز أن يكون قصد بهذه كيفية رفع الإمام يده لقوله: حتى يرى بياض إبطيه".⁽³⁾

16- كتاب الكسوف

18- باب الركعة الأولى في الكسوف أطول

فيه حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم في كسوف الشمس أربع ركعات في سجدتين، الأول الأول أطول⁽⁴⁾.

58- قال ابن رشيد: "وقع في هذا الموضع تخليط من الرواة، وحديث عائشة المذكور مطابق للترجمة الأولى قطعاً، وأما الثانية⁽⁵⁾ فحقها أن تُذكر في موضع آخر، وكأن المصنف ترجم بها وأخلى بياضاً ليذكر لها حديثاً أو طريقاً كما جرت عادته فلم يحصل غرضه فضم بعض الكتابة إلى بعض فنشأ هذا، والأليق بها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب فهو نَصٌّ فيه".⁽⁶⁾

(1) حديث رقم 1031.

(2) ترجمة رقم 21، وفيها ترجم البخاري بقوله: "باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء".

(3) الفتح (517/2)، ونَصُّ ابن حجر عقب تمام النقل عن ابن رشيد، على نهايته.

(4) حديث رقم 1064.

(5) المقصود بالترجمة الثانية قول بعض رواة الصحيح: "باب صب المرأة"، وانظر الفتح (458/2).

(6) لعل الإشارة إلى باب من أحب العتاقة في كسوف الشمس، وفيه حديث أسماء: لقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالعتاقة في كسوف الشمس". حديث رقم 1054.

17 - كتاب سجود القرآن

5- باب سجود المسلمين مع المشركين، والمشارك نجس ليس له وضوء، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على وضوء

فيه حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم، وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس.⁽¹⁾

59- قال ابن رشيد: "مقصود البخاري تأكيد مشروعية السجود، لأن المشرك قد أقرَّ على السجود، وسمى الصحابي فعله سجوداً مع عدم أهليته، فالمتأهل لذلك أحرى بأن يسجد على كل حالة، ويؤيده أن في حديث ابن مسعود أن الذي ما سجد عوقب بأن قتل كافراً، فلعل جميع من وفق للسجود يومئذ ختم له بالحسن، فأسلم لبركة السجود.. ويحتمل أن يجمع بين الترجمة وأثر ابن عمر بأنه يبعد في العادة أن يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء، لأنهم لم يتأهبوا لذلك، وإذا كان كذلك فمن بادر منهم إلى السجود خوف الفوات بلا وضوء وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك، استدل بذلك على جواز السجود بلا وضوء عند وجود المشقة بالوضوء، ويؤيده أن لفظ المتن "وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس"، فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع، وفيهم من لا يصح منه الوضوء فيلزم أن يصح السجود ممن كان بوضوء وممن لم يكن بوضوء والله أعلم." ⁽²⁾

(1) الفتح(548/2) وأيد ابن حجر ما قاله ابن رشيد.

(2) الفتح(554/2) وهذا القول من ابن رشيد، إنما هو كما قاله ابن حجر - انتقاد لما اعترض به ابن بطال على ترجمة هذا الباب، عندما قال: "إن أراد البخاري الاحتجاج لابن عمر بسجود المشركين فلا حجة فيه، لأن سجودهم لم يكن على وجه العبادة.... وإن أراد الرد على ابن عمر بقوله: "والمشارك نجس"، فهو أشبه بالصواب". وانظر شرح ابن بطال على البخاري(3/57).

18 - كتاب تقصير الصلاة

1- باب ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتى يقصر؟

فيه حديث ابن عباس أقام النبي صلى الله عليه وسلم تسعة عشر يقصر⁽¹⁾...

وفيه حديث أنس خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين، حتى رجعنا إلى المدينة، قلت، أقمتُم بمكة شيئاً؟ قال: أقمتُ بها عشراً⁽²⁾.

60- قال ابن رشيد: "أراد البخاري أن يبين أن حديث أنس داخل في حديث ابن عباس، لأن إقامة عشر داخل في إقامة تسع عشرة، فأشار بذلك إلى أن الأخذ بالزائد متعين"⁽³⁾.

7- باب صلاة التطوع على الدواب، وحيثما توجهت به

فيه حديث عبد الله بن عامر عن أبيه قال: "رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته حيث توجهت"⁽⁴⁾.

وفيه حديث جابر بن عبد الله، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة⁽⁵⁾.

وفيه حديث ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته، ويخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله⁽⁶⁾.

61- قال ابن رشيد: "أورد فيه الصلاة على الراحلة فيمكن أن يكون ترجم

(1) حديث رقم 1080.

(2) حديث رقم 1081.

(3) الفتح (562/2)، وصدر ابن حجر قول ابن رشيد، بقوله: "وأما قول ابن رشيد..."، ثم قال بعد: "ففيه نظر، لأن ذلك إنما يجيء على اتحاد القصتين، والحق أنهما مختلفتان..."

(4) حديث رقم 1093.

(5) حديث رقم 1094.

(6) حديث رقم 1095.

بأعم ليلحق الحكم بالقياس، ويمكن أن يستفاد ذلك من إطلاق حديث جابر المذكور في الباب⁽¹⁾.

10 - باب صلاة التطوع على الحمار

62- قال ابن رشيد: "مقصوده أنه لا يشترط في التطوع على الدابة أن تكون الدابة طاهرة الفضلات"⁽²⁾.

14 - باب هل يؤذن أو يقيم، إذا جمع بين المغرب والعشاء؟

فيه حديث عبد الله بن عمر: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا أعجله السير في السفر يؤخر صلاة المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء، قال سالم: وكان عبد الله يفعله إذا أعجله السير، ويقيم المغرب فيصلبها ثلاثاً ثم يسلم...⁽³⁾

وفيه حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين هاتين الصلاتين في السفر، يعني المغرب والعشاء.⁽⁴⁾

63- قال ابن رشيد: "ليس في حديثي الباب تنصيص على الأذان، لكن في حديث ابن عمر منهما "يقيم المغرب فيصلبها"، ولم يرد بالإقامة نفس الأذان وإنما أراد يقيم للمغرب، فعلى هذا فكأن مراده بالترجمة: هل يؤذن أو يقتصر على الإقامة، وجعل حديث أنس مفسراً بحديث ابن عمر، لأن في حديث ابن عمر حكماً زائداً".⁽⁵⁾

17 - باب صلاة القاعة

فيه حديث عائشة: "... فصلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما، فأشار إليهم

(1) الفتح(573/2)، ونقل العيني في العمدة(137/7) أيضا كلام ابن رشيد السبتي.

(2) الفتح(576/2) ويترجح عندي أن ما بعد هذا هو من قول ابن حجر، وفيه: "بل الباب في المركوبات واحد بشرط أن لا يماس النجاسة".

(3) حديث رقم 1109.

(4) حديث رقم 1110.

(5) الفتح(581/2).

أن اجلسوا⁽¹⁾...

وفيه حديث أنس: ... فحضرت الصلاة فصلى قاعدا، فصلينا قعودا.⁽²⁾

وفيه حديث عمران بن حصين في فضل صلاة الرجل قائما، وما له إن صلى قاعدا..⁽³⁾

64- قال ابن رشيد: "أطلق الترجمة، فيحتمل أن يريد صلاة القاعد للعذر إماما كان أو مأمونا أو منفردا، ويؤيده أن أحاديث الباب دالة على التقييد بالعذر ويحتمل أن يريد مطلقا لعذر ولغير عذر ليبين أن ذلك جائز، إلا ما دل على منعه وهو صلاة الفريضة للصحيح قاعدا"⁽⁴⁾.

18 - باب صلاة القاعد بالإيماء

فيه حديث عمران بن حصين: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال: من صلى قائما فهو أفضل، ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد"⁽⁵⁾. قال أبو عبد الله⁽⁶⁾: نائما عندي مضطجعا ههنا.

65- قال ابن رُشيد: "مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن مَنْ صلى على جنب فقد احتاج إلى الإيماء"⁽⁷⁾.

66- [قال ابن حجر: قال أبو عبد الله - يعني البخاري - قوله "نائما" عندي أي مضطجعا، فكأن البخاري كُوشف بذلك، وهذا التفسير قد وقع مثله في رواية عفان عن عبد الوارث في هذا الحديث، قال عبد الوارث: النائم المضطجع أخرجه

(1) حديث رقم 1113.

(2) حديث رقم 1114.

(3) حديث رقم 1115.

(4) الفتح (584/2).

(5) حديث رقم 1116.

(6) هو البخاري.

(7) الفتح (586/2) وقال ابن حجر معلقا: "وليس ذلك بلازم....".

الإسماعيلي، قال الإسماعيلي: معنى قوله نائما أي على جنب اه، وقد وقع في رواية الأصيلي على التصحيف أيضا حكاه ابن زُشيد، ووجهه بأنّ معناه من صلى قاعدا أو ماً بالركوع والسجود، وهذا موافق للمشهور عند المالكية أنه يجوز له الإيماء إذا صلى نفلا قاعدا مع القدرة على الركوع والسجود، وهو الذي يتبين من اختيار البخاري⁽¹⁾.

19 - كتاب التهجد

5- باب تحريضي النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل

من غير إيجاب...

فيه حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ ليلة فقال سبحان الله...⁽²⁾.

67- قال ابن زُشيد: "كان البخاري فهم أن المراد بالإيقاظ، الإيقاظ للصلاة لا مجرد الإخبار بما أنزل، لأنه لو كان لمجرد الإخبار، لكان يمكن تأخيره إلى النهار لأنه لا يفوت.. ويحتمل أن يقال إن لمشاهدة حال المخبر حينئذ أثر لا يكون عند التأخير، فيكون الإيقاظ في الحال أبلغ لوعيهما ما يخبرهن به ويسمعهن ما يعظهن به، ويحتمل أن يكون مراد البخاري بقوله "قيام الليل"⁽³⁾ ما هو أعم من الصلاة والقراءة والذكر وسماع الموعظة والتفكير في الملكوت وغير ذلك، ويكون قوله "والنوافل" من عطف الخاص على العام"⁽⁴⁾.

7- باب من نام عند السحر

فيه حديث عبد الله بن عمرو: "أحب الصلاة إلى الله صلاة داود عليه

(1) الفتح(587/2).

(2) حديث رقم 1126.

(3) هذا على رواية أكثر رواة البخاري، ووقع في رواية الأصيلي وكريمة: "صلاة الليل"، وهو الذي أثبتناه في الترجمة، انظر الفتح(10/3).

(4) الفتح(10/3) ويقول الحافظ ابن حجر معلقا على قول ابن زُشيد: "وما نسب إلى فهم البخاري أولا هو المعتمد"، ثم فسر وجه ذلك، فأنظره إن شئت.

السلام، وأحب الصيام إلى الله صيام داود، وكان ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه، وينام سدسه....⁽¹⁾

وفيه حديث عائشة: "ما ألفاه السحر عندي إلا نائما"⁽²⁾.

68- قال ابن رشيد: "الظاهر من سياق حديث عبد الله بن عمرو مطابقة ما ترجم له، إلا أنه ليس نصا فيه، فبيّنه بالحديث الثالث وهو قول عائشة "ما ألفاه السحر عندي إلا نائما"⁽³⁾."

69- [قال ابن حجر: "قال ابن التين"⁽⁴⁾: قولها "إلا نائما" تعني مضطجعا على جنبه، لأنها قالت في حديث آخر: فإن كنت يقظانة حدثني، وإلا اضطجع "انتهى، وتعقبه ابن رشيد بأنه] لا ضرورة لحمل⁽⁵⁾ هذا التأويل، فدار الأمر بين حمل النوم على مجاز التشبيه أو حمل التعميم على إرادة التخصيص، والثاني أرجح وإليه مَيَّلُ البخاريّ لأنه تَزَجَمَ بقوله "من نام عند السحر"، ثم تَزَجَمَ عقبه بقوله "من تسحر فلم ينم"، فأولاً إلى تخصيص رمضان من غيره، فكأن العادة جرت في جميع السنة أنه كان ينام عند السحر، إلا في رمضان فإنه كان يتشاغل بالسحور في آخر الليل، ثم يخرج إلى صلاة الصبح عقبه".⁽⁶⁾

(1) حديث رقم 1131.

(2) حديث رقم 1133.

(3) الفتح (17/3).

(4) هو عبد الواحد بن التين أبو محمد الصفاقسي التونسي، الشيخ الإمام العلامة المحدث الراوية المفسر المتفنن المتبحر، توفي سنة 611هـ، ترجمته نادرة، من مصادرها: نيل الابتهاج (ص 188)، وكفاية المحتاج (229/1) وشجرة النور الزكية (ص 168)، ولابن التين شرح للبخاري، قد يسمى في بعض المصادر بـ"المُخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح"، وعن الشرح كتب دراسة نُشرت في مجلة دعوة الحق المغربية التي تصدر عن وزارة الأوقاف، العدد 338، جمادى الثانية 1419هـ (ص 113-126).

(5) كذا، ولعل في العبارة سقطا، تقديره: "لحملة على هذا التأويل".

(6) الفتح (17/3).

9- باب طول القيام في صلاة الليل

فيه حديث عبد الله بن مسعود: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة، فلم يزل قائماً، حتى هممت بأمر سوء. ⁽¹⁾...

فيه حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم، كان إذا قام للتهجد من الليل يشوص فاه بالسواك ⁽²⁾.

70- قال ابن رشيد: "الذي عندي أن البخاري إنما أدخله لقوله"إذا قام للتهجد"أي إذا قام لعادته، وقد تبينت عادته في الحديث الآخر، ولفظ التهجد مع ذلك مشعر بالسهر، ولا شك أن في التسوك عوناً على دفع النوم، فهو مشعر بالاستعداد للإطالة" ⁽³⁾.

12- باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل

فيه حديث أبي هريرة: يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم إذا هو نام ثلاث عقد... ⁽⁴⁾

71- قال ابن رشيد: "مراد البخاري باب بقاء عقد الشيطان الخ، وعلى هذا فيجوز أن يقرأ قوله عقد بلفظ الفعل، وبلفظ الجمع" ⁽⁵⁾.

28- باب ما يقرأ في ركعتي الفجر

72- قال ابن رشيد: "الظاهر أن ذلك" ⁽⁶⁾ وقع من بعض الرواة عند ضم بعض الأبواب إلى بعض، ويدل على ذلك أنه أتبع هذا الباب بقوله"باب

(1) حديث رقم 1135.

(2) حديث رقم 1136.

(3) الفتح (20/3)، وقال ابن حجر بعد أن ذكر جملة من توجيهات أهل العلم لترجمة الباب: "وأقربها توجيه ابن رشيد"، ونقل القسطلاني في إرشاد الساري (317/2) كلام ابن رشيد السبتي.

(4) حديث رقم 1142.

(5) الفتح (24/3).

(6) الإشارة إلى ما وقع من بعض رواة البخاري، من الفصل بين الستة الأبواب المتعلقة بركعتي الفجر، بباب: ما جاء في التطوع مثنى مثنى، وانظر الفتح (47/3).

الحديث بعد ركعتي الفجر" كالمُبيّن للحديث الذي تحت قوله: باب من تحدث بعد الركعتين، إذ المراد بهما ركعتا الفجر، وبهذا تتبين فائدة إعادة الحديث".⁽¹⁾

25- باب ما جاء في التطوع مثني مثني

73- قال ابن رشيد: "مقصوده أن يبين بالأحاديث والآثار التي أوردها أن المراد بقوله في

الحديث⁽²⁾: "مثني مثني"، أن يسلم من كل ثنتين⁽³⁾".

31- باب صلاة الضحى في السفر

فيه حديث مورق: قلت لابن عمر: أتصلي الضحى؟ قال: لا، قلت: فعمر؟ قال: لا، قلت: فأبو بكر؟ قال: لا، قلت: فالنبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا إخاله.⁽⁴⁾

وفيه حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى: ما حدثنا أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى غير أم هانئ...⁽⁵⁾

74- قال ابن رشيد: "ليس في حديث أبي هريرة التصريح بالحضر"⁽⁶⁾.

(1) الفتح(48/3).

(2) كذا، وليس في أحاديث الباب، ولا في آثاره، هذا اللفظ، وهو وارد في الترجمة.

(3) الفتح(49/3).

(4) حديث رقم 1175.

(5) حديث رقم 1176.

(6) الفتح(52/3)، وحديث أبي هريرة فيه: أوصاني خليلي بثلاث لأدعهن: "صوم ثلاثة أيام من كل شهر، ونوم على وتر، وصلاة الضحى"، وتوقف في متابعة النقل عن ابن رشيد، لما ترجح عندي، أن ما ذكره ابن حجر بعدُ ليس من كلامه، بل من كلام صاحب فتح الباري، فإن فيه: "لكن استند ابن المنير إلى قوله فيه: "ونم على وتر"، فإنه يفهم منه كون ذلك في الحضر لأن المسافر غالب حاله الاستيفاز وسهر الليل، فلا يفتقر لإيضاء أن لا ينام إلا على وتر، وكذا الترغيب في صيام ثلاثة أيام"، ثم قال ابن حجر: "قال ابن رشيد"، ونقل نص كلام ابن رشيد الذي سنذكره بعد قليل في نص رقم 74، وانظر كلام ابن المنير في المتواري(ص 120)..

75- قال ابن رشيد: "والذي يظهر لي أن المراد باب صلاة الضحى في السفر نفياً وإثباتاً، وحديث ابن عمر ظاهره نفي ذلك حضراً وسفراً، وأقل ما يُحمل عليه نفي ذلك في السفر لما تقدم في "باب من لم يتطوع في السفر"، عن ابن عمر قال: "صحبْتُ النبي صلى الله عليه وسلم فكان لا يزيد على ركعتين⁽¹⁾..." ويحتمل أن يقال: لما نفى صلاتها مطلقاً من غير تقييد بحضر ولا سفر، وأقل ما يتحقق حمل اللفظ عليه السفر، ويبعد حمليه على الحضر دون السفر، فحمل على السفر لأنه المناسب للتخفيف، لما عرف من عادة ابن عمر أنه كان لا يتنفل في السفر نهاراً.. وأورد حديث أم هانئ لبيان أنها إذا كانت في السفر حَالاً طُمَأْنِينَةً تشبه حالة الحضر كالحلول بالبلد، شُرعت الضحى وإلا فلا".⁽²⁾

33- باب صلاة الضحى في الحضر، قاله عتيبان بن مالك عن

النبي صلى الله عليه وسلم

فيه حديث أنس قال قال رجل من الأنصار- وكان ضخماً- للنبي صلى الله عليه وسلم: "إني لا أستطيع الصلاة معك، فصنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فدعاه إلى بيته، ونضح له طرف حصير بماء فصلى عليه ركعتين، وقال فلان ابن فلان ابن الجارود لأنس رضي الله عنه: أكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى؟ فقال ما رأيته صلياً غير ذلك اليوم"⁽³⁾.

76- قال ابن رشيد: "هذا يدلُّ على أن ذلك كان كالمتعارف عندهم، وإلا فصلاته صلى الله عليه وسلم، في بيت الأنصاري وإن كانت في وقت صلاة الضحى لا يلزم نسبتها لصلاة الضحى"⁽⁴⁾.

(1) حديث رقم 1101.

(2) الفتح (52/3) وانظر فيه ما قد ظهر لابن حجر في هذه المسألة.

(3) حديث رقم 1178.

(4) الفتح (58/3) ويعلق ابن حجر قائلا: "قلت: إلا أنا قدّمنا أن القصة لعتبان بن مالك، وقد تقدم في صدر الباب أن عتيبان سماها صلاة الضحى فاستقام مراد المصنف، وتقييده ذلك بالحضر ظاهر لكونه صلى في بيته".

20- كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

1- باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة

فيه حديث عبد الملك عن قزعة قال سمعت أبا سعيد رضي الله عنه أربعا سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم، وكان مع النبي صلى الله عليه وسلم ثنتي عشرة غزوة. ⁽¹⁾

فيه حديث أبي هريرة " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومسجد الأقصى " ⁽²⁾.

77- قال ابن رشيد: "لم يقل في الترجمة وبيت المقدس، وإن كان مجموعا إليهما في الحديث، لكونه أفرد بعد ذلك بترجمة" ⁽³⁾. وترجم بفضل الصلاة وليس في الحديث ذكر الصلاة ليبين أن المراد بالرحلة إلى المساجد قصد الصلاة فيها لأن لفظ المساجد مشعر بالصلاة" ⁽⁴⁾.

78- قال ابن رشيد: "لما كان أحد الأربع هو قوله" لا تشد الرحال"، ذكر صدر الحديث إلى الموضع الذي يتلاقى فيه افتتاح أبي هريرة لحديث أبي سعيد فاقتطف الحديث، وكأنه قصد بذلك الإغماض لينبه غير الحافظ على فائدة الحفظ، على أنه ما أحلّه عن الإيضاح عن قُرْبٍ فإنه ساقه بتمامه خامس ترجمة" ⁽⁵⁾.

21- كتاب العمل في الصلاة

1- باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء، ووضع أبو إسحاق

(1) حديث رقم 1188.

(2) حديث رقم 1189.

(3) في باب مسجد بيت المقدس.

(4) الفتح (63/3)، وانظر إرشاد الساري (343/2)..

(5) الفتح (63/3-64)، ويشير ابن رشيد إلى باب مسجد بيت المقدس، وفيه حديث أبي سعيد بصيغته المطولة، فانظره برقم 1197.

فلنستوته في الصلاة ورفعها، ووضع علي رضي الله عنه كفه على رصغه الأيسر، إلا أن يحك جلدا أو يصلح ثوبا.

79- قال ابن رشيد: "قوله إلا أن يحك جلدا أو يصلح ثوبا، هو مستثنى من قوله "إذا كان من أمر الصلاة"، فاستثنى من ذلك جواز ما تدعو الضرورة إليه، من حال المرء مع ما في ذلك من دفع التشويش عن النفس.. وكان الأولى في هذا الاستثناء أن يكون مقدما قبل قوله: "وقال ابن عباس" (1).

3- باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة للرجال

فيه حديث سهل في خروج النبي صلى الله عليه وسلم للإصلاح بين بني عمرو بن عوف، وإمامة أبي بكر بالناس، ومجيء النبي صلى الله عليه وسلم في أثناء الصلاة، فأخذ الناس بالتصفيق، "وكان أبو بكر رضي الله عنه لا يلتفت في صلاته، فلما أكثروا التفت، فإذا النبي صلى الله عليه وسلم في الصف، فأشار إليه: مكانك، فرفع أبو بكر يديه فحمد الله، ثم رجع القهقري وراءه، وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم، فصلى" (2).

80- قال ابن رشيد: "أراد إلحاق التسبيح بالحمد بجامع الذكر، لأن الذي في الحديث الذي ساقه ذكر التحميد دون التسبيح" (3).

81- قال ابن رشيد: "قيده بالرجال لأن ذلك عنده لا يشرع للنساء، وقد أشعر بذاك تبويه بعد حيث قال "باب التصفيق للنساء" (4)، ووجهه أن دلالة العموم لفظية وضعية، ودلالة المفهوم من لوازم اللفظ عند الأكثرين، وقد قال في الحديث: "التسبيح للرجال والتصفيق للنساء" (5)، فكأنه قال: لا تسبيح إلا للرجال ولا تصفيق

(1) الفتح (72/3)، وخلص الحافظ ابن حجر إلى أن قوله: "إلا أن يحك جلدا أو يصلح ثوبا" هو من بقية قول علي، ثم ذكر دليل ذلك وحجته.

(2) حديث رقم 1201.

(3) الفتح (75/3) وانتقد ابن حجر قول ابن رشيد.

(4) انظر باب رقم 5 من كتاب العمل في الصلاة.

(5) أخرجه البخاري برقم 1203.

إلا للنساء، وكأنه قدم المفهوم على العموم للعمل بالدليلين، لأن في إعمال العموم إبطالا للمفهوم، ولا يقال إن قوله "للرجال"، من باب اللقب، لأننا نقول: بل هو من باب الصفة، لأنه في معنى الذكور البالغين⁽¹⁾.

4- باب من سعى قوما أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم

82- [قال ابن حجر: "... وحكى ابن رشيد أن في رواية أبي ذر عن الحموي⁽²⁾، إسقاط الهاء، من غيره وإضافة مواجهة، قال]: ويحتمل أن يكون بتنين غير وفتح الجيم، من مواجهة، وبالنصب فيوافق المعنى الأول، ويحتمل أن يكون بناء التانيث فيكون المعنى لا تبطل الصلاة إذا سلم على غير مواجهة.

ومفهومه أنه إذا كان مواجهة تبطل.. وكان مقصود البخاري بهذه الترجمة أن شيئا من ذلك لا يبطل الصلاة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بالإعادة، وإنما علمهم ما يستقبلون، لكن يرد عليه أنه لا يستوي حال الجاهل قبل وجود الحكم مع حاله بعد ثبوته، ويبعد أن يكون الذين صدر منهم الفعل كان عن غير علم، بل الظاهر أن ذلك كان عندهم شرعا مقررا فَوَزَدَ الشَّيْخُ عليه، فيقع الفرق⁽³⁾.

8- باب مسح الحصى في الصلاة

فيه عن معيقب: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد قال: "إن كنت فاعلا فواحدة".⁽⁴⁾

(1) الفتح(76/3).

(2) هو الإمام المحدث الصدوق المسند أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي الحموي. والنسبة إلى حمويه بفتح أوله وضم الميم الثقيلة، بإشباع ثم واو هكذا الحموي، والأولى أن يقال بفتح الميم بغير إشباع هكذا قال ابن حجر في تبصير المنتبه(122/1)، سمع الحموي الصحيح من الفريري سنة 316هـ ورواه عنه: أبو ذر الهروي، وأبو الحسن الداودي، توفي الحموي سنة 381هـ ترجمته في الأنساب(268/2) والسير(492/16 - 494).

(3) الفتح(76/3) وقال ابن حجر: "وليس في الترجمة تصريح بجواز ولا بطلان، وكأنه ترك ذلك لاشتباه الأمر فيه."

(4) حديث رقم 1207.

83- قال ابن رشيد: " ترجم بالحصى والتمن الذي أورده في التراب، لينبه على إلحاق الحصى بالتراب في الاقتصار على التسوية مرة، وأشار بذلك أيضا إلى ما ورد في بعض طرقه بلفظ "الحصى"، كما أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير بلفظ "المسح في المسجد يعني الحصى" ⁽¹⁾... ⁽²⁾ لما كان في الحديث "يعني"، ولا يُدرى أهى قول الصحابي أو غيره غَدَل عنها البخاريُّ إلى ذكر الرواية التي فيها التراب ⁽³⁾."

22- كتاب السهو

9- باب الإشارة في الصلاة، قاله كريب عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم

84- قال ابن رشيد: "هذه الترجمة أعمُّ من كونها مرتبة على استدعاء ذلك، أو غير مرتبة، بخلاف الترجمة التي قبلها"⁽⁴⁾، فإن فيها الإشارة فيها لَزِمَتْ من الكلام واستماعه فهي مرتبة ⁽⁵⁾."

23- كتاب الجنائز

1- باب في الجنائز، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله

فيه حديث أبي ذر "أتاني آت من ربي فأخبرني، أو قال بشرني، أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، فقلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق". ⁽⁶⁾

85- قال ابن رشيد: "يحتمل أن يكون مراد البخاري الإشارة إلى أن من قال لا إله إلا الله مخلصا عند الموت كان ذلك مسقطا لما تقدم له، والإخلاص

(1) يترجح عندي أن ما بين المعقوفين من كلام ابن حجر الناقل عن ابن رشيد.

(2) قال ابن حجر هنا: "قال ابن رشيد" ثم ذكر عنه ما نقلناه.

(3) الفتح(79/3).

(4) قال البخاري في هذه الترجمة: "باب إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع".

(5) الفتح(108/3).

(6) حديث رقم 1237.

يستلزم التوبة والندم، ويكون النطق علما على ذلك، وأدخل حديث أبي ذر ليعين أنه لا بد من الاعتقاد، ولهذا قال عقب حديث أبي ذر في كتاب اللباس: قال أبو عبد الله: هذا عند الموت أو قبله إذا تاب وندم".⁽¹⁾

3- باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه

فيه حديث عائشة في قصة وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه أن أبا بكر لما دخل على النبي صلى الله عليه وسلم كشف عن وجهه.⁽²⁾
وفيه حديث جابر قال: "لما قتل أبي جعلت أكشف الثوب عن وجهه أبكي"⁽³⁾...

86- قال ابن رشيد: "موقع هذه الترجمة من الفقه، أن الموت لما كان سبب تغيير محاسن الحي، التي عهد عليها، ولذلك أمر بتغميضه وتغطيته، كان ذلك مظنة للمنع من كشفه حتى قال النخعي: ينبغي أن لا يطلع عليه إلا الغاسل له ومن يليه، فترجم البخاري على جواز ذلك".⁽⁴⁾

87- قال ابن رشيد: "المعنى الذي في الحديثين"⁽⁵⁾ من كشف الميت بعد تسجيته مساو لحاله بعد تكفينه والله أعلم"⁽⁶⁾.

4- باب الرجل ينفي إلى أهل الميت بنفسه.

88- [قال ابن حجر: " وأما رواية الأصيلي"⁽⁷⁾ فقال ابن رشيد إنها فاسدة] قال: "وفائدة هذه الترجمة الإشارة إلى أن النعي ليس ممنوعا كله، وإنما نهى عما كان أهل الجاهلية يصنعونه فكانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على أبواب

(1) الفتح(110/3).

(2) حديث رقم 1241.

(3) حديث رقم 1244.

(4) الفتح(114/3).

(5) يعني في الحديثين اللذين أثبتناهما بعد الترجمة.

(6) الفتح(115/3).

(7) الإشارة إلى روايته للفظ الترجمة، إذ رواها بحذف لفظ أهل.

الدور والأسواق".⁽¹⁾

5- باب الإذن بالجنائز...

89- قال ابن رشيد: " ضبطناه⁽²⁾ بكسر الهمزة وسكون المعجمة، وضبطه

ابن المرباط⁽³⁾ بمد الهمزة وكسر الذال على وزن الفاعل"⁽⁴⁾.

11- باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل؟

فيه حديث أم عطية في وفاة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه: فلما

فرغنا آذناه، فنزع من حقوه إزاره، وقال: أشعرنَّها إياه".⁽⁵⁾

90- قال ابن رشيد: " أشار بقوله "هل" إلى ترددٍ عنده في المسألة، فكأنه

أوماً إلى احتمال اختصاص ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم، لأن المعنى الموجود

فيه من البركة ونحوها، قد لا يكون في غيره، ولا سيما مع قرب عهده بعرقه

الكريم، ولكن الأظهر الجواز"⁽⁶⁾.

(1) الفتح(116/3).

(2) يعني قول البخاري في الترجمة: "الإذن".

(3) هو محمد بن خلف بن سعيد الأندلسي المري، المعروف بابن المرباط أبو عبد الله، أخذ عن الطلمنكي، والمهلب بن أبي صفرة، ورحل الناس إليه، وسمعوا منه، وولي القضاء في المرية، وصفه غير واحد بالعلم والفهم، والتفنن في العلوم، من تأليفه شرح صحيح البخاري، توفي سنة 458هـ ترجمته في الصلة(815/3) والوافي بالوفيات(47/3) والعبر(349/2)، وعن شرحه الضائع للبخاري، كتب دراسة نُشرت في مجلة عالم الكتب السعودية، المجلد 24/ رمضان - شوال 1423هـ (ص32- 42)، وعنوانها: "ابن المرباط الأندلسي وشرحه للجامع الصحيح".

(4) الفتح(117/3)، وقال ابن حجر: "قلت: "والأول أوجه، والمعنى الإعلام بالجنائز إذا انتهى أمرها ليصلي عليها".

(5) حديث رقم 1257.

(6) الفتح(131/3).

22- باب الكفن في قميص الذي يكف أو لا يكف، ومن كفن بشير قميص

فيه حديث جابر أن "النبي صلى الله عليه وسلم أتى عبد الله بن أبي بعد ما دفن، فأخرجه فنفت فيه من ريقه، وألبسه قميصه".⁽¹⁾

91- [قال ابن حجر: قال ابن التين⁽²⁾: ضبط بعضهم يكف بضم أوله وفتح الكاف، وبعضهم بفتح أوله وسكون الكاف وتخفيف الفاء وكسرها، والأول أشبه بالمعنى، وتعبه ابن رشيد بأن الثاني هو الصواب قال]: وكذا وقع في نسخة حاتم الطرابلسي⁽³⁾، وكذا رأيته في أصل أبي القاسم بن الورد⁽⁴⁾.. والذي يظهر لي أن البخاري لحظ قوله تعالى ﴿أَسْتَغْفِرُكُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُكُمْ﴾⁽⁵⁾، أي النبي صلى الله عليه وسلم ألبس عبد الله بن أبي قميصه سواء كان يكف عنه العذاب، أو لا يكف استصلاحاً للقلوب المؤلفة، فكأنه يقول يؤخذ من هذا التبرك بآثار الصالحين، سواء علمنا أنه مؤثر في حال الميت أو لا..⁽⁶⁾ ولا يصح أن يراد به سواء كان الثوب مكفوف الأطراف أو غير مكفوف لأن ذلك وصف لا أثر له⁽⁷⁾.. وأما الضبط الثالث فهو لحن إذ لا موجب لحذف الياء الثانية فيه".⁽⁸⁾

(1) حديث رقم 1277.

(2) تقدمت ترجمته (71).

(3) هو حاتم بن محمد بن عبد الرحمن التميمي القرطبي أبو القاسم، ويعرف ابن الطرابلسي، رحل إلى المشرق، فلقى بالقيروان ابن القاسي، وسمع من علماء مكة، وانصرف إلى الأندلس، وقد جمع علماً كثيراً فسمع منه الأعلام، وكان ممن عني بهذا الشأن، وكتب أكثر كتبه بخطه، ولذلك كانت كتبه في نهاية الإتقان، توفي سنة 469هـ، ترجمته في الصلة (1/253-255) وبغية الملتبس (1/332).

(4) تقدمت ترجمته (60).

(5) سورة التوبة الآية 80.

(6) في هذا الموضع قال ابن حجر: "قال"، ويقصد ابن رشيد.

(7) كان، في العبارة شيئاً.

(8) في هذا الموضع قال ابن حجر: "قال"، ويقصد ابن رشيد.

(9) الفتح (3/139) وقال ابن حجر: "...وأما قول ابن رشيد إن المكفوف الأطراف لا أثر له فغير مسلم، بل المتبادر إلى الذهن أنه مراد البخاري كما فهمه ابن التين، والمعنى أن التكفين في

32- باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يعذب الميت ببعض بكاء أهله

عليه إذا كان من النوح.

92- [قال ابن حجر: "معنى التعذيب تألم الميت بما يقع من أهله من النياحة وغيرها... ورجحه ابن المرباط.... واستشهدوا له بحديث قيلة بنت مخزومة... قلت: يا رسول الله، قد ولدته فقاتل معك يوم الربرة، ثم أصابته الحمى فمات، ونزل علي البكاء، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيغلب أحدكم أن يصاحب صويحبه في الدنيا معروفا، وإذا مات استرجع، فوالذي نفس محمد بيده إن أحدكم لبيكي فيستعبر إليه صاحبه، فيا عباد الله لا تعذبوا موتاكم"]⁽¹⁾.... قال ابن المرباط: حديث قيلة نص في المسألة فلا يُعدل عنه، واعترضه ابن رشيد بأنه ليس نصا، وإنما هو محتمل، فإن قوله "فيستعبر إليه صويحبه"، ليس نصا في أن المراد به الميت، بل يحتمل أن يراد به صاحبه الحي، وإن الميت يعذب حيثئذ ببكاء الجماعة عليه"⁽²⁾.

50- باب حمل الرجال الجنازة دون النساء

فيه حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال على أعناقهم، فإن كانت صالحة قالت قدموني، وإن كانت غير صالحة قالت يا ويلها، أين يذهبون بها...."⁽³⁾.

93- قال ابن رشيد: "ليست الحجة من حديث الباب بظاهرة في منع النساء، لأنه من الحكم المعلق على شرط، وليس فيه أن لا يكون الواقع إلا كذلك، ولو سلم فهو من مفهوم اللقب، [قال ابن حجر: ثم أجاب بأن كلام الشارع مهما

القميص ليس ممتنعا سواء كان مكفوف الأطراف أو غير مكفوف....".

(1) قال ابن حجر في الفتح (155/3): "وهذا طرف من حديث طويل حسن الإسناد أخرجه ابن أبي خيثمة و ابن أبي شيبة والطبراني وغيرهم، وأخرج أبو داود والترمذي أطرافا منه".

(2) الفتح (155/3).

(3) حديث رقم 1314.

أمكن حمله على التشريع لا يحمل على مجرد الإخبار عن الواقع، ويؤيده العدول عن المشاكلة في الكلام حيث قال: "إذا وضعت فاحتملها الرجال"، ولم يقل فاحتملت، فلما قطع احتملت عن مشاكلة وضعت، دلّ على قصد تخصيص الرجال بذلك، وأيضاً فجواز ذلك للنساء وإن كان يؤخذ بالبراءة الأصلية لكنه مُعَارَضٌ بأن الحمل على الأعناق والأمر بالإسراع مظنة الانكشاف غالباً، وهو مباينٌ للمطلوب منهن من التستر مع ضعف نفوسهن عن مشاهدة الموتى غالباً، فكيف بالحمل؟ مع ما يتوقع من صراخهن عند حمله ووضعه، وغير ذلك من وجوه المفاسد"⁽¹⁾.

51- باب السرعة بالجنائز، وقال أنس رضي الله عنه: " أنتم مشيعون، وامش

بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها، وقال غيره: قريباً منها.

فيه حديث أبي هريرة: أسرعوا بالجنائز، فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليه، وإن يك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم"⁽²⁾.

94- قال ابن رشيد: " ويمكن أن يقال لفظ المشي والتشييع في أثر أنس،

أعم من الإسراع والبطء، فلعله أراد أن يُفسّر أثر أنس بالحديث... ويمكن أن يكون أراد أن يُبين بقول أنس أن المراد بالإسراع ما لا يخرج عن الوقار لمتبعتها بالمقدار الذي يصدق عليه به المصاحبة"⁽³⁾.

56- باب سنة الصلاة على الجنائز، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " من

صلى على الجنائز، " وقال: " صلوا على صاحبكم"، وقال: " صلوا على

النجاشي"، ساءها صلاة ليس فيها ركوع ولا سجود، ولا يتكلم فيها، وفيها تكبير

وتسليم، وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهراً...

(1) الفتح (182/3).

(2) حديث رقم 1315.

(3) الفتح (183/3) وقال ابن حجر عند تمام النقل عن ابن رشيد: " انتهى ملخصاً".

95- قال ابن رشيد . | نقلا عن ابن المرباط وغيره ما محصله⁽¹⁾: "مراد هذا الباب الرد على من يقول إن الصلاة على الجنازة، إنما هي دعاء لها واستغفار فتجوز على غير طهارة، فأول المصنّف الرد عليه من جهة التسمية التي سماها رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة، ولو كان الغرض الدعاء وحده لما أخرجهم إلى البقيع، ولدعا في المسجد وأمرهم بالدعاء معه أو التأمين على دعائه، ولما صفّهم خلفه كما يصنع في الصلاة المفروضة والمسنونة، وكذا وقوفه في الصلاة وتكبيره في افتتاحها، وتسليمه في التحلل منها، كل ذلك دالٌّ على أنها على الأبدان لا على اللسان وحده، وكذا امتناع الكلام فيها، وإنما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لئلا يتوهم بعض الجهلة أنها عبادة للميت فيضلل بذلك"⁽²⁾.

57- باب فضل اتباع الجنائز، وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه: "إذا صليت فقد قضيت الذي عليك" ...

فيه حديث أبي هريرة: "من تبع جنازة فله قيراط..⁽³⁾

96- قال ابن رشيد | ما محصله⁽⁴⁾ مقصود الباب بيان القدر الذي يحصل به الاتباع الذي يحوز به القيراط، إذ في الحديث الذي أورده إجمالاً، ولذلك صدره بقول زيد بن ثابت، وآثر الحديث المذكور على الذي بعده⁽⁵⁾ وإن كان أوضح منه في مقصوده كعادته المألوفة في الترجمة، على اللفظ المشكل ليبين مجمله، وقد تقدم طرفٌ من بيان ما يحصل به مسمى الاتباع في باب السرعة بالجنازة⁽⁶⁾ وله تعلق

(1) هذا من كلام ابن حجر.

(2) الفتح (3/191-192).

(3) حديث رقم 1323.

(4) هذا من كلام ابن حجر.

(5) يعني حديث رقم 1324 وفيه أن أبا هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوله - يعني يقول من تبع جنازة فله قيراط - أو تكون الإحالة على حديث أبي هريرة برقم 1325 في باب من انتظر حتى تدفن، وفيه: من شهد الجنازة حتى يصلي فله قيراط، ومن شهد حتى تدفن كان له قيراطان...".

(6) في ترجمة رقم 51، وتقدم هناك كلام ابن رشيد السبتي في هذه المسألة.

بهذا الباب، وكأنه قصد هناك كيفية المشي وأمكنته، وقصد هنا ما الذي يحصل به الاتباع، وهو أعم من ذلك...⁽¹⁾، ويمكن أن يكون قصد هنا ما الذي يحصل به المقصد إذ الاتباع إنما هو وسيلة إلى تحصيل الصلاة منفردة، أو الدفن منفرداً أو المجموع....⁽²⁾، وهذا كله يدل على براعة المصنف ودقة فهمه وسعة علمه.⁽³⁾

97- قال ابن رشيد: "وفي استدلال البخاري - بالأحاديث التي صدر بها الباب من تسميتها صلاة - لمطلوبه من إثبات شرط الطهارة إشكالاً، لأنه إن تمسك بالعرف الشرعي عارضه عدم الركوع والسجود، وإن تمسك بالحقيقة اللغوية عارضته الشرائط المذكورة ولم يستو التبادر في الإطلاق فيدعى الاشتراك لتوقف الإطلاق على القيد عند إرادة الجنائز بخلاف ذات الركوع والسجود، فتعين الحمل على المجاز"⁽⁴⁾.

59- باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز

98- قال ابن رشيد: "أفاد بالترجمة الأولى بيان كيفية وقوف الصبيان مع الرجال"⁽⁵⁾، وأنهم يصفون معهم لا يتأخرون عنهم، لقوله في الحديث الذي ساقه فيها: "وأنا فيهم"⁽⁶⁾، وأفاد بهذه الترجمة مشروعية صلاة الصبيان على الجنائز، وهو

(1) قال ابن حجر هنا: "قال"، والحوالة على ابن رشيد كما هو ظاهر.

(2) يقول ابن حجر هنا: "قال"، والإحالة على ابن رشيد السبتي كما هو بين.

(3) الفتح(193/3).

(4) الفتح(192/3) وقال ابن حجر تعليقا على ما قاله ابن رشيد: "ولم يستدل البخاري على مطلوبه بمجرد تسميتها صلاة، بل بذلك، وبما انضم إليه من وجود جميع الشرائط إلا الركوع والسجود، وقد تقدم ذكر الحكمة في حذفها منها بقي ما عدهما على الأصل". ثم قال ابن حجر: بعد أن ذكر قول الكرمانى في هذه المسألة: "و لا يخفى أن بحث ابن رشيد أقوى"، وانظر إرشاد الساري(425/2).

(5) قال البخاري في هذه الترجمة: "باب صفوف الصبيان مع الرجال في الجنائز"، الفتح(189/3).

(6) هذا طرف من حديث ابن عباس برقم 1321: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، مر بقبر قد دفن ليلاً فقال: متى دفن هذا؟ قالوا: البارحة، قال: أفلا آتئتموني؟ قالوا: دفناه في ظلمة الليل فكرهنا أن نوقفك، فقام فصففنا خلفه، قال ابن عباس: وأنا فيهم، فصلى عليه".

وإن كان الأول⁽¹⁾ دلّ عليه ضمنا لكن أراد التنصيص عليه، وأخر هذه الترجمة عن فضل اتباع الجنائز⁽²⁾ ليبين أن الصبيان داخلون في قوله "من اتبع جنازة"⁽³⁾، والله أعلم".⁽⁴⁾

60- باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد

99- قال ابن رشيد: "لم يتعرض المصنف لكون الميت بالمصلى أولا، لأن المصلى عليه كان غائبا، وألحق حكم المصلى بالمسجد بدليل ما تقدم في العيدين، وفي الحيض من حديث أم عطية" ويعتزل الحُيُض المصلى⁽⁵⁾، "فدل على أن للمصلى حكم المسجد فيما ينبغي أن يجتنب فيه، ويلحق به ما سوى ذلك"⁽⁶⁾.

61- باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور

100- قال ابن رشيد: "الاتخاذ أعم من البناء، فلذلك أفردته بالترجمة، ولفظها يقتضي أن بعض اتخاذ لا يكره، فكأنه يفصل بين إذا ترتبت على اتخاذ مفسدة أو لا"⁽⁷⁾.

63- باب أين يقوم من المرأة والرجل؟

فيه حديث سمرة بن جندب قال: "صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها، فقام عليها وسطها"⁽⁸⁾.

101- قال ابن حجر: "وحكى ابن رشيد عن ابن المرباط أنه أبدى

(1) يعني حديث ابن عباس، المذكور في الهامش السابق.

(2) تزجّم البخاري على ذلك بقوله "باب فضل اتباع الجنائز.."، ترجمة رقم 57، من كتاب الجنائز.

(3) أخرجه البخاري في الباب الذي أومأنا إليه . في الهامش السابق . برقم 1323 بلفظ: "من اتبع جنازة فله قيراط...".

(4) الفتح (3/198).

(5) هذا طرف من الحديث الذي أخرجه البخاري في الحيض، باب شهود الحائض العيدين ودعوة المسلمين، ويعتزلن المصلى، برقم 324.

(6) الفتح (3/199).

(7) الفتح (3/200).

(8) حديث رقم 1332.

لكونها⁽¹⁾ نفساء علة مناسبة، وهي استقبال جنينها ليناله من بركة الدعاء، وتعقب بأن الجنين كعضو منها، ثم هو لا يصلح عليه إذا انفرد وكان سقطاً، فأحرى إذا كان باقياً في بطنها أن لا يقصد، والله أعلم.⁽²⁾

73- باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر

102- قال ابن رشيد: "جرى المصنف على عادته إما بالإشارة إلى ما ليس على شرطه، وإما بالاكْتفاء بالقياس، وقد وقع في رواية عبد الرزاق يعني المشار إليها قبل بلفظ "وكان يدفن الرجلين والثلاثة في القبر الواحد"⁽³⁾.

78- باب اللحد والشق في القبر

فيه حديث جابر بن عبد الله: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين رجلين من قتلى أحد ثم يقول: أيهم أكثر أخذاً للقرآن؟ فإذا أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد، فقال: "أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة، فأمر بدفنه بدمائهم ولم يغسلهم"⁽⁴⁾.

103- قال ابن رشيد: "قوله في حديث جابر" قدمه في اللحد" ظاهر في أن الميتين جميعاً في اللحد، ويحتمل أن يكون المقدم في اللحد، والذي يليه في الشق لمشقة الحفر في الجانب لمكان اثنين"⁽⁵⁾.

(1) يعني المرأة المذكورة في حديث الباب.

(2) الفتح(201/3).

(3) الفتح(211/3) وختم ابن حجر النقل عن ابن رشيد، بقوله: "انتهى"، ثم قال: "...وروى أصحاب السنن عن هشام بن عامر الأنصاري قال: جاءت الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، يوم أحد فقالوا: أصابنا قرح وجه، قال احفروا وأوسعوا، واجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر"، والظاهر أن المصنف أشار إلى هذا الحديث، وأما القياس ففيه نظر، لأنه لو أراد له لم يقتصر على الثلاثة بل كان يقول مثلاً دفن الرجلين فأكثر".

(4) حديث رقم 1353.

(5) الفتح(217/3 - 218)، وإلى هنا ينتهي قول ابن رشيد، وما بعده من كلام ابن حجر، وفيه: "وهذا يؤيده ما تقدم توجيهه أن المراد بقوله "فكفن أبي وعمي في نمرة واحدة" أي شقت بينهما..."، وهذا القول من ابن حجر سبق في الفتح(213/3) وهناك أحال الحافظ على هذا

81- باب الجريدة على القبر، وأوصى بريدة الأسلمي أن يجعل في قبره جريدتان، ورأى ابن عمر رضي الله عنها فسقاطا على قبر عبد الرحمن فقال: انزعه يا غلام، فإنما يظله عمله.... وقال عثمان بن حكيم: أخذ بيدي خارجة فأجلسني على قبر وأخبرني عن عمه يزيد بن ثابت قال: إنما كره ذلك لمن أحدث عليه، وقال نافع: "كان ابن عمر رضي الله عنهما يجلس على القبور.

فيه حديث ابن عباس في مرور النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين، وهما يعذبان، فأخذ جريدة رطبة فشققها بنصفين، ثم غرز في كل قبر واحدة...⁽¹⁾.

104- قال ابن رشيد: "ويظهر من تصرف البخاري أن ذلك خاص بهما"⁽²⁾، فلذلك عقبه بقول ابن عمر "إنما يظله عمله"⁽³⁾.

105- قال ابن رشيد: "الظاهر أن هذا الأثر والذي بعده من الباب، الذي بعد هذا، وهو" باب موعظة المحدث عند القبر وعود أصحابه حوله"⁽⁴⁾، وكأن بعض الرواة كتبه في غير موضعه.... وقد يتكلف له طريق يكون به من الباب، وهي الإشارة إلى ضرب الفسقاط إن كان لغرض صحيح كالنستر من الشمس مثلاً للحي لا لإضلال الميت فقط جاز، وكأنه يقول إذا أعلني القبر لغرض صحيح لا لقصد المباهاة جاز، كما يجوز القعود عليه لغرض صحيح لا لمن أحدث عليه... والظاهر أن المراد

الموضع، لمزيد بسط وبيان.

(1) حديث رقم 1361.

(2) لعل الإشارة إلى صاحبي القبرين اللذين يعذبان، كما في حديث هذا الباب، أو تكون الإشارة إلى صنيع بريدة الأسلمي، وما فعل بقبر عبد الرحمن بن أبي بكر، والاول أقرب.

(3) الفتح (223/3).

(4) ترجمة رقم 82.

بالحدث هنا التغوط، ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك من إحداه ما لا يليق من الفحش قولا وفعلا لتأذي الميت بذلك⁽¹⁾.

83- باب ما جاء في قاتل النفس

فيه حديث ثابت بن الضحاك.... ومن قتل نفسه بحديدة عذب به في نار جهنم⁽²⁾.

وفيه حديث جندب "كان برجل جراح فقتل نفسه، فقال الله: بدرني عبدي بنفسه، حرمت عليه الجنة"⁽³⁾.

وفيه حديث أبي هريرة: الذي يخنق نفسه يخنقها في النار، والذي يطعننها يطعننها في النار⁽⁴⁾.

106- قال ابن رشيد: "مقصود الترجمة حكم قاتل النفس، والمذكور في الباب حكم قاتل نفسه، فهو أخص من الترجمة، ولكنه أراد أن يلحق بقاتل نفسه غيره من باب الأولى، لأنه إذا كان قاتل نفسه الذي لم يتعد ظلم نفسه ثبت فيه الوعيد الشديد فأولى من ظلم غيره بإفاته نفسه"⁽⁵⁾.

87- باب التعوذ من عذاب القبر

فيه حديث أبي أيوب: خرج النبي صلى الله عليه وسلم، وقد وجبت الشمس، فسمع صوتا فقال: يهود تعذب في قبورها"⁽⁶⁾.

وفيه حديث ابنة خالد بن سعيد بن العاص أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، وهو يتعوذ من عذاب القبر⁽⁷⁾.

(1) الفتح(235/3)، وختم ابن حجر النقل عن ابن رشيد، بقوله: "انتهى".

(2) حديث رقم 1363.

(3) حديث رقم 1364.

(4) حديث رقم 1365.

(5) الفتح(227/3).

(6) حديث رقم 1375.

(7) حديث رقم 1376.

107- قال ابن رشيد: "لم يَجْرِ للتعوذ من عذاب القبر في هذا الحديث⁽¹⁾ دُكْرُ، فلهذا قال بعض الشارحين: إنه من بقية الباب الذي قبله⁽²⁾، وإنما أدخله في هذا الباب بعض من نسخ الكتاب ولم يميز... ويحتمل أن يكون المصنف أراد أن يعلم بأن حديث أم خالد ثاني أحاديث هذا الباب محمول على أنه صلى الله عليه وسلم تعوذ من عذاب القبر حين سمع أصوات يهود، لما علم من حاله أنه كان يتعوذ، ويأمر بالتعوذ مع عدم سماع العذاب، فكيف مع سماعه؟... وهذا جار على ما عُرف من عادة المصنف في الإغماض⁽³⁾."

90- باب كلام الميت على الجنائز

فيه حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا وضعت الجنائز فاحتملها الرجال على أعناقهم، فإن كانت صالحة قالت قدموني، قدموني، وإن كانت غير صالحة، قالت: يا ويلها، أين يذهبون بها؟".....⁽⁴⁾

108- قال ابن رشيد: "الحكمة من هذا التكرير⁽⁵⁾، أن الترجمة الأولى مناسبة للترجمة التي قبلها، وهي "باب السرعة بالجنائز"، لاشتمال الحديث على بيان موجب الإسراع، وكذلك هذه الترجمة مناسبة للتي قبلها⁽⁶⁾، كأنه أراد أن يبين أن ابتداء العزّض إنما يكون عند حمل الجنائز، لأنها حينئذ يظهر لها ما تؤول إليه، فتقول ما تقول".⁽⁷⁾

(1) يعني حديث أبي أيوب الأنصاري برقم 1375

(2) المقصود باب ما جاء في عذاب القبر...

(3) الفتح 242/3.

(4) حديث رقم 1380.

(5) يريد ابن رشيد تكرار الاحتجاج بحديث أبي سعيد الخدري، وتكرار المعنى الذي في الترجمة.

(6) قال البخاري في الترجمة التي أشار إليها ابن رشيد: "باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي" ترجمة رقم 89.

(7) الفتح 244/3.

95- باب موت الفجأة، البغته

فيه حديث عائشة أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم: إن أُمِّي افْتُلتت نفسها، وأظنها لو تكلمت تصدقت. ⁽¹⁾

109- قال ابن رشيد: "هو مضبوط بالكسر على البدل، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هي البغته". ⁽²⁾

110- قال ابن رشيد: "مقصود المصنف - والله أعلم - الإشارة إلى أنه ليس بمكروه ⁽³⁾، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يظهر منه كراهيته لما أخبره الرجل بأن أمه افْتُلتت نفسها، وأشار إلى ما رواه أبو داود بلفظ "موت الفجأة أخذه أسف" ⁽⁴⁾، وفي إسناده مقال، فجرى على عادته في الترجمة بما يوافق شرطه، وإدخال ما يؤول إلى ذلك، ولو من طرف خفي" ⁽⁵⁾.

96- باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر وعمر رضي

الله عنهما...

111- قال ابن رشيد: "قال بعضهم مراده بقوله "قبر النبي صلى الله عليه وسلم"، المصدر من قبرته قبراً، والأظهر عندي أنه أراد الاسم، ومقصوده بيان صفة من كونه مسنماً أو غير مسنم وغير ذلك مما يتعلق ببعضه ببعض". ⁽⁶⁾

97- باب ما ينهى من سب الأموات

فيه حديث عائشة: "لا تسبوا الأموات، فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا" ⁽⁷⁾.

(1) حديث رقم 1388.

(2) الفتح (254/3) ويترجح أن ما بعد هذا من كلام ابن حجر، وليس من قول ابن رشيد.

(3) يعني موت الفجأة.

(4) أخرجه أبو داود في الجنائز باب موت الفجأة برقم 3110 قال ابن حجر: "رجاله ثقات، إلا أن راويه رفعة مرة، ووقفه أخرى". الفتح (254/3).

(5) الفتح (254/3).

(6) الفتح (256/3).

(7) حديث رقم 1393.

112- قال ابن رشيد [ما محصله: " أن ⁽¹⁾ | السب ينقسم في حق الكفار وفي حق المسلمين، أما الكافر فيمنع إذا تأذى به الحي المسلم، وأما المسلم فحيث تدعو الضرورة إلى ذلك كأن يصير من قبيل الشهادة، وقد يجب في بعض المواضع، وقد يكون فيه مصلحة للميت، كمن علم أنه أخذ ماله بشهادة زور ومات الشاهد فإن ذكر ذلك ينفع الميت إن علم أن ذلك المال يرد إلى صاحبه... ⁽²⁾] ولأجل الغفلة عن هذا التفصيل ظن بعضهم أن البخاري سها عن حديث الثناء بالخير والشر، وإنما قصد البخاري أن يبين أن ذلك الجائز كان على معنى الشهادة، وهذا الممنوع هو على معنى السب، ولما كان المتن قد يشعر بالعموم أتبعه بالترجمة التي بعده ⁽³⁾، وتأول بعضهم الترجمة الأولى على المسلمين خاصة، والوجه عندي حملة على العموم إلا ما خصصه الدليل، بل لقائل أن يمنع أن ما كان على جهة الشهادة وقصد التحذير يسمى سبا في اللغة ⁽⁴⁾.

24- كتاب الزكاة

4- باب ما أدي زكاته فليس بكنز، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: " ليس فيما دون خمسة أواق صدقة " .

113- قال ابن رشيد: " وجه التمسك به ⁽⁵⁾ أن ما دون الخمس وهو الذي لا تجب فيه الزكاة قد عفي عن الحق فيه فليس بكنز قطعاً، والله قد أثنى على فاعل الزكاة، ومن أثنى عليه في واجب حق المال، لم يلحقه ذم من جهة ما أثنى عليه فيه وهو المال ⁽⁶⁾ " .

(1) هذا لفظ ابن حجر.

(2) يقول ابن حجر هنا: "قال"، وإسناد القول إلى ابن رشيد.

(3) وهي قوله: "باب ذكر شرار الموتى"، ترجمة رقم 98.

(4) الفتح (259/3)، ويرجع عندي أن هذا الذي تقدم كله كلام ابن رشيد السبتي.

(5) الإشارة إلى الحديث في الترجمة، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس فيما دون خمس أواق صدقة".

(6) الفتح (272/3) وأوما الحافظ إلى نهاية كلام ابن رشيد، بقوله: "انتهى".

6- باب الرياء في الصدقة لقوله: "يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم

بالمن والأذى إلى قوله تعالى والله لا يهدي القوم الكافرين..."

114- قال ابن رشيد: "اقتصر البخاري في هذه الترجمة على هذه الآية، ومراده أن المشبه بالشئ يكون أخفى من المشبه به، لأن الخفي ربما شُبِّهَ بالظاهر ليخرج من حيز الخفاء إلى الظهور، ولما كان الإنفاق رياءً من غير المؤمن ظاهراً في إبطال الصدقة، شُبِّهَ به الإبطال بالمن والأذى، أي حالة هؤلاء في الإبطال كحالة هؤلاء، هذا من حيث الجملة، ولا يبعد أن يراعى حال التفصيل أيضاً لأن حال المانِّ، شبيه بحال المرائي، لأنه لما مرَّ ظهر أنه لم يقصد وجه الله، وحال المؤذي يشبه حال الفاقد للإيمان من المنافقين، لأن من يعلم أن للمؤذي ناصراً ينصره لم يؤذِهِ، فغَلِمَ بهذا أن حالة المرائي أشد من حالة المانِّ والمؤذي".⁽¹⁾

7- باب لا يقبل الله صدقة من غلول، ولا يقبل إلا من كسب طيب لقوله: "قول

معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى، والله غني حليم..."

115- [قال ابن حجر: "قال ابن المنير: جرى المصنف على عادته في إثارة الخفي على الجلي، وذلك أن في الآية أن الصدقة لما تبتعها سيئة الأذى بطلت، والغلول أذى إن قارن الصدقة أبطلها بطريق الأولى، أو لأنه جعل المعصية اللاحقة للطاعة بعد تقررها تبطل الطاعة، فكيف إذا كانت الصدقة بعين المعصية؟، لأن الغال في دفعه المال إلى الفقير غاصب متصرف في ملك الغير، فكيف تقع المعصية طاعة معتبرة، وقد أبطلت المعصية الطاعة المحققة من أول أمرها⁽²⁾؟"، وتعقبه ابن رشيد بأنه]⁽³⁾ ينبني على أن الأذى أعم من أن يكون من جهة المتصدق للمتصدق عليه، أو إيذائه لغيره، كما في الغلول فيكون من باب الأولى، وقد لا يسلم هذا في معنى الآية لبعده، فإن الظاهر أن المراد بالأذى في الآية إنما هو ما يكون من جهة

(1) الفتح(277/3) وقال ابن حجر عقب هذا: "انتهى".

(2) انظر المتواري على تراجم أبواب البخاري (ص 123).

(3) ما بين المعقوفين ظاهر في أنه من كلام ابن حجر.

المسؤول للسائل، فإنه غُطف على المَنِّ وُجِع معه بالواو، والذي يظهر أن البخاري قصد أن المتصدق عليه إذا علم أن المتصدق به غلول، أو غصب أو نحوه تأذى بذلك ولم يرض به، كما قاء أبو بكر اللين لِمَا عَلِم أنه من وجه غير طيب، وقد صدق على المتصدق أنه مؤذله بتعريضه لكل ما لو علمه لم يقبله، والله أعلم".⁽¹⁾

باب⁽²⁾

فيه حديث عائشة أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم قلن للنبي صلى الله عليه وسلم: أينما أسرع بك لحوقاً؟ قال: أطولكن يداً، فأخذوا قصبة يذرعونها، فكانت سودة أطولهن يداً، فعلمنا بعد أنما كانت طول يدها الصدقة، وكانت أسرعنا لحوقاً به، وكانت تحب الصدقة".⁽³⁾

116- قال ابن رشيد: "وجه المناسبة"⁽⁴⁾ أنه تبين في الحديث أن المراد بطول اليد المقتضي للبحاق به الطول⁽⁵⁾، وذلك إنما يتأتى للصحيح لأنه إنما يحصل بالمداومة في حال الصحة، وبذلك يتم المراد والله أعلم".⁽⁶⁾

117- [قال ابن حجر: " قوله " وكانت أسرعنا " كذا وقع في الصحيح بغير تعيين،.... قال ابن بطلال: هذا الحديث سقط منه ذكر زينب لاتفاق أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، يعني أن الصواب: وكانت زينب أسرعنا إلخ، ولكن يعكر على هذا التأويل، تلك الروايات المتقدمة المصرح فيها بأن الضمير لسودة..... لكن يمكن أن يكون تفسيره بسودة من بعض

(1) الفتح(278/3).

(2) قال ابن حجر في الفتح(286/3): " كذا للأكثر وبه جزم الإسماعيلي، وسقط لأبي ذر، فعلى روايته هو من ترجمة فضل الصحيح، وعلى رواية غيره فهو بمنزلة الفصل منه".

(3) حديث رقم 1420.

(4) يعني وجه تعلق حديث هذا الباب بما قبله من حديث أبي هريرة في فضل صدقة الصحيح الشحيح، برقم 1416.

(5) الطول: الفضل والسعة والقدرة والغنى والعلو، انظر لسان العرب(414/11) مادة طول.

(6) الفتح(286/3).

الرواة لكون غيرها لم يتقدم له ذكر، فلما لم يطلع على قصة زينب وكونها أول الأزواج لحوقاً به، جعل الضمائر كلها لسودة، وهذا عندي من أبي عوانة، فقد خالفه في ذلك ابن عيينة عن فراس كما قرأت بخط ابن رشيد أنه قرأه بخط أبي القاسم بن الورد⁽¹⁾.

118- قال ابن رشيد: "والدليل على أن عائشة لا تعني سودة قولها: فعلمنا بعد"، إذ قد أخبرت عن سودة بالطول الحقيقي، ولم تذكر سبب الرجوع عن الحقيقة إلى المجاز إلا الموت، فإذا طلب السامع سبب العدول، لم يجد إلا الإضمار مع أنه يصلح أن يكون المعنى، فعلمنا بعد، أن المخبر عنها إنما هي الموصوفة بالصدقة لموتها قبل الباقيات، فينظر السامع ويبحث فلا يجد إلا زينب، فيتعين الحمل عليه، وهو من باب إضمار ما لا يصلح غيره كقوله تعالى "حتى توارت بالحجاب".⁽²⁾

15- باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر

فيه حديث معن بن يزيد في أخذه صدقة أبيه، وهو لا يدري، وقوله لأبيه: "والله ما إياك أردت"، وقول النبي صلى الله عليه وسلم له ولأبيه: "لك ما نويت يا يزيد، ولك ما أخذت يا معن".⁽³⁾

119- قال ابن رشيد: "الظاهر أنه لم يرد بقوله: "والله ما إياك أردت" أي أنني أخرجتك بنيتي، وإنما أطلقت لمن تجزئ عني الصدقة عليه، ولم تخطر أنت ببالي، فأمضى النبي صلى الله عليه وسلم، الإطلاق لأنه فوض للوكيل بلفظ مطلق فنفذ فعله، وفيه دليل على العمل بالمطلقات على إطلاقها، وإن احتمل أن المطلق لو

(1) الفتح (286/3 - 287) ولا بد أن يكون المنقول عن ابن رشيد هنا من ترجمان التراجم، لتعلقه بشيء مذكور في الصحيح.

(2) الفتح (287/3) والآية من قوله تعالى: "فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي حتى توارت بالحجاب" سورة ص الآية رقم 32.

(3) حديث رقم 1422.

خطر بباله فرد من الأفراد لقيد اللفظ به والله أعلم^(١).

16 - باب الصدقة باليمين

فيه حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله وفيه:
"ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه..."^(٢)
فيه حديث حارثة بن وهب الخزاعي: "تصدقوا، فسيأتي عليكم زمان يمشي
الرجل بصدقته فيقول الرجل: لو جئت بها بالأمس لقبلتها منك، فأما اليوم فلا
حاجة لي فيها".^(٣)

120 - قال ابن رشيد: "مطابقة الحديث"^(٤) للترجمة من جهة أنه اشترك مع
الذي قبله في كون كل منهما حاملاً لصدقته، لأنه إذا كان حاملاً لها بنفسه كان
أخفى لها، فكان في معنى: "لا تعلم شماله ما تنفق يمينه"، ويحمل المطلق في هذا
على المقيد في هذا أي المناولة باليمين...^(٥) ويقوى أن ذلك مقصده إتباعه
بالترجمة التي بعدها حيث قال: "من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه"، وكأنه
قصد في هذا من حملها بنفسه"^(٦).

17 - باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه....

فيه حديث عائشة: إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها
أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجره بما كسب، وللخازن مثل ذلك، لا ينقص بعضهم
أجر بعض شيئاً"^(٧).

121 - قال ابن رشيد: "نبه بالترجمة على أن هذا الحديث مفسر بها، لأن

(1) الفتح (292/3).

(2) حديث رقم 1423.

(3) حديث رقم 1424.

(4) المقصود الحديث الثاني في هذا الباب.

(5) يقول ابن حجر هنا: "قال"، والإحالة على ابن رشيد كما هو ظاهر.

(6) الفتح (293/3).

(7) حديث رقم 1425.

كلا من الخازن والخادم والمرأة أمين ليس له أن يتصرف إلا بإذن المالك نصا أو عرفا إجمالا أو تفصيلا⁽¹⁾.

18 - باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، ومن تصدق وهو محتاج أو أهله مطاويح، أو عليه دين، فالدين أحق أن يقضى من الصدقة والمعتق والهبة، وهورة عليه، ليس له أن يتلف أموال الناس، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله، إلا أن يكون معروفًا بالصبر، فيؤخر على نفسه ولو كان به خصاصة...

فيه حديث حكيم بن حزام: اليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول، وخير الصدقة عن ظهر غنى⁽²⁾...

وفيه حديث ابن عمر: اليد العليا خير من اليد السفلى، فاليد العليا هي المنفقة، والسفلى هي السائلة⁽³⁾..

122- [قال ابن حجر: وحكى ابن رشيد عن بعضهم أنه] يتصور في المديان⁽⁴⁾ فيما إذا عامله الغرماء على أن يأكل من المال، فلو أثر بقوته وكان صبرا جاز له ذلك، وإلا كان إثارة سببا في أن يرجع لاحتياجه، فيأكل فيتلف أموالهم فيمنع⁽⁵⁾..

123- قال ابن رشيد: "والذي يظهر أن حديث حكيم بن حزام لما اشتمل على شيئين: حديث "اليد العليا"، وحديث: "لا صدقة إلا عن ظهر غنى"، ذكر معه حديث ابن عمر المشتمل على الشيء الأول، تكثيرا لطرقه، ويحتمل أن يكون مناسبة حديث "اليد العليا"، للترجمة من جهة أن إطلاق كون اليد العليا هي المنفقة،

(1) الفتح (294/3).

(2) حديث رقم 1427.

(3) حديث رقم 1429.

(4) المديان الذي يقرض الناس، والفعل من أدان بمعنى أقرض، والمديان أيضا الذي يقرض كثيرا، أو يستقرض كثيرا، انظر لسان العرب (128/13) مادة دان.

(5) الفتح (295/3).

محله ما إذا كان الإنفاق لا يمنع منه بالشرع كالمديان المحجور عليه، فعمومه مخصوص بقوله "لا صدقة إلا عن ظهر غنى" والله أعلم⁽¹⁾."

21- باب التحريض على الصدقة، والشفاعة فيها

فيه حديث أسماء قالت قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: " لا توكي فيوكي عليك"⁽²⁾.

124- قال ابن رشيد: "قد تخفى مناسبة حديث أسماء لهذه الترجمة، وليس بخاف على الفطن ما فيه من معنى التحريض والشفاعة معا، فإنه يصلح أن يقال في كل منهما، وهذه هي النكتة في ختم الباب به"⁽³⁾.

33- باب العرض في الزكاة...

125- قال ابن رشيد: "وافق البخاري في هذه المسألة"⁽⁴⁾ الحنفية مع كثرة مخالفته لهم⁽⁵⁾، لكن قاده إلى ذلك الدليل"⁽⁶⁾.

(1) الفتح(3/296).

(2) حديث رقم 1433 وقال ابن حجر في الفتح(3/300): ..والإيكاء شد رأس الوعاء بالكاء، وهو الرباط الذي يربط به .. والمعنى النهي عن منع الصدقة خشية النفاذ، فإن ذلك أعظم الأسباب لقطع مادة البركة..".

(3) الفتح(3/300).

(4) يعني في مسألة جواز أخذ العرض، والمراد به ما عدا التقدين.

(5) يرى بعض أهل العلم أن البخاري في صحيحه كثير المخالفة للحنفية، وأنه كان يشير إلى أقوالهم وآرائهم بقوله: "قال بعض الناس"، ولقد لفت الأنظار إلى ذلك، بعضُ شُراح الجامع الصحيح، كالحافظ ابن حجر والكرمانى والقاري . وإن شئنا على البخاري بسبب ذلك، لتعصبه كما هو معلوم . وكتب في هذا الموضوع، سيد محمد حسين الدهلوي: "رفع الالتباس عن بعض الناس"، والدكتور حلمي مرد توركن من تركيا: "ملاحظات البخاري على أبي حنيفة"، وهو عبارة عن رسالة علمية نوقشت في كليات الإلهيات بتركيا.

(6) الفتح(3/312).

37- باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده

فيه حديث أنس في كتاب أبي بكر الصديق في زكاة الإبل⁽¹⁾.

126 - قال ابن رشيد: " بل هي غفلة ممن ظنَّ به الغفلة⁽²⁾، وإنما مقصده

أن يستدل على من بلغت صدقته بنت مخاض، وليست عنده هي ولا ابن لبون، لكن عنده مثلا حقة، وهي أرفع من بنت مخاض، لأن بينهما بنت لبون، وقد تقرر أن بين بنت اللبون وبنت المخاض عشرين درهما، أو شاتين، وكذلك سائر ما وقع ذكره في الحديث من سبِّ يزيد أو ينقص إنما ذكر فيه ما يليها لا ما يقع بينهما بتفاوت درجة، فأشار البخاري إلى أنه يستنبط من الزائد والناقص، والمنفصل ما يكون منفصلا بحساب ذلك، فعلى هذا من بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده إلا حقة أن يرد عليه المصدق أربعين درهما أو أربع شياه جبرانا أو العكس، فلو دُكر اللفظ الذي ترجم به لما أفهم هذا الغرض، فتدبره"⁽³⁾.

43- باب زكاة البقر

فيه حديث أبي ذر: والذي نفسي بيده ما من رجل تكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمته، تطؤه بأخفافها وتنطحه بقرونها، كلما جازت أخرها ردت عليه أولاهها حتى يقضى بين الناس"⁽⁴⁾.

127 - قال ابن رشيد: "وهذا الدليل⁽⁵⁾ يحتاج إلى مقدمة، وهو أنه ليس في

(1) حديث رقم 1453.

(2) هذا تعقب ابن رشيد لابن بطال الذي قال في شرحه للبخاري (461/3) إن جامع الصحيح غفل لما أورد حديث أنس في هذا الباب، وليس فيه ما ترجم به، وقد أورد الحكم الذي ترجم به في باب العرض في الزكاة، ومن المنتصرين للبخاري في هذه الترجمة أيضا الزين ابن المنير كما في الفتح (317/3).

(3) الفتح (317/3).

(4) حديث رقم 1460.

(5) الإشارة ههنا إلى ما ذكره الزين ابن المنير في بيان سر تأخير البخاري لباب زكاة البقر، فإنه قال: "آخر زكاة البقر لأنها أقل النعم وجودا ونصبا، ولم يذكر في الباب شيئا مما يتعلق بنصائها لكون ذلك لم يقع على شرطه، فتقدير الترجمة: "يُجَاب زكاة البقر"، لأن جملة ما

البقر حق واجب سوى الزكاة، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في أوائل الزكاة حيث قال: "باب إثم مانع الزكاة"⁽¹⁾، وذكر فيه حديث أبي هريرة⁽²⁾ لكن ليس فيه ذكر البقر، ومن ثم أورد في هذا الباب حديث أبي ذر، وأشار إلى أن ذكر البقر وقع أيضا في طريق أخرى في حديث أبي هريرة، والله أعلم".⁽³⁾

44- باب الزكاة على الأقارب

فيه حديث أنس بن مالك: كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل، وقول النبي صلى الله عليه وسلم له - لما أراد التصدق ببيرحاء⁽⁴⁾ عندما نزل قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾⁽⁵⁾ - "بخ، ذلك مال رابع، ذلك مال رابع، وقد سمعت ما قلت، وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين..."⁽⁶⁾

128- قال ابن رشيد: "قد يؤخذ ما اختاره المصنف من حديث أبي طلحة فيما فهمه من الآية، وذلك أن النفقة في قوله "حتى تنفقوا"، أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا، فعمل بها أبو طلحة في فرد من أفرادها، فيجوز أن يعمل بها في بقية مفرداته، ولا يعارضها قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية، لأنها تدل على حصر الصدقة الواجبة في المذكورين، وأما صنيع أبي طلحة فيدل على تقديم ذوي القربى إذا اتصفوا بصفة من صفات أهل الصدقة على غيرهم، وسيأتي ذكر من يستثنى من الأقارب في الصدقة الواجبة بعد بابين"⁽⁶⁾.

ذكره في الباب يدل على ذلك من جهة الوعيد على تركها، إذ لا يتوعد على ترك غير واجب".

(1) ترجمة رقم 3.

(2) حديث رقم 1402.

(3) الفتح (324/3).

(4) قال ابن الأثير في ضبطها: "بفتح الباء وكسرهما، وبفتح الراء وضمهما، والمد فيهما، وبفتحهما والقصر، وهي اسم مال وموضع بالمدينة". النهاية في غريب الحديث والأثر (114/1).

(5) حديث رقم 1461.

(6) الفتح (325/3 - 226) والإشارة إلى باب الصدقة على اليتامى.

46- باب ليس على المسلم في عبده صدقة.

فيه حديث أبي هريرة: "ليس على مسلم صدقة في عبده ولا في فرسه".⁽¹⁾
 129- قال ابن رشيد: "أراد بذلك الجنس في الفرس والعبد لا الفرد الواحد، إذ لا خلاف في ذلك في العبد المتصرف والفرس المعد للركوب، ولا خلاف أيضا أنها تؤخذ من الرقاب، وإنما قال بعض الكوفيين يؤخذ منها بالقيمة"⁽²⁾.

47- باب الصدقة على اليتامى

130- قال ابن رشيد: "لما قال باب ليس على المسلم في فرسه صدقة"⁽³⁾، "علم أنه يريد الواجبة إذ لا خلاف في التطوع، فلما قال "الصدقة على اليتامى"، أحوال على معهود"⁽⁴⁾.

48- باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر، قاله أبو سعيد

فيه حديث زينب امرأة عبد الله، في سؤالها رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيجزئ أن تنفق على زوجها وعلى أيتام في حجرها من الصدقة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "نعم ولها أجران: أجر القرابة وأجر الصدقة"⁽⁵⁾.
 وفيه حديث أم سلمة: "ألي أجز أن أنفق على بني سلمة؟ إنما هم بني، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أنفقي عليهم، فلك أجر ما أنفقت عليهم".⁽⁶⁾
 131- قال ابن رشيد: "أعاد الأيتام في هذه الترجمة لعموم الأولى وخصوص الثانية، ومحمل الحديثين في وجه الاستدلال بهما على العموم، لأن

(1) حديث رقم 1464.

(2) الفتح (327/3) ن وترجح عندي أن كلام ابن رشيد ينتهي هنا.

(3) في ترجمة رقم 45.

(4) الفتح (327/3 - 328).

(5) حديث رقم 1466.

(6) حديث رقم 1467.

الإعطاء أعم من كونه واجبا أو مندوبا⁽¹⁾.

52- باب من سأل الناس تكثرا

فيه حديث ابن عمر: "ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة ليس في وجهه مزعة لحم"⁽²⁾.

132- قال ابن رشيد: "حديث المغيرة في النهي عن كثرة السؤال الذي أورده في الباب الذي يليه⁽³⁾ أصرح في مقصود الترجمة من حديث الباب، وإنما آثره عليه لأن من عادته أن يُترجم بالأخفى، أو لاحتمال أن يكون المراد بالسؤال في حديث المغيرة النهي عن المسائل المشككة كالأغلوطنات، أو السؤال عما لا يعني، أو عما لم يقع مما يكره وقوعه..⁽⁴⁾ وأشار مع ذلك إلى حديث ليس على شرطه، وهو ما أخرجه الترمذي من طريق حبشي بن جنادة، في أثناء حديث مرفوع، وفيه: "ومن سأل الناس ليثري ماله كان خموشا في وجهه يوم القيامة، فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر"⁽⁵⁾.

55- باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري، ولم ير عمر بن عبد

العزیز في العسل شيئا

133- قال ابن رشيد: "فإن قيل المفهوم إنما ينفي العشر، أو نصفه لا مطلق الزكاة، فالجواب أن الناس قائلان: مثبت للعشر، وناف للزكاة أصلا فتم المراد..⁽⁶⁾ ووجه إدخاله العسل أيضا للتنبيه على الخلاف فيه، وأنه لا يرى فيه زكاة، وإن كانت النحل تتغذى مما يسقى من السماء، لكن المتولد بالمباشرة كالزروع ليس كالمتولد

(1) الفتح(328/3).

(2) حديث رقم 1474.

(3) في باب قول الله تعالى: لا يسألون الناس إلحافا...، ترجمة رقم 53، والحديث المشار إليه: "إن الله كره لكم ثلاثا، قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال"، حديث رقم 1477.

(4) وهنا قال ابن حجر: "قال"، والإشارة إلى ابن رشيد كما لا يخفى.

(5) الفتح(339/3)، وقال الحافظ عقب النقل عن ابن رشيد: "انتهى".

(6) قال الحافظ هنا: "قال"، وإسناد القول إلى ابن رشيد كما هو ظاهر.

بواسطة حيوان كالبلبن فإنه متولد عن الرعي، ولا زكاة فيه"⁽¹⁾.

58- باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعته وقد وجب فيه العشر، أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: لا تبیعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها، فلم يحظر البيع بعد الصلاح على أحد، ولم يخص من وجب عليه الزكاة ممن لم تجب.

134- [قال ابن حجر: "وأما قوله: ولم يخص من وجبت عليه الزكاة ممن لم تجب"، فيتوقف على مقدمة أخرى وهي أن الحق يتعلق بالصلاح، وظاهر القرآن يقتضي أن وجوب الإيتاء إنما هو يوم الحصاد على رأي من جعلها في الزكاة، إلا يقال إنما تعرضت الآية لبيان زمن الإيتاء، لا لبيان زمان الوجوب، والظاهر أن المصنف اعتمد في تصحيح هذه المقدمة استعمال الخرص عند الصلاح لتعلق حق المساكين، فطواها بتقديمه حكم الخرص فيما سبق، أشار إلى ذلك ابن رشيد"⁽²⁾.

77- باب صدقة الفطر على الحر والمملوك...

135- [قال ابن حجر: " قيل هذه الترجمة تكرار لما تقدم من قوله: "باب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين"⁽³⁾، وأجاب ابن رشيد باحتمالين]: أحدهما أن يكون أراد تقوية معارضة العموم في قوله: والمملوك"، لمفهوم قوله" من المسلمين"، أو أراد أن زكاة العبد من حيث هو مال لا من حيث هو نفس، وعلى كل تقدير فيستوي في ذلك مسلمهم وكافرهم".⁽⁴⁾

(1) الفتح (3/ 348 - 349).

(2) الفتح (3/ 352).

(3) ترجمة رقم 71 من كتاب الزكاة.

(4) الفتح (3/ 375 - 375).



1- فهرس الآيات القرآنية

البقرة

يا أيها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى [264] 93

آل عمران

لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون [92] 100

التوبة

إنما الصدقات للفقراء [60] 100

استغفر لهم أو لا تستغفر لهم [80] 81

النور

فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم [63] 32، 50

2- فهرس الأحاديث والآثار

- أتصلي الضحى: 73
أتاني آت من ربي: 78
التسبيح للرجال والتصفيق للنساء: 76
أحب الصلاة إلى الله صلاة داود: 27، 70
أخذ جريدة فشقه: 88
إذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال على أعناقهم: 82، 90
إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها: 96
إذا قرأ الإمام غير المغضوب عليهم: 34، 55
إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها: 61
أسرعوا بالجنازة: 83
أصلتان معا: 49
أطولكن يدا: 94
أكثرت عليكم في السواك: 60
ألي أجر أن أنفق على بني سلمة: 101
ألا وإنني نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا: 56
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بهم الظهر: 58
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين هاتين الصلاتين في السفر: 68
أن النبي صلى الله عليه وسلم استيقظ ليلة: 70
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قام للتهجد: 26
إن كنت فاعلا فواحدة: 77
إنما جعل الإمام ليؤتم به: 51
إنما الأعمال بالنيات: 39
إنما يظله عمله: 88
إني لا أستطيع الصلاة معك: 74
إني لأقوم إلى الصلاة: 60
أيجزئ أن تنفق: 101
بخ ذلك مال رابع: 100
ثم يتخير من الدعاء أعجبه: 59
جاءنا مالك بن الحويرث، فصلى بنا: 57
حديث أبي هريرة في دعاء الافتتاح في الصلاة: 52

- حديث أسماء بنت أبي بكر في صلاة الكسوف: 52
 حديث جابر بن عبد الله في شكوى أهل الكوفة إلى عمر سعدا: 53
 حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله: 96
 حديث أنس في كتاب أبي بكر الصديق في زكاة الإبل: 99
 حديث المغيرة في النهي عن كثرة السؤال: 102
 حديث ابن عباس في قصة موسى مع الخضر: 40
 حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس: 39
 خرج النبي صلى الله عليه وسلم وقد وجبت الشمس: 89
 دعهما فإنها أيام عيد: 63
 ذلك الظن بك: 53
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أعجله السير: 68
 سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد: 69
 سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب: 63
 سمعت أبا سعيد أربعا: 27
 صليت مع النبي ليلة: 72
 صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة: 86
 صلوا كما رأيتموني أصلي: 56
 فحضرت الصلاة: 69
 فصلى جالسا وصلى وراءه قوم قياما: 68
 فليتهجوز: 49
 فلما فرغنا آذناه: 80
 قرأ النبي صلى الله عليه وسلم فيما أمر: 54
 قد نام النساء والصبيان: 59
 كانوا يفتتحون الصلاة: 52
 كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله: 55
 كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من دعائه: 64
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين رجلين: 87
 كان برجل جراح فقتل نفسه: 89
 كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل: 100
 كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم: 58
 لأتوها ولو حبوا: 25
 لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: 27
 لا تسبوا الأموات: 91

- لا توكل فيوكى عليك: 98
- لا تقوموا حتى تروني وعليكم السكينة: 61
- لا صدقة إلا عن ظهر غنى: 97، 98
- لما قتل أبي: 79
- لولا أن أشق على أمتي: 60
- ليس فيما دون خمسة أواق صدقة: 92
- ما ألفاه السحر عندي: 27
- ما أنكرت شيئا إلا أنكم لا تقيمون الصفوف: 32
- ما حدثنا أحد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم: 73
- من تبع جنازة: 84
- وأنا فيهم: 85
- وكان يدفن الرجلين والثلاثة: 87
- ومن سأل الناس ليثري: 102
- ومن قتل نفسه بحديدة: 89
- والله ما إياك أردت: 95
- والذي نفسي بيده ما من رجل: 99
- يا رسول الله قد ولدته فقاتل معك يوم الربرة: 82
- يعذب الميت بكاء أهله عليه: 82
- يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم: 72
- اليد العليا خير من اليد السفلى: 97

3- فهرس الأعلام

أبو الدرداء، 48

أبو داود، 82، 91

أبو ذر الهروي، 44، 77

أبو طلحة، 100، 109

أبو هريرة، 40، 48

أسماء بنت أبي بكر، 52، 108

الإسماعيلي، 30، 31، 51، 52، 70، 94

الأصيلي، 25، 44، 70، 79

أم سلمة، 42، 54، 70، 78، 101

أم عطية، 80، 86

أنس بن مالك، 47، 100

الأوزاعي، 61، 62

ابن بطال، 25، 34، 43، 44، 53، 55، 56، 66، 94

ابن حجر، 4، 5، 6، 8، 9، 17، 18، 19، 20، 21، 25، 29، 30، 31، 32، 33، 43

45، 46، 48، 49، 50، 51، 53، 54، 55، 56، 58، 59، 60، 62، 64، 65، 66

67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 82، 83، 84

85، 86، 87، 89، 91، 92، 93، 94، 96، 97، 98، 102، 103، 115، 116

117، 118، 119

ابن رشيد، 4، 5، 6، 12، 13، 14، 16، 17، 18، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26

27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46

47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 64

65، 66، 67، 68، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 79، 80، 81

82، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 89، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98

99، 100، 101، 102، 103، 116، 119

ابن عباس، 30، 34، 39، 40، 43، 54، 56، 57، 66، 67، 75، 76، 85، 86، 88

ابن عينة، 26، 40، 95

البخاري، 2، 3، 4، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 14، 16، 17، 18، 19، 21، 22، 23،

24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 39، 40، 41، 42، 43،

44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 51، 52، 53، 55، 56، 58، 59، 60، 61، 62،

63، 64، 65، 66، 67، 69، 70، 71، 72، 76، 77، 78، 79، 80، 81، 85، 86،

88، 90، 92، 93، 94، 98، 99، 115، 117، 118، 119

الترمذي، 14، 23، 102

جابر بن عبد الله، 35، 53، 67، 87، 108

حبشي بن جنادة، 102

حكيم بن حزام، 97

الحموي، 8، 64، 77

ربيعة الرأي، 41

الزهري، 47، 51، 52

زيد بن ثابت، 46، 51، 84

الزين ابن المنير، 8، 12، 33، 34، 48، 99

زينب امرأة عبد الله، 101

زينب، 94، 95، 101

سعد، 10، 11، 53

سهل بن سعد، 46

شعيب، 47، 52

عائشة، 27، 41، 43، 44، 46، 51، 59، 62، 65، 68، 71، 79، 91، 94، 95، 96

عبد الرحمن بن أبي ليلى، 73

عبد الله بن أبي، 81

عبد الله بن بحينة، 58

عبد الله بن دينار، 63

عبد الله بن مسعود، 58، 64، 72

عمر بن عبد العزيز، 102

فراس، 95

الليث، 52

مالك، 28، 30، 34، 47، 57، 58، 74

مخرمة، 82

مسلم، 31، 56، 78، 81

معاذ، 49، 50

معن، 95

معيقب، 77

مورق، 73

ميمونة، 44

النخعي، 26، 79

هشام الدستوائي، 78

وكيع، 78

يحيى بن أبي كثير، 78

4- فهرس الأماكن

أحد (الجبل): 87

البقيع: 84

بيرحاء: 100

بيت المقدس: 75

المدينة: 19، 67، 75، 100

مكة: 13، 15، 16، 19، 67، 75

فهرس مصادر الدراسة والتحقيق

- 1-إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على الصحيح، محمد عصام عرار الحسيني، اليمامة، دمشق، 1417هـ.
- 2- الإحاطة بأخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب، تحقيق: محمد عبد الله عنان، القاهرة1393هـ.
- 3-إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، للشهاب القسطلاني، دار الفكر بيروت1410هـ.
- 4- أزهار الرياض بأخبار عياض للمقري، صندوق إحياء التراث الإسلامي بين دولة الإمارات والمغرب، دون تاريخ.
- 5- الأعلام للزركلي.
- 6- الإعلام بمن حل مراكش وأغमत من الأعلام، للعباس بن إبراهيم، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، الرباط1977م.
- 7- الأنساب للسمعاني، تقديم وتعليق، عبد الله عمر البارودي، دار الجنان بيروت، الطبعة الأولى1408هـ.
- 8- انتقاض الاعتراض، للحافظ ابن حجر تحقيق حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، شركة الرياض السعودية، الطبعة الثانية1418هـ.
- 9- بغية الملتمس للضبي، المكتبة الأندلسية، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت1410هـ.
- 10- بغية النقاد الثقلة فيما اخل به كتاب البيان وأغفله، أو ألم به فما تممه ولا كمله، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي يحيى الشهير بابن المواق، تحقيق: د/ محمد الخرشافي، مكتبة أضواء السلف، السعودية، 1425هـ.

- 11- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، دون تاريخ.
- 12- تاريخ ابن الفرضي دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ.
- 13- تذكرة الحفاظ، للذهبي، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت دون تاريخ.
- 14- ترتيب المدارك، وتقريب المسالك، للقاضي عياض، وزارة الأوقاف المغرب، 1402هـ، تحقيق: سعيد محمد أعراب، وأيضاً طبعة دار الكتب العلمية بيروت 1418هـ.
- 15- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، اعتنى به محمد عوامة، دار ابن حزم 1420هـ.
- 16- جذوة الإقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، أحمد بن القاضي المكناسي، دار المنصور، الرباط 1973م.
- 17- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر تحقيق إبراهيم باجس عبد الحميد دار ابن حزم بيروت.
- 18- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر، دار إحياء التراث العربي بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية، 1350هـ.
- 19- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون، تحقيق، مأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت 1417هـ.
- 20- ذيل أبي المحاسن الحسيني على تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ.
- 21- ذيل تذكرة الحفاظ على تذكرة الحفاظ، للسيوطي، دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ.
- 22- رحلة ابن رشيد السبتي (ملء العيبة) تحقيق/ محمد الحبيب بلخوجة،

تونس.

- 23- رحلة العبدري الحيجي، تحقيق محمد الفاسي، وزارة الثقافة، الرباط 1968م.
- 24- سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دون تاريخ.
- 25- سير أعلام النبلاء، للذهبي، الجزء السادس عشر، تحقيق: أكرم البوشي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة 1412هـ.
- 26- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي.
- 27- شرح صحيح البخاري لابن بطلال أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق، ضبطه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد الرياض، 1420هـ.
- 28- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر بيروت، دون تاريخ.
- 29- صحيح ابن خزيمة محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت 1390هـ.
- 30- الصحاح في اللغة للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى 1376هـ.
- 31- الصلة لابن بشكوال، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبناني بيروت، الطبعة الأولى/ 1410هـ.
- 32- طبقات الحفاظ للسيوطي، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة بمصر، الطبعة الثانية، 1415هـ.
- 33- العبر في خبر من غبر للذهبي، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، دون تاريخ.
- 34- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للبدر العيني، دار الفكر بيروت،

دون تاريخ.

35- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري.

36- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للمحافظ ابن حجر، بعناية الشيخ عبد العزيز بن باز، دار الفكر بيروت، دون تاريخ.

37- فهرس الفهارس، لعبد الحي الكتاني، تحقيق: د/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1402هـ.

38- القاموس المحيط، للفيروزآدي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1407هـ.

39- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار الفكر بيروت، دون تاريخ.

40- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، لأحمد بابا التنبكتي، تحقيق: د/ علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، 1425هـ.

41- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.

42- المتواري على تراجم أبواب البخاري، لناصر الدين ابن المنير، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا الكويت، الطبعة الأولى 1407هـ.

43- مدرسة الإمام البخاري في المغرب، د/ يوسف الكتاني، دار لسان العرب بيروت، دون تاريخ.

44- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1414هـ.

45- المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي، لابن الأبار، دار-

46- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير.

47- النور السافر، للعيدروسي، دار الكتب العلمية، بيروت 1405هـ.

48- نيل الإبتهاج بتطريز الديباج المطبوع بهامش الديباج المذهب، دار

الكتب العلمية بيروت، دون تاريخ.

49 - هدية العارفين لإسماعيل باشا، دار الفكر 1402هـ.

50 - هدي الساري، للحافظ ابن حجر، انظر فتح الباري.

51 - الوافي الوفيات، للصالح الصفدي، تحقيق، هلموت ريتز، وغيره، دار
فرائز شتاينر بقيسبادن، ألمانيا، الطبعة الثانية 1401هـ.

فهرس الموضوعات

3..... المقدمة

القسم الأول: الدراسة

- 1- عناية أهل العلم بالتأليف في تراجم صحيح الإمام البخاري7
- 2- التعريف بابن رشيد السبتي12
- 3- ترجمان التراجم لابن رشيد السبتي16
- 4- مصادر ابن رشيد السبتي في ترجمان التراجم21
- 5- منهج ابن رشيد السبتي في بيان مناسبات تراجم الجامع الصحيح23

القسم الثاني / التحقيق

- 1- كتاب بدء الوحي39
- 1- باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم39
- 2- كتاب الإيمان39
- 40- باب أداء الخمس من الإيمان39
- 3- كتاب العلم39
- 3- باب من رفع صوته بالعلم39
- 16- باب ما ذكر في ذهاب موسى صلى الله عليه وسلم في البحر إلى الخضر، وقول الله تعالى "هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً"40
- 18- باب متى يصح سماع الصغير؟40
- 53- باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل41

- 4- كتاب الوضوء 41
- 67- باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء 41
- 6- كتاب الحيض 42
- 4- باب من سمي النفاس حيضاً 42
- 6- باب ترك الحائض الصوم 42
- 7- باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت... وقال ابن عباس
أخبرني أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب النبي صلى الله عليه وسلم، فقرأ فيه:
بسم الله الرحمن الرحيم، ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة الآية 43
- 29- باب الصلاة على النساء وستها 43
- 7- كتاب التيمم 44
- 2- باب إذا لم يجد ماء ولا تراباً 44
- 8- كتاب الصلاة 45
- 29- باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق 45
- 32- باب ما جاء في القبلة، ومن لا يرى الإعادة على مَنْ سَهَا فصلى إلى غير
القبلة 45
- 79- باب 45
- 91- باب قدر كَمْ ينبغي أن يكون بين المصلي والسترة؟ 46
- 102- باب استقبال الرجل صاحبه أو غيره في صلاته وهو يصلي، وكره
عثمان أن يُستقبل الرجل وهو يصلي، وإنما هذا إذا اشتغل به، فأما إذا لم
يشتغل فقد قال زيد بن ثابت: ما باليت، إن الرجل لا يقطع صلاة الرجل 46
- 9- كتاب مواقيت الصلاة 47
- 13- باب وقت العصر 47

- 15- باب من ترك العصر 47
- 17- باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب 47
- 10- كتاب الأذان 48
- 31- باب فضل صلاة الفجر في جماعة 48
- 95- باب إذا طوّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلّى 49
- 61- باب تخفيف الإمام في القيام، وإتمام الركوع والسجود 49
- 74- باب إقامة الصف من تمام الصلاة 50
- 75- باب إثم من لم يتم الصفوف 50
- 78- باب المرأة تكون وحدها صفّاً 51
- 81- باب صلاة الليل 51
- 82- باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة 51
- 89- باب ما يقول بعد التكبير 52
- 90- باب 52
- 95- باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، وما يُجهر فيها وما يُخافت 53
- 105- باب الجهر بقراءة صلاة الفجر، وقالت أم سلمة: طُفّت وراء الناس والنبيّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي ويقرأ بالطور 54
- 106- باب الجمع بين السورتين في الركعة.... وقال قتادة فيمن يقرأ سورة واحدة في ركعتين، أو يردد سورة في ركعتين: "كُلُّ كتاب الله" 54
- 113- باب جهر الإمام بالتأمين 55
- 124- باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع 55
- 143- باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة؟ 57

- 144- باب يكبر وهو ينهض من السجدين 57
- 146- باب من لم ير التشهد الأول واجبا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قام
من الركعتين ولم يرجع 58
- 148- باب التشهد في الآخرة 58
- 150- باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، وليس بواجب 59
- 161- باب وضوء الصبيان، ومتى يجب عليهم الغسل والطهور؟ وحضورهم
الجماعة والعيدين والجناز وصوفهم 59
- 11- كتاب الجمعة 60
- 8- باب السواك يوم الجمعة، وقال أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم:
يستن 60
- 18- باب المشي إلى الجمعة، وقول الله جل ذكره: "فاسعوا إلى ذكر الله" 61
- 12- كتاب الخوف 61
- 13- كتاب العيدين 62
- 8- باب الخطبة بعد العيد 62
- 25- باب إذا فاته العيد يصلي ركعتين، وكذلك النساء ومن كان في البيوت
والقرى، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "هذا عيدنا أهل الإسلام" ... وقال
عطاء: إذا فاته العيد صلى ركعتين 62
- 15- كتاب الاستسقاء 63
- 3- باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا 63
- 6- باب انتقام الرب جل وعز من خلقه بالقحط إذا انتهكت محارم الله 64
- 22- باب رفع الإمام يده في الاستسقاء 64

- 16- كتاب الكسوف 65
- 18- باب الركعة الأولى في الكسوف أطول 65
- 17- كتاب سجود القرآن 66
- 5- باب سجود المسلمين مع المشركين، والمشرک نجس ليس له وضوء،
وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على وضوء 66
- 18- كتاب تقصير الصلاة 67
- 1- باب ما جاء في التقصير، وكم يقيم حتى يقصر؟ 67
- 7- باب صلاة التطوع على الدواب، وحيثما توجهت به 67
- 10- باب صلاة التطوع على الحمار 68
- 14- باب هل يؤذن أو يقيم، إذا جمع بين المغرب والعشاء؟ 68
- 17- باب صلاة القاعد 68
- 18- باب صلاة القاعد بالإيماء 69
- 19- كتاب التهجد 70
- 5- باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل من
غير إيجاب 70
- 7- باب من نام عند الشحر 70
- 9- باب طول القيام في صلاة الليل 72
- 12- باب عقد الشيطان على قافية الرأس إذا لم يصل بالليل 72
- 28- باب ما يقرأ في ركعتي الفجر 72
- 25- باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى 73
- 31- باب صلاة الضحى في السفر 73

- 33- باب صلاة الضحى في الحضر، قاله عتبان بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم 74
- 20- كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة 75
- 1- باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة 75
- 21- كتاب العمل في الصلاة 75
- 3- باب ما يجوز من التسييح والحمد في الصلاة للرجال 76
- 4- باب من سمى قوماً أو سلم في الصلاة على غيره مواجهة وهو لا يعلم 77
- 8- باب مسح الحصى في الصلاة 77
- 22- كتاب السهر 78
- 23- كتاب الجنائز 78
- 1- باب في الجنائز، ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله 78
- 3- باب الدخول على الميت بعد الموت إذا أدرج في أكفانه 79
- 4- باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه 79
- 5- باب الإذن بالجنائز 80
- 11- باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل؟ 80
- 22- باب الكفن في القميص الذي يكف أو لا يكف، ومن كفن بغير قميص 81
- 32- باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان من النوح 82
- 50- باب حمل الرجال الجنائز دون النساء 82
- 51- باب السرعة بالجنائز، وقال أنس رضي الله عنه: "أنتم مشيعون، وامش بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها، وقال غيره: قريباً منها 83

- 56- باب سنة الصلاة على الجنائز، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " من صلى على الجنائز، وقال: "صلوا على صاحبكم"، وقال: "صلوا على النجاشي"، سماها صلاة ليس فيها ركوع ولا سجود، ولا يتكلم فيها، وفيها تكبير وتسليم، وكان ابن عمر لا يصلي إلا طاهرا83
- 57- باب فضل اتباع الجنائز، وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه: " إذا صليت فقد قضيت الذي عليك"84
- 59- باب صلاة الصبيان مع الناس على الجنائز85
- 60- باب الصلاة على الجنائز بالمصلى والمسجد86
- 61- باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور86
- 63- باب أين يقوم من المرأة والرجل؟86
- 73- باب دفن الرجلين والثلاثة في قبر87
- 78- باب اللحد والشق في القبر87
- 83- باب ما جاء في قاتل النفس89
- 87- باب التعوذ من عذاب القبر89
- 90- باب كلام الميت على الجنائز90
- 95- باب موت الفجاءة، البغثة91
- 96- باب ما جاء في قبر النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما91
- 97- باب ما ينهى من سب الأموات91
- 24- كتاب الزكاة92
- 4- باب ما أدى زكاته فليس بكنز، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ليس فيما دون خمسة أواق صدقة"92

- 6- باب الرياء في الصدقة لقوله: "يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى إلى قوله تعالى والله لا يهدي القوم الكافرين 93
- 7- باب لا يقبل الله صدقة من غلول، ولا يقبل إلا من كسب طيب لقوله: "قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى، والله غني حليم 93
- باب 94
- 15- باب إذا تصدق على ابنه وهو لا يشعر 95
- 16- باب الصدقة باليمين 96
- 17- باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه 96
- 18- باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، ومن تصدق وهو محتاج أو أهله محاوٍج، أو عليه دين، فالدين أحق أن يقضى من الصدقة والعق والهبة، وهو ردٌ عليه، ليس له أن يتلف أموال الناس، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: من أخذ أموال الناس يريد إتلافها أتلفه الله"، إلا أن يكون معروفًا بالصبر، فيؤثر على نفسه ولو كان به خصاصة 97
- 21- باب التحريض على الصدقة، والشفاعة فيها 98
- 33- باب العرض في الزكاة 98
- 37- باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده 99
- 43- باب زكاة البقر 99
- 44- باب الزكاة على الأقارب 100
- 46- باب ليس على المسلم في عبده صدقة 101
- 47- باب الصدقة على اليتامى 101
- 48- باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر، قاله أبو سعيد 101
- 52- باب من سأل الناس تكثرا 102

- 55- باب العشر فيما يسقى من ماء السماء وبالماء الجاري، ولم ير عمر بن عبد العزيز في العسل شيئاً 102
- 58- باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه وقد وجب فيه العشر، أو الصدقة فأدى الزكاة من غيره، أو باع ثماره ولم تجب فيه الصدقة، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: لا تبيعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها"، فلم يحظر البيع بعد الصلاح على أحد، ولم يخص من وجب عليه الزكاة ممن لم تجب 103
- 77- باب صدقة الفطر على الحر والمملوك 103

فهارس الكتاب

- 1- فهرس الآيات القرآنية 107
- 2- فهرس الأحاديث والآثار 108
- 3- فهرس الأعلام 111
- 4- فهرس الأماكن 114
- فهرس مصادر الدراسة والتحقيق 115
- فهرس الموضوعات 120